

مملكة البحرين
جامعة العلوم التطبيقية
كلية الحقوق

الصلح الجنائي وأثره على الدعوى الجنائية في التشريع البحريني (دراسة مقارنة)

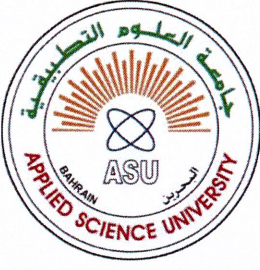
رسالة مقدمة إلى كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية
كجزء مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

إعداد الطالب:

محمد أحمد عبدالله النجار

إشراف:

الدكتور علي محمود المساعدة



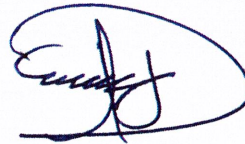
مملكة البحرين
جامعة العلوم التطبيقية
كلية الحقوق

التعهد

أنا الطالب: محمد أحمد عبدالله النجار، الرقم الجامعي: (20169130414)، الكلية: الحقوق،
القسم: القانون العام، البرنامج: الماجستير في القانون.

أقر بأنني قد التزمت بقوانين ولوائح جامعة العلوم التطبيقية وقراراتها السارية المعمول بها والمتعلقة
بإعداد رسائل الماجستير عند إعداد رسالتي الموسومة بـ: (الصلح الجنائي وأثره على الدعوى الجنائية في
التشريع البحريني "دراسة مقارنة")، وذلك بما ينسجم والأمانة العلمية وكافة المعايير الأخلاقية المتعارف
عليها في كتابة الرسائل العلمية.

كما أنني أقر وأتعهد بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي
منشورات علمية، وبناءً على ما تقدم أتحمّل كامل المسؤولية القانونية بكافة أنواعها إذا ثبت غير ذلك،
وعدم تقيدي والتزامي بما ورد في النص أعلاه.

توقيع الطالب: 

التاريخ: 24 ديسمبر 2020

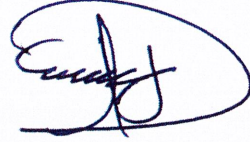
التفويض

أفوض أنا / محمد أحمد عبد الله النجار

جامعة العلوم التطبيقية بتزويد أجزاء أو نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو

الأشخاص عند طلبها.

الاسم: محمد أحمد عبدالله النجار



التوقيع:

التاريخ: 24 ديسمبر 2020

قرار لجنة المناقشة

استناداً إلى الأمر الإداري رقم (3 / 5 / 2020 / 2021) المؤرخ في (17 نوفمبر 2020) يوم (الثلاثاء)

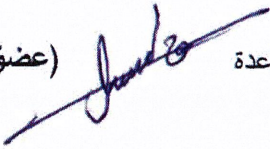
فقد تم مناقشة الرسالة الموسومة بـ: (الصلح الجنائي وأثره على الدعوى الجنائية في التشريع البحريني

"دراسة مقارنة") وأجيزت بتاريخ (24 ديسمبر 2020) بتقدير (ممتاز).

أعضاء لجنة المناقشة:

(1) الأستاذ الدكتور / عبدالإله محمد النوايسة  (رئيساً)

(2) الدكتور / حسين عبدالمهدي بني عيسى  (عضواً)

(3) الدكتور / علي محمود المساعدة  (عضواً ومشرفاً)

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ۚ

فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ

فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"

صدق الله العظيم

سورة الحجرات-الآية (9)

الشكر والتقدير

إلى منار العلم الذي أضاء ليّ الطريق ..

إلى ذلك المعلم الذي وقف لي سندًا ..

إلى من لا يبخل عليّ بمعين العلم أبدًا ..

لك مني جزيل الشكر والتقدير

الإهداء

إلى من أعزهما في حياتي ..

إلى سَنَدِي ..

إلى والدي ..

أهدي إليهما ثمرة دراستي

المحتويات

أ.....	التعهد
ب.....	التفويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	الآية القرآنية
ه.....	الشكر والتقدير
و.....	الإهداء
ز.....	المحتويات
ي.....	المُلخص
1.....	المقدمة
7.....	الفصل الأول: الأسس العامة للصلح الجنائي
8.....	المبحث الأول: ماهية الصلح الجنائي
8.....	المطلب الأول: مفهوم الصلح الجنائي
8.....	الفرع الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للصلح الجنائي
16.....	الفرع الثاني: المقاربة بين الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي
21.....	المطلب الثاني: التمييز بين الصلح الجنائي وبعض المفاهيم القانونية المقاربة
21.....	الفرع الأول: الصلح الجنائي والصلح المدني
25.....	الفرع الثاني: الصلح الجنائي والتنازل الجنائي
28.....	الفرع الثالث: الصلح الجنائي والوساطة الجنائية
34.....	المبحث الثاني: ملامح الصلح الجنائي
35.....	المطلب الأول: خصائص الصلح الجنائي

35	الفرع الأول: مشروعية الصلح الجنائي
39	الفرع الثاني: رضائية الصلح الجنائي
41	الفرع الثالث: الصلح الجنائي وسيلة احتياطية
42	الفرع الرابع: مقابل الصلح الجنائي
43	المطلب الثاني: مسوغات الصلح الجنائي
44	الفرع الأول: الأسانيد المؤيدة للصلح الجنائي
47	الفرع الثاني: الأسانيد المعارضة للصلح الجنائي
56	المبحث الثالث: الأسس الفلسفية والطبيعة القانونية للصلح الجنائي
57	المطلب الأول: الأسس الفلسفية للصلح الجنائي
58	الفرع الأول: الأسس الفلسفية للصلح الجنائي الخاص
63	الفرع الثاني: الأسس الفلسفية للتصالح الجنائي
67	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للصلح الجنائي
68	الفرع الأول: الطبيعة القانونية للصلح الجنائي الخاص
75	الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للتصالح الجنائي
84	الفصل الثاني: التنظيم القانوني للصلح الجنائي
85	المبحث الأول: نطاق تطبيق الصلح الجنائي
85	المطلب الأول: نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص
88	الفرع الأول: نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص في الجرائم التي محلها الأشخاص
98	الفرع الثاني: نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص في الجرائم التي محلها الأموال
109	المطلب الثاني: نطاق تطبيق التصالح الجنائي
109	الفرع الأول: حدود تطبيق التصالح الجنائي
116	الفرع الثاني: محل تطبيق التصالح الجنائي

المبحث الثاني: شروط تطبيق الصلح الجنائي	123
المطلب الأول: الشروط الموضوعية لتطبيق الصلح الجنائي	124
الفرع الأول: شرط المشروعية في تطبيق الصلح الجنائي	124
الفرع الثاني: شرط الرضائية في تطبيق الصلح الجنائي	128
الفرع الثالث: شرط المقابل في تطبيق الصلح الجنائي	137
المطلب الثاني: الشروط الشكلية لتطبيق الصلح الجنائي	141
الفرع الأول: شرط الأهلية في تطبيق الصلح الجنائي	141
الفرع الثاني: شرط الميعاد في تطبيق الصلح الجنائي	145
الفرع الثالث: شرط الكتابة في تطبيق الصلح الجنائي	151
المبحث الثالث: الآثار القانونية المترتبة على تطبيق الصلح الجنائي	157
المطلب الأول: آثار تطبيق الصلح الجنائي على الدعوى الجنائية	158
الفرع الأول: انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح الجنائي	158
الفرع الثاني: وقف تنفيذ العقوبة محل الصلح الجنائي	166
الفرع الثالث: أثر البطلان على الصلح الجنائي	173
المطلب الثاني: آثار تطبيق الصلح الجنائي على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية	177
الفرع الأول: أثر الصلح الجنائي على حقوق المدعي بالحق المدني	179
الفرع الثاني: مدى حجية الصلح الجنائي على الدعوى المدنية	187
الخاتمة	190
المصادر والمراجع	200
ABSTRACT	208

الصلح الجنائي وأثره على الدعوى الجنائية في التشريع البحريني

(دراسة مقارنة)

إعداد: محمد أحمد عبد الله النجار

إشراف: د. علي محمود المساعدة

المُلخَص

الصلح الجنائي هو عمل قانوني إجرائي رضائي، بين المتهم والمجني عليه من جهة، أو المتهم والسلطة المختصة من جهة أخرى، مقابل عوض تحدد قيمته قانوناً، في جرائم مقررّة سلفاً في القانون، ويترتب عليه سقوط الخصومة، أو انقضاء الدعوى الجنائية، أو وقف تنفيذ العقوبة، دون أن يكون لذلك أثر على الدعوى المدنية.

ويهدف إجراء الصلح الجنائي بوصفه أحد صور العدالة التصالحية إلى الحد من تراكم القضايا المنظورة أمام الهيئات القضائية، وما ينتج عنه من تأخير في الفصل فيها على نحو يمس حقوق الإنسان وحياته، لاسيما المتصلة بضمانات المحاكمة العادلة، وهو سبيل استثنائي رضائي لتجنب السير في إجراءات الدعوى الجنائية، ويكون نطاق تطبيقه -غالباً- جرائم المخالفات وبعض جرائم الجнг البسيطة التي محلها الأشخاص أو الأموال، ومتى ما تخلف النص القانوني الذي يجيزه، فلا سبيل حينها إلا الاستمرار في إجراءات الدعوى وصولاً لصدور حكم بات فيها.

وفي الأحوال التي تتوافر فيها الشروط الموضوعية والشكلية المقررة قانوناً لإجراء الصلح الجنائي، حقق هذا العمل الإجرائي آثاره المترتبة، والمتمثلة في سقوط الخصومة، أو انقضاء الدعوى الجنائية، أو وقف تنفيذ العقوبة فيما لو صدر حكم بات فيها، ولا يكون للصلح الجنائي أثر على الحقوق المدنية للمجني عليه أو المضرور في الجريمة أو حجية على الدعوى المدنية.

المقدمة

تُعَدُّ الدعوى الجنائية الوسيلة القانونية التي يحق للدولة من خلالها إيقاع الجزاء الجنائي بصورتيه: العقوبة أو التدبير الاحترازي، في مواجهة الجاني مرتكب الجريمة، إذ لا تملك الدولة حق إيقاع الجزاء على من ارتكب فعل العدوان دون وجود دعوى ترسم الطريق نحو تطبيق القواعد القانونية الإجرائية وصولاً لإصدار حكم قضائي يكون عنواناً للحقيقة فيها.

إلا أنه ومع التطور الحاصل في ميادين الحياة العامة، المدنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، أصبحت العلاقات بين الأفراد تأخذ طابعاً معقداً تتضارب فيه المصالح، مما تسبب في نشوء الخلافات بينهم، واتخذ بعضهم منها سلوكاً إجرامياً يمثل عدواناً على الأفراد؛ إذ لا يمكن للمجتمع مواجهة ذلك إلا من خلال الدعوى الجنائية، وتمثله فيها النيابة العامة.

ونتيجة لهذا التطور والتعقيد في آن واحد أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود نظم قانونية عقابية تواكب السلوكيات الإجرامية، مما أدى إلى التوسع في تطبيق العقوبات السالبة للحرية نحو تحقيق العدالة الجنائية في المجتمع، الأمر الذي تسبب في مقابل ذلك تضخم عدد القضايا المنظورة أمام النيابة العامة أو الدعاوى المحالة للمحاكم، مما أثر على سرعة البت فيها.

وعليه، برزت مشكلة الاكتظاظ داخل المؤسسات الإصلاحية، مما أفقد تلك العقوبات الغاية المنشودة منها والمتمثلة في إصلاح سلوك الجاني، وتكوين نهجه، وجعله ناجعاً في المجتمع، وهي جميعها عوامل أصبحت تمس على نحو مباشر حقوق الإنسان وحياته الأساسية نحو تحقيق عدالة ناجزة.

وفي خضم ما تقدم، بدأت السياسية الجنائية المعاصرة تأخذ منحى آخر، إما باستحداث عقوبات أو تدابير بديلة غير مقيدة للحرية، تكون قادرة على إدماج المحكوم عليه في المجتمع نحو إصلاحه، أو استحداث بدائل تؤدي إلى عدم تحريك الدعوى الجنائية، أو وقف السير فيها، قائمة على التراضي بين المتهم والمجني عليه الذي أصابه الضرر الناشئ عن سلوك فعل العدوان، وهو ما حدا بتلك السياسية إلى

السعي نحو تحقيق الموازنة بين العدالة الجنائية بصورتها التقليدية من جانب، والعدالة التصالحية بصورتها المعاصرة، من جانب آخر.

وعلى أثر ذلك بدأت النظم الإجرائية المقارنة تتبنى وسائل تصالحية موجزة وبديلة عن الدعوى الجنائية، فأصبحت الأخيرة مقيّد تحريكها برضا المجني عليه، كما أمكن لأطراف الخصومة التراضي نحو إنهاء الدعوى دون السير في إجراءاتها المقررة قانوناً، من خلال تعيين وسيط بينهم، أو تسوية الخصومة بالتعويض وجبر الضرر، أو بالصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه، أو التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة، وهي جميعها بدائل أدت إلى انحسار أو تقييد حق الدولة في العقاب⁽¹⁾.

أهمية البحث:

تأتي أهمية دراسة موضوع الصلح الجنائي كإجراء بديل عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية من الناحية النظرية، بوصفه إجراء يشكل تحولاً في مجال تطبيق العدالة الجنائية والحد من حق الدولة في العقاب، واللجوء إلى بدائل رضائية تشكل قيداً على النيابة العامة، في الاستمرار بالدعوى الجنائية، كما هو الحال في الصلح الجنائي والذي يكون نطاقه جرائم محددة سلفاً في القانون، مما يلزم إيجاد معيار موضوعي لمعرفة أي الأفعال الإجرامية يجوز تقرير هذا الإجراء بشأنها؟ وأي منها يستوجب أن تأخذ العدالة مجراها نحو إصدار حكم بات في الدعوى الجنائية؟

(1) ذهب رأي في الفقه المقارن إلى أن "إعطاء دور أكبر لأطراف الدعوى الجنائية من المتهم والمجني عليه وبمشاركة المجتمع في إنهاء الدعوى الجنائية والسيطرة على مجرياتها لمواجهة الظاهرة الإجرامية" هو ما يعني "خصخصة الدعوى الجنائية"، ويرى الباحث أن هذا المصطلح لم يكن موثقاً للدلالة على بدائل السير في الدعوى الجنائية، بوصف أن مفهوم الخصخصة يعني قيام الحكومة بتقليص دورها في تملك أو إدارة المؤسسات العامة بهدف إشراك أو إيجاد دور أكبر للأفراد أو الشركات في تنمية الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن هذا المفهوم له دلالة اقتصادية بحتة لا يجوز إلbasه على أعمال قانونية تتمتع بالصفة الجنائية الإجرائية، إلى جانب أن تلك البدائل الإجرائية كالتنازل والوساطة والتسوية والأمر الجنائي والاعتراف المسبق بالجرم هي جميعها أعمال رضائية ذات صفة جنائية وإن كان للخصوم أو الغير مشاركة فيها، إلا أنها تظل تحت مظلة وإشراف الهيئات القضائية (النيابة العامة أو المحكمة المختصة). أحمد، د. عبد الرحمن عاطف عبد الرحمن (2020)، *خصخصة الدعوى الجنائية دراسة مقارنة*، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة-مصر (ص22) / السنوسي، د. أمال (2015)، *الخصخصة وآثارها الاقتصادية*، دار البداية، عمان-الأردن (ص29).

ومن الناحية العملية، فإن للصلح الجنائي أهمية خاصة تكمن في عدّه وسيلة لتحقيق العدالة الناجزة، مما له أثر في تقليل عدد القضايا المرفوعة، والدعاوى المنظورة، والحد من الإشكاليات التي تواجه أطراف الخصومة أثناء ذلك، وصولاً لصدور حكم فيها وتنفيذه، فضلاً على أن تطبيق الصلح الجنائي يحد من اللجوء إلى العقوبات السالبة للحرية في الجرائم البسيطة ومحدودة الأثر على المجتمع وأطراف الخصومة.

مشكلة البحث:

تدور رحى البحث محل الدراسة حول مشكلة رئيسة مكمّنها في تقرير مدى جواز عدّ الصلح الجنائي بديلاً عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية، خلافاً للأصل العام، الذي يستوجب تقرير حق الدولة في العقاب من جانب، ومدى الموائمة بين الصلح الجنائي ومبدأ قضائية العقوبة، والأحكام الحائزة على حجية الأمر المقضي به من جانب آخر، وصولاً لتقرير مدى انسجام التشريع البحريني في تبني الإتجاهات الحديثة القائمة على العدالة التصالحية في شأن الصلح الجنائي.

تساؤلات البحث:

يثير البحث محل الدراسة جملة من التساؤلات ويسعى للإجابة عنها، والتي من أبرزها: ما المقصود بالصلح الجنائي؟ وما أبرز أوجه التباين بين صورتيه؟ وما أوجه التمييز بين الصلح الجنائي وبعض المفاهيم القانونية الأخرى المقاربة له؟ وما السمات الرئيسية المميزة للصلح الجنائي؟ وما مُسوّغات اللجوء إلى تطبيقه، والأسانيد الراضية للأخذ به؟ وما الطبيعة الفلسفية الداعمة إلى تبني الصلح الجنائي، وما طبيعته القانونية؟ وما مدى نطاق تطبيق الصلح الجنائي؟ وما شروط صحته الموضوعية والشكلية؟ وما الآثار المترتبة على تطبيق الصلح الجنائي في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية؟

أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال البحث محل الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسية، أبرزها: تحديد مفهوم الصلح الجنائي، وبيان طبيعته القانونية، وتحديد نطاق تطبيقه والمعيار الذي تبنته النظم الإجرائية المقارنة في ذلك، ودراسة الشروط الموضوعية والشكلية ذات العلاقة، مع عرض الآثار التي تترتب على الأخذ بالصلح الجنائي، سواء أكان على الدعوى الجنائية، أم الأخرى المدنية التابعة لها. ويأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة الماثلة بذرة صغيرة متواضعة تساهم في تكوين مكتبة قانونية بحرينية تسهم -ولو مستقبلاً- في إيجاد فقه قانوني بحريني مستقل، خصوصاً أن التشريع الجنائي البحريني ما زال يُعدُّ أرضاً خصبة لإعداد البحوث والدراسات القانونية ذات الصلة.

منهجية البحث:

يركز البحث محل الدراسة إلى الاعتماد على المنهجين: التحليلي والتأصيلي المقارن، ففي المنهج التحليلي -وهو الغالب في ثنايا الفصل الأول- سوف يسعى الباحث إلى تحليل الأسس العامة للصلح الجنائي، من حيث بيان مفهومه، والتمييز بينه وبين بعض المفاهيم القانونية المقاربة، وتحديد خصائصه، ومُسَوِّغات اللجوء إليه، بالإضافة إلى بيان طبيعته الفلسفية والقانونية.

ومن خلال ذلك التحليل، سوف يسعى الباحث إلى تأصيل أحكام الصلح الجنائي من خلال دراسة التنظيم القانوني له، من حيث تحديد نطاقه، وشروط تطبيقه الموضوعية والشكلية، والآثار المترتبة عليه، وهو المنهج الغالب في ثنايا الفصل الثاني من هذا البحث.

وحيث إن الدراسات القانونية لا تؤتي ثمارها إلا من خلال المقارنة بين النظم ذات الصلة، فسوف يتضمن البحث استعراض موقف التشريع البحريني من الصلح الجنائي، ومقارنته بالتشريع الكويتي بوصفه قد تبنى مسلكاً مغايراً هو أقرب للتشريع الجنائي الإسلامي، والتشريع المصري بِعَدِّه النموذج الأوسع والأقدم في تطبيق الصلح الجنائي، مع تدعيم ذلك كله ببيان موقف الفقه والقضاء المقارن.

صعوبات البحث:

لما كان التشريع البحريني لم يقرر القواعد العامة للصلح الجنائي إلا فيما تضمنه القانون رقم (7) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002، فقد تعذر على الباحث الاطلاع على أي مصدر أو مرجع أو بحث أو ورقة علمية تناولت هذا الموضوع في إطار القانون سالف الإشارة، وهو ما قابله تعذر الحصول على أي أحكام صادرة من قضاء التمييز البحريني، إلا على النحو اليسير، فضلاً على أن القانون أعلاه قد صدر في 1 أبريل 2020، الأمر الذي استوجب تعديل مجمل ثانياً البحث بما يتناسب والسياسة الجنائية للتشريع البحريني وفقاً للتعديل النافذ.

وعلى الرغم من أنّ الفقه المقارن قد تناول الصلح الجنائي في عدد من المصادر والمراجع ذات الصلة، إلا أن الظروف الاستثنائية التي مر بها العالم منذ بداية عام (2020) بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، سبّب للباحث صعوبة اللجوء إلى المكتبات وزيارة دور النشر سواء أكانت الداخلية أم الخارجية، إلا من خلال مراسلة بعضها؛ لغرض التزود بالمصادر والمراجع والأحكام القضائية التخصصية ذات الصلة بالموضوع.

حدود البحث:

ينحصر نطاق البحث الماثل فيما تضمنته القواعد القانونية في النظم الإجرائية المقارنة، بعدّها الشرعة الرئيسية للصلح الجنائي، ويجد ذلك محله في التشريع البحريني بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته، وفي التشريع الكويتي بالقانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وتعديلاته، وفي التشريع المصري بالقانون رقم (150) لسنة 1950 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته.

ونظرًا لأنّ الصلح الجنائي قد تناولته بعض القوانين الخاصة بالمقارنة، فإن الباحث قد أشار إليها على سبيل التّأليل والاستشهاد، بوصفها مكّمة للشرعة العامة، دون إغفال لما قرّره أحكام القضاء المقارن الصادرة عن محكمتي التمييز البحرينية والكويتية، ومحكمة النقض المصرية، وما أرسّتها تلك المحاكم من مبادئ قانونية تشكّل دعامة رئيسة للاتجاهات التشريعية المقارنة ذات الصلة.

تقسيم البحث:

يتكوّن البحث محل الدراسة من فصلين رئيسيين: يشكّل الفصل الأول الإطار النظري للصلح الجنائي، ويتناول الأسس العامة له، في حين يشكّل الفصل الثاني الإطار العملي لهذا الإجراء، ويتناول التنظيم القانوني في سياق ما انتهجته النظم الإجرائية المقارنة في هذا الشأن، ويأتي تقسيم ما تضمنه فصلا البحث محل على الدراسة في مستوى الفصول والمباحث على النحو الآتي:

الفصل الأول: الأسس العامة للصلح الجنائي.

المبحث الأول: ماهية الصلح الجنائي.

المبحث الثاني: ملامح الصلح الجنائي.

المبحث الثالث: الأسس الفلسفية والطبيعية القانونية للصلح الجنائي.

الفصل الثاني: التنظيم القانوني للصلح الجنائي.

المبحث الأول: نطاق تطبيق الصلح الجنائي.

المبحث الثاني: شروط تطبيق الصلح الجنائي.

المبحث الثالث: الآثار القانونية المترتبة على تطبيق الصلح الجنائي.

الفصل الأول

الأسس العامة للصلح الجنائي

تمهيد وتقسيم:

لما كانت النيابة العامة هي الأمانة على الدعوى الجنائية، ونائبة عن المجتمع في تحريكها، فلا يجوز لها كأصل عام التنازل عنها أو إنهاؤها، إلا أنه واستثناء من هذا الأصل، أجازت بعض النظم القانونية المقارنة إجراء الصلح الجنائي، وإنهاء الدعوى الجنائية دون السير في إجراءاتها المقررة، نظرًا لما لهذا الإجراء من فاعلية كبيرة في تخفيف العبء عن المحاكم، وتوفير الجهد والوقت على مرفق القضاء، والحد من تطبيق العقوبات السالبة للحرية لاسيما قصيرة المدة.

ويأتي هذا الفصل لبيان مفهوم الصلح الجنائي، والمقاربة بين صورتين هذا العمل الإجرائي، لغرض التمييز بينه وبين بعض المفاهيم القانونية المقاربة له، وصولاً إلى رسم الخصائص المميزة له، والمسوغات المؤيدة إلى تبنيه، والأخرى الداعية إلى تركه والجنوح عنه، دون إغفال لبيان الأسس الفلسفية والطبيعة القانونية التي سوّغت اللجوء إلى هذا الطريق الاستثنائي نحو انقضاء الدعوى الجنائية، ليكون في مجمله إطاراً نظرياً محدداً للأسس العامة التي يقوم عليها الصلح الجنائي، ويأتي تفصيل ما تقدم في ثلاثة مباحث رئيسة متتالية:

المبحث الأول: ماهية الصلح الجنائي.

المبحث الثاني: ملامح الصلح الجنائي.

المبحث الثالث: الأسس الفلسفية والطبيعة القانونية للصلح الجنائي.

المبحث الأول

ماهية الصلح الجنائي

تمهيد وتقسيم:

لا تتأتى معرفة الصلح الجنائي كإجراء جنائي بديل عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية، إلا من خلال الوقوف على مفهوم هذا العمل الإجرائي وتحديد أبعاده، وصولاً إلى تقرير أوجه التشابه والتباين بين الصلح الجنائي وغيره من المفاهيم القانونية التي تتقارب معه في جنابات محددة، وتتباين عنه في جنابات أخرى، وعليه، سوف يُخصص هذا المبحث لبيان مفهوم الصلح الجنائي، والتمييز بينه وبين بعض المفاهيم القانونية المقاربة وذلك في مطلبين رئيسيين.

المطلب الأول: مفهوم الصلح الجنائي.

المطلب الثاني: التمييز بين الصلح الجنائي وبعض المفاهيم القانونية المقاربة.

المطلب الأول

مفهوم الصلح الجنائي

إن وضع مفهوم للصلح الجنائي وبيان أبعاده على نحو شامل وموسع يتحتم دراسته من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية، والمقاربة بين صورتيه السائدتين في النظم الإجرائية المقارنة، وهو ما سيأتي عرضه في فرعين متتاليين.

الفرع الأول

المفهوم اللغوي والاصطلاحي للصلح الجنائي

يلزم في بيان مفهوم الصلح الجنائي الوقوف على ما أورده المعاجم اللغوية في هذا الشأن، ليكون منطقاً لإدراك معناه الاصطلاحي سواء أكان في الجانب التشريعي، أم الفقهي، أم القضائي المقارن.

الفقرة الأولى

المفهوم اللغوي للصُلح

تضمنت معاجم اللغة العربية معانٍ عدة ومتنوعة لكلمة "الصُلح"، ومرد ذلك جزالة اللغة وعمقها، وجاء في معنى "الصُلح" بأنه إنهاء الخصومة، وإنهاء حالة الحرب ⁽¹⁾، والصُلح، بالضم، السلم، وقد عبرت بعض معاجم اللغة عن أن مفردات صَالَحَ مُصَالَحَ، وَصِلَاحًا، وَاصْطَلَحًا، وَاصَّالَحًا، وَتَصَالَحًا، وَاصْتَلَحًا، وهي جميعها تحمل في طياتها مرادفا لمعنى الصُلح ⁽²⁾.

وورد في بعض المعاجم ⁽³⁾ أن "الصُلح" من صَالَحَ مُصَالَحَ، أي سالمه وصافاه، ويقال: صالحه على الشيء، أي سلك معه مسلك المسألة من الاتفاق، وأصْطَلَحَ القوم؛ أي زال ما بينهم من خلاف وتعارفوا واتفقوا، وتصالح القوم أي اصطَلَحوا وتوافقوا وزال خصامهم، واتفقوا على التصالح بعد الخصام، أي على التراضي وإقامة الصلح ⁽⁴⁾.

واستقرأ مما سبق، يلاحظ أن جميع المعاجم تورد كلمتي "الصُلح" و "التَّصَالُح" في باب حرف الصاد، تحت اسم المصدر (صَلَحَ)، وكتاتهما تأتيان مترادفتين في المعنى، وهو إنهاء الخصومة والتراضي وإقامة الصلح وزوال الخصام بين الأطراف.

(1) مجمع اللغة العربية (1989)، المعجم الوجيز، دار التحرير للطبع والنشر، مصر (ص368) / مجمع اللغة العربية (2004)، المعجم الوسيط، (الطبعة الرابعة)، مكتبة الشروق الدولية، مصر (ص520).

(2) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد يعقوب (2005)، القاموس المحيط، (الطبعة الثامنة)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان (ص 229) / الزاوي، الطاهر أحمد (بدون سنة طباعة)، مختار القاموس: مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير، الدار العربية للكتاب، ليبيا (ص359).

(3) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (ص520).

(4) عمر، د. أحمد مختار (2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة، (الطبعة الأولى)، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة-مصر (م1 / ص1312).

الفقرة الثانية

المفهوم الاصطلاحي للصلح الجنائي

إن وضع مفهوم اصطلاحى للصلح الجنائي يُحتم الوقوف على جنباته الثلاث، من خلال ما أوردته النظم القانونية ذات الصلة، وما تناولته اجتهادات الفقه المقارن في ذلك، وصولاً لما استقرت عليه أحكام القضاء بخصوصه، وهو ما سيأتي بيانه في ثلاثة محاور رئيسة.

أولاً: مفهوم الصلح الجنائي في التشريع المقارن.

تُجمع النظم القانونية بنحو عام على مسلكٍ، قوامه الإبتعاد عن إيراد مفهوم لأي إجراء جنائي، ومرد ذلك الصعوبة العملية في إيراد مفهوم جامع لأركانه وعناصره وشروطه، ومانع من دخول الغير فيه؛ لذا خلت النظم الإجرائية المقارنة في التشريع البحريني⁽¹⁾ والتشريع الكويتي⁽²⁾ والتشريع المصري⁽³⁾ من إيراد مفهوم أو تعريف للصلح الجنائي؛ إذ اكتفت تلك النظم ببيان شروط هذا الإجراء وإيراد أحكامه والأحوال المقررة له والآثار الناجمة عنه.

ولا يعد إطلاقاً تجاهل تلك النظم المقارنة من إيراد مفهوم أو تعريف للصلح الجنائي هو بمنزلة منقصة للتشريع، بل هو ميزة تضاف إلى واضعه، لسببين: الأول يكون في صعوبة بل استحالة إيراد تعريف شامل جامع ومانع له، والثاني أن مهمة صياغة التعريفات والمفاهيم في مجال القانون الجنائي بشقيه: الموضوعي والإجرائي، أمر يوكل في غالب الأمر لاجتهادات الفقه ومبادئ القضاء⁽⁴⁾.

(1) يقصد في ذلك المواد (21) مكرراً، و (21) مكرراً (أ)، و (21) مكرراً (ب) من المرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية، والمضافة بموجب القانون رقم (7) لسنة 2020، والمادة (393) الفقرة (5) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976، المعدلة بالقانون رقم (41) لسنة 2014.

(2) يقصد في ذلك المواد (240-243) قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (17) لسنة 1960.

(3) يقصد في ذلك المادتين (18) مكرراً (أ) و (18) مكرر من القانون رقم (150) لسنة 1950 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية، المعدلة بالقانون رقم (145) لسنة 2006 بالنسبة للمادة الأولى، والقانون رقم (74) لسنة 2007 بالنسبة للمادة الثانية، والمادة (534) الفقرة (4) من القانون رقم (17) لسنة 1999 بإصدار قانون التجارة.

(4) ورغم ذلك، ففي عام 1986 أعد مشروع قانون جديد لأصول المحاكمات الجزائية في العراق بدلاً من القانون النافذ رقم (23) لسنة 1971، وتضمنت المادة رقم (27) منه تعريفاً للصلح الجنائي، حيث نصت على أنه "طلب إيقاف الإجراءات الجنائية ضد المتهم دون المساس بالمطالبة

ثانياً: مفهوم الصلح الجنائي في الفقه المقارن.

على الرغم من أن النظم الإجرائية المقارنة -على أقل تقدير- قد أجمعت على خلو أحكامها من إيراد مفهوم أو تعريف للصلح الجنائي، وأُوكل هذا الدور إلى اجتهادات واستنتاجات الفقه المقارن، إلا أن الأخير لم يُجمع على مفهوم أو تعريف موحد لهذا الإجراء، ولعل هذا التباين مرده اختلاف الطبيعة الفلسفية والقانونية الذي انطلق منه هذا الفقه أو ذاك في تحديد مفهوم الصلح الجنائي.

فقد عرّف رأي في الفقه المقارن ⁽¹⁾ الصلح الجنائي على أنه "اتفاق بين جهة الإدارة المجني عليها في بعض الجرائم وبين المتهم من شأنه أو يوفق بين مصلحة هذه الإدارة ومصلحة المجتمع".

ويلاحظ على هذا التعريف أنه قد حدد ابتداء الطبيعة القانونية للصلح الجنائي بوصفه عقداً، وحصر أطرافه بين الإدارة والمتهم، في حين أن هذا التعريف هو أقرب لمفهوم "التصالح الجنائي" -والذي سوف يأتي إيضاحه لاحقاً- بوصفه غفل عن الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه، بالإضافة إلى تجاهله نطاق هذا الاتفاق والآثار المترتبة عليه.

وعدّ رأي آخر من الفقه المقارن ⁽²⁾ أن الصلح الجنائي هو "عقد بين المتهم والمجني عليه يتنازل بمقتضاه المجني عليه عن حقه في التعويض القضائي عن الأضرار التي ترتبت على الجريمة، وقد يكون التنازل مقابله حصوله على تعويض نقدي أو عيني من المتهم، وقد يكون بسيطاً بدون مقابل".

وعلى النهج السابق نفسه، فقد عدّ هذا المفهوم الصلح الجنائي أنه ذو طبيعة عقدية، بين متهم ومجني عليه، شريطة أن يكون بعوض، وقد حصر أطرافه في المتهم والمجني عليه، دون أن يشير إلى

بالحق المدني أمام المحاكم المدنية إلا إذا صرح المجني عليه بالتنازل عنه"، للمزيد: حازم، شهد إباد (2016)، الصلح وأثره في الدعوى العامة بين القانونين الأردني والعراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن (ص20).

(1) سرور، د. أحمد فتحي (1982)، بدائل الدعوى الجنائية، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، السنة (53)، (ص8).

(2) حسني، د. محمود نجيب (2017)، شرح قانون الإجراءات الجنائية وفقاً لأحدث التعديلات التشريعية، (الطبعة الخامسة)، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر (ص293).

التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة⁽¹⁾، كما أن إقرار صحة الصلح الجنائي بتنازل المجني عليه هو أمر محل نظر؛ ذلك أن مصطلح "التنازل" في نطاق قانون الإجراءات الجنائية له مدلوله الخاص في الجرائم المقيدة بتقديم شكوى من المجني عليه، أو طلب من الجهة المختصة، وبالتالي يكون التعريف السابق قد حصر الصلح الجنائي في نطاق طائفة هذه الجرائم دون غيرها.

فضلاً على أن المفهوم السابق قد استلزم لصحة إجراء الصلح الجنائي وجود مقابل نقدي أو عيني مستثنى من ذلك حال ما إذا كان الضرر بسيطاً؛ إذ وعلى فرض التسليم بما سبق، فإنه يجعل من الدعوى الجنائية سلعةً محلها التفاوض والمساومة، كما أن المفهوم نفسه لم يحدد نطاق هذا العقد وآثاره المترتبة.

فيما ذهب رأي في الفقه المقارن⁽²⁾ إلى أن الصلح الجنائي هو "إجراء بين المتضرر من جريمة والجاني بواسطة الضابطة العدلية أو النيابة العامة يؤدي إلى انقضاء الحق العام"، حيث عدّ هذا المفهوم الصلح الجنائي على أنه عمل إجرائي، يكون بين المتضرر من الجريمة والجاني، ويتم أمام جهة الضبطية القضائية أو النيابة العامة.

ويُعدّ هذا المفهوم كسابقه من أنه حصر أطراف الصلح الجنائي بين المتهم والمتضرر، فضلاً على أنه حصر إجراءاته أمام جهة الضبطية القضائية أو النيابة العامة، رغم أن النظم الإجرائية المقارنة -كما سيأتي تفصيله لاحقاً- تقرر جواز إجراء الصلح الجنائي أمام المحكمة، بل وحتى بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية.

(1) يُعدّ هذا التعريف هو أقرب للتعريف الذي تبناه التشريع الجنائي الإسلامي للصلح، حيث يُعرف على أنه "عقد يتراضى بمقتضاه المجني عليه المضرور من جراء جريمة مباشرة مع الجاني على عدم الادعاء أو الاستمرار فيه مقابل مبلغ من المال كتعويض أو أيّ جوايز أخرى". عوض، د. محمد محي الدين (1991)، بدائل الجزاءات الجنائية في المجتمع الإسلامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض (ص189).

(2) القحف، د. مروان شريف (2014)، العدالة التصالحية لدى النيابة العامة والضابطة العدلية في التشريع الجزائري السوري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، العدد (59)، (م30 / ص114).

فيما عدّ رأي آخر في الفقه المقارن ⁽¹⁾ أن الصلح الجنائي ما هو إلا "تنازل من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل دفع المتهم للمبلغ الذي حدده القانون، أو لتصالحه مع المجني عليه في الأحوال التي سمح المشرع فيها بذلك".

ورغم أن هذا المفهوم قد فرق بين الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي بوصفهما صورتين لعمل إجرائي واحد، إلا أن ما يؤخذ عليه أنه رتب على الصلح الجنائي تنازل الدولة عن حقها في الدعوى الجنائية، في حين أن ذلك الصلح لا يحدث أثره نتيجة لتنازلها عن الدعوى الجنائية، وإنما نتيجة تنازلها عن حقها في العقاب ⁽²⁾.

وتلافياً للنقد السابق، عدّ رأي في الفقه المقارن ⁽³⁾ أن الصلح الجنائي "نظام إجرائي إرادي يقتضي اتفاق إرادتين عليه، ويترتب عليه أثر قانوني هو انقضاء سلطة الدولة في العقاب"، ويلاحظ أنه مفهوم قد تضمن أبرز سمات الصلح الجنائي والمتمثلة في عنصر الرضائية، إلا أنه لم يحدد الإرادتين اللتين يجب أن تلتقيا في هذا العمل الإجرائي، ولا المرحلة التي يجوز فيها، ولا الأثر المترتب على هذا الإجراء في غير الدعوى الجنائية.

وأمام تلك المثالب التي تعتري جملة التعريفات السابقة، فقد عد بعضهم الآخر من الفقه المقارن ⁽⁴⁾ الصلح الجنائي بأنه "اتفاق قانوني إجرائي بين الجاني والمجني عليه في جرائم محددة قانوناً لإنهاء الخصومة الجزائية في أي مرحلة من مراحل الدعوى، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية من دون التأثير على الدعوى المدنية".

(1) عبد العليم، د. طه أحمد محمد (2017)، الصلح الجنائي في القانون المصري طبقاً لآخر تعديلاته، (الطبعة الثالثة)، نادي القضاة، مصر (ص6) مقتبس من: ربيع، د. حسين محمد (2001)، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، (الطبعة الأولى)، دار النهضة العربية، القاهرة (ص236).

(2) المرجع السابق (ص6).

(3) طنطاوي، د. إبراهيم حامد (2000)، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرراً أ)، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر (ص31).

(4) الشويكي، محمد رفيق، نقاسي، محمد إبراهيم، ليبيا، محمد (2018)، الصلح بديلاً للدعوى الجزائية في القانون الفلسطيني، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، العدد (43)، (م22 / ص81).

وعليه، فقد عُدَّ التعريف السابق الصلح الجنائي أنّه إجراء ذو طبيعة اتفاقية (عقدية)، محددا أطرافه بين الجاني والمجني عليه، ونطاقه جرائم محددة، يترتب عليه إنهاء الخصومة وانقضاء الدعوى الجنائية في أي مرحلة من مراحلها، دون أن يؤثر ذلك على الدعوى المدنية؛ إذ وبالرغم من شموليته ودقته، إلا أنه أخرج منه إجراء التصالح الجنائي، والذي يتم بين المتهم والسلطة المختصة، ذلك أن الإجراء الأخير لا يمكن -كما سيأتي تفصيله لاحقا- عُدّه نظاما مستقلا خارجا عن الصلح الجنائي، بل هو لا يعدو وصفه صورة من صور تطبيقه.

وتأسيسا على ما تقدم، يرى الباحث أنه يمكن إيجاز تعريف الصلح الجنائي بصورتيه أسواء كان صلحا جنائيا خاصا، أم تصالحا جنائيا بأنه عمل قانوني إجرائي رضائي، بين المتهم والمجني عليه من جهة، أو المتهم والسلطة المختصة (السلطة الإدارية أو مأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة أو المحكمة المختصة) من جهة أخرى، مقابل عوض تحدد قيمته قانونا، في جرائم محددة سلفا في القانون، ويترتب عليه سقوط الخصومة أو انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة بعد صدور حكم فيها، دون امتداد أثر ذلك على الدعوى المدنية.

ثالثا: تعريف الصلح الجنائي في القضاء المقارن.

إذا كان من غير المحمود تضمين التعاريف في متن النظم الإجرائية ذات الصلة، فإن قيام الهيئات القضائية لا سيما محاكم النقض أو التمييز في إيراد أو بيان مفهوم أو تعريف هو أمر يشكل أساسا راسخا في تكوين مبدأ قضائي يستند ويعول عليه، ويمكن الاستشهاد به.

حيث قضت محكمة النقض المصرية في حكمين صادرين عامي (1963) و(1982)، على عَدِّ الصلح الجنائي أنه "تزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون ... " (1).

(1) العجاجي، د. سليمان بن ناصر بن محمد (1434هـ)، أحكام التصالح الجنائي، بحث مقدم كورقة عمل لندوة التحكيم الجنائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض (ص4)، مقتبس من: مجموعة أحكام النقض المصرية، نقض (166)، السنة (14)، (ص166) / إسماعيل، د. وإن

ولعل التعريف السابق هو ما أخذت به محكمة النقض الفرنسية عام (1963) ⁽¹⁾، والتي عدّت الصلح الجنائي أنه "نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح".

وقد وُجّهت سهام النقد إلى التعريفين القضائيين سالفَي الإشارة، بوصفهما عدّا الصلح الجنائي تنازلاً من الهيئة الاجتماعية (الدولة) عن حقها في الدعوى الجنائية؛ ذلك أن الأخيرة وحسب ما هو مستقر عليه فقهاً وقضاءً - ليست ملكاً للدولة أو للنيابة العامة أو لغيرهم لكي تتمكن من النزول عنها، وإنما هي ملك للمجتمع برمته، إلى جانب أن النيابة العامة ما هي إلا نائبة عن المجتمع في تحريك تلك الدعوى ومباشرتها ⁽²⁾، وبالتالي فإن نزول الهيئة الاجتماعية (الدولة) هو ليس عن حقها في الدعوى الجنائية، وإنما يكون عن حقها في العقاب ⁽³⁾.

ويضاف إلى ما سبق، فإن التعريفين القضائيين سالفَي البيان قد قُصُرَا على الإجراء الذي يتم بين المتهم والسلطة المختصة شريطة وجود عوض، وهو في جوهره صورة من صور هذا العمل الإجرائي، والذي يسمى بالتصالح الجنائي، في حين أن الصلح الجنائي قد يكون خاصاً بين المتهم والمجني عليه في بعض الجرائم المقررة قانوناً ودون عوض ⁽⁴⁾.

وعلى ضوء ذلك يأمل الباحث من القضاء البحريني عن طريق محكمة التمييز إلى صياغة تعريف أو مفهوم للصلح الجنائي، ليكون مشكاة للمحاكم الأدنى درجة منها من جانب، وفقه القانون البحريني والمقارن من جانب آخر، منعا لأي تضارب أو اجتهاد في تفسير هذا الإجراء.

عبد الفتاح وإن (2016)، النظام القانوني لأطراف الصلح الجنائي في إطار التشريع العراقي، مجلة كلية الحقوق، جامعة تكريت، العراق، العدد (30)، السنة (8)، (ص613) / عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص6).

(1) العجاجي، أحكام التصالح الجنائي (ص4)، مقتبس من: فوده، د. عبد الحكيم (بدون سنة طباعة)، أحكام الصلح في المواد المدنية والجنائية: تحليل علمي وعلمي على ضوء الفقه وقضاء النقض، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (ص98).

(2) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص89).

(3) للمزيد حول التمييز بين الدعوى الجنائية والحق في العقاب: المرجع السابق (ص70).

(4) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص7).

الفرع الثاني

المقاربة بين الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي

استقراء من المفاهيم التي تناولت الصلح الجنائي، سواء أكان في جنبته التشريعية، أم الفقهية، أم القضائية، لوحظ أنها تورد أحد المصطلحين للتعبير عن الصلح الجنائي، وهما: الصلح الجنائي والتصالح الجنائي؛ إذ يتبين من ذلك أنه يُستخدم كلا المصطلحين للدلالة على هذا العمل إما لعدّ بعضهم أنه نظام واحد، وكلا المصطلحين مترادفان ويحققان المعنى نفسه، أو لربما لقصور ناتج عن عدم التوصيف الصحيح لهذا الإجراء، ويأتي هذا الفرع لبيان أوجه التمييز العامة بين صورتَي الصلح الجنائي، ويليه عرض أبرز النتائج المترتبة على تلك المقاربة⁽¹⁾.

الفقرة الأولى

أوجه التمييز بين الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي

إن الأثر الرئيس المترتب على قيام الصلح الجنائي بصورتيه هو سقوط الخصومة، أو انقضاء الدعوى الجنائية⁽²⁾، على ألا يكون لذلك أثر على حق المجني عليه أو المضرور في الجريمة من المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر جراء ذلك⁽³⁾، إلا أن كلا صورتَي الصلح الجنائي تتباين عن الأخرى في جنابات متعددة، سواء من حيث أطرافهما أو نطاقهما أو المقابل فيهما أو الميعاد المقرر لهما.

(1) على الرغم من أن البحث محل الدراسة يتضمن في مواضعه المتفرقة أوجه التمييز بين صورتَي الصلح الجنائي على نحو تفصيلي، إلا أن الباحث استحسن تخصيص فرع مستقل لبيان أوجه التمييز العامة في إطارها الواسع بين الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي، ليكون ذلك بمنزلة قنديل يضئ للقارئ منذ البداية معرفة حدود كلا المصطلحين دون الوقوع في أي لبس أو تشابه بينهما، تسهيلاً عليه وتجنباً إياه مشقة التفسير والتحليل.

(2) يُطلق مصطلح (انقضاء الدعوى الجنائية) ما إذا وجد سبب من أسباب انقضاء الدعوى كالنقادم أو وفاة المتهم أو الصلح وذلك بعد قيام النيابة العامة بتحريكها، ولذا تنقضي الدعوى ولكن لا تزول جميع آثارها، بوصف أن آثار الدعوى المدنية ما زالت قائمة، في حين يستخدم مصطلح (سقوط الخصومة) ما إذا توافر سبب من أسباب انقضائها ولكن قبل قيام النيابة العامة بتحريك الدعوى، وفي حينها تسقط الخصومة كاملة وتزول آثارها وتكون كأن لم تكن. قشقوش، د. هدى حامد (2003)، الصلح في نطاق قانون الإجراءات الجنائية الجديد رقم (174) لسنة 1998 مع التعليق على أحدث الأحكام، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي (م11 / ص49).

(3) المرجع السابق (ص225) / طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرراً أ) (ص22).

أولاً: أطراف الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي.

إن أبرز ما يميز صورتَي الصلح الجنائي عن بعضهما بعضاً، هو أن الإجراء الواقع بين المتهم والمجني عليه ⁽¹⁾ والمثبت أمام جهة الضبطية القضائية أو النيابة العامة أو المحكمة المختصة هو من قبيل الصلح الجنائي الخاص، ولأغراض البحث يستحسن الباحث إضافة صفة (الخاص) على هذا الصلح للتمييز عن الصلح الجنائي بمفهومه العام، أما إذا كان الإجراء واقعاً بين المتهم والسلطة المختصة ⁽²⁾ (الجهة الإدارية أو مأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة أو المحكمة المختصة) فهو من قبيل التصالح الجنائي.

ثانياً: نطاق الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي.

لا يقتصر التباين بين الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي على أطرافهما، بل يتعدى ذلك إلى نطاقهما، فالأول نطاقه بعض الجرائم المحددة قانوناً والتي تكون في الأغلب جرائم المخالفات وبعض الجناح البسيطة المعاقب عليها بالحبس لمدة قصيرة ⁽³⁾.

(1) نصت المادة (21) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "للمجني عليه أو لوكيله الخاص، ولورثته أو وكيلهم الخاص مجتمعين في الجُنْح المنصوص عليها في المواد ... أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة حسب الحالة التي عليها الدعوى إثبات ضلحه مع المتهم عما ارتكبه من فعل في حقه"، فيما نصت المادة (240) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي على أنه "... يجوز للمجني عليه أن يعفو عن المتهم أو يتصالح معه على مال قبل صدور الحكم أو بعده ..."، كما نصت المادة (18) مكرراً (أ) الفقرة (1) في التشريع المصري على أنه "للمجني عليه أو وكيله الخاص ولورثته أو وكيلهم الخاص إثبات الصلح مع المتهم أمام النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال ...".

(2) نصت المادة (21) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "يجوز فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون أن يتم التصالح مع المتهم..."، ونصت المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "يجوز للمتهم التصالح في المخالفات وكذلك في الجناح ... وعلى محرر المحضر أو النيابة العامة بحسب الأحوال أن يعرض التصالح على المتهم أو وكيله ...".

(3) نصت المادة (240) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي على أنه "في الجرائم التي يشترط لرفع الدعوى فيها صدور شكوى من المجني عليه، وكذلك في جرائم الإيذاء والتعدي التي لا تزيد عقوبتها على الحبس لمدة خمس سنوات وجرائم انتهاك حرمة الملك والتخريب والإتلاف الواقع على أملاك الأفراد، والتهديد وابتزاز الأموال بالتهديد، يجوز للمجني عليه أن يعفو عن المتهم أو يتصالح معه ...".

في حين أن التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة يكون نطاقه جرائم المخالفات أو الجنح البسيطة المعاقب عليها بالحبس أو على سبيل التخيير مع الغرامة⁽¹⁾، مع التنويه إلى أن النظم الإجرائية المقارنة قد تباينت في مجال نطاق الجرائم التي تكون محلاً للتصالح الجنائي حسبما تقتضيه السياسة العقابية فيها.

ثالثاً: مقابل الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي.

لكي ينتج الصلح الجنائي الخاص آثاره القانونية، والمتمثلة في انقضاء الدعوى الجنائية، فإنه يكفي تحقق رضائية المتهم والمجني عليه كأصل عام، دون إلزام قانوني بمقابل يؤديه الآخر للأول؛ أي دون عوض على الإطلاق، ما لم يتفق خلاف ذلك، حيث خلت بعض التشريعات المقارنة من الإشارة إلى نحو الوجوب أو التخيير في شأن هذا المقابل، في حين أشارت بعض التشريعات المقارنة⁽²⁾ الأخرى لمقابل الصلح الجنائي الخاص بين أطرافه على سبيل التخيير.

في حين أن التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة سواء أكانت الجهة الإدارية، أم الضبطية القضائية، أم النيابة العامة، أم المحكمة المختصة، يلزم وجوباً دفع مقابل محدد المقدار في القانون، وهو الأمر الذي قرره التشريعات المقارنة⁽³⁾ صراحة في قواعدها الإجرائية ذات الصلة.

(1) نصت المادة (21) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "... أن يتم التصالح مع المتهم في المخالفات، وكذلك في الجنح التي يعاقب عليها بالغرامة أو جوازياً بالحبس الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر..."، فيما نصت المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "يجوز للمتهم التصالح في المخالفات وكذلك في الجنح التي لا يعاقب عليها وجوباً بغير الغرامة أو التي يعاقب عليها جوازياً بالحبس الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر".

(2) نصت المادة (240) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية منه على أنه "... يجوز للمجني عليه أن يعفو عن المتهم أو يتصالح معه على مال قيل صدور الحكم أو بعده ...".

(3) نصت المادة (21) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "... وعلى المتهم الذي يطلب التصالح أن يدفع مبلغاً مالياً يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة، أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر..."، فيما نصت المادة (18) الفقرة (3) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "... وعلى المتهم الذي يرغب في التصالح أن يدفع ... مبلغاً يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقرر للجريمة ...".

رابعاً: ميعاد الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي.

أجازت النظم الإجرائية المقارنة ⁽¹⁾ الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية، بل أنها مدت ميعاد جواز إجراء الصلح الجنائي بين أطرافه حتى بعد صدور حكم قضائي بات في الدعوى الجنائية الماثلة.

في حين أن التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة لا يكون إلا خلال مدة زمنية محددة، وغالبا ما تكون في جمع الاستدلالات أمام جهة الضبطية القضائية، أو مرحلة التحقيق الابتدائي بعد تحريك الدعوى الجنائية من النيابة العامة، أو بعد إحالتها للمحكمة المختصة وقبل صدور حكم فيها على أبعد تقدير ⁽²⁾، ورغم ذلك أجازت بعض التشريعات المقارنة ⁽³⁾ إجراء التصالح الجنائي ولو بعد صيرورة الحكم باتاً ويأخذ في ذلك حكم وقف تنفيذ العقوبة.

الفقرة الثانية

النتائج المترتبة على المقاربة بين الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي

ومما تقدم يلاحظ أن التشريع البحريني والتشريع المصري في نظاميهما الإجرائيين قد استطاعا رسم الخط الفاصل للتمييز بين صورتَي الصلح الجنائي بمفهومه العام، إلا أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لبعض القوانين الخاصة، ومثالها ما ورد في القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن تنظيم سوق العمل في التشريع البحريني، حيث استخدم واضع القانون في المادة (40) منه عبارة "يجوز، في غير حالة العود،

(1) نصت المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (5) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "ويجوز التصالح أو الصلح بعد صدور الحكم بالبات..."، في حين نصت المادة (240) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي على أنه "... يجوز للمجني عليه أن يعفو عن المتهم أو يتصالح معه على مال قبل صدور الحكم أو بعده..."، كما نصت المادة (18) مكرراً (أ) الفقرة (3) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "ويجوز الصلح في أية حالة كانت عليها الدعوى، وبعد صيرورة الحكم باتاً...".

(2) نصت المادة (18) مكرراً الفقرة (4) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "ولا يسقط حق المتهم في التصالح برفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر، وذلك قبل صدور حكم في الموضوع...".

(3) نصت المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (5) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "ويجوز التصالح أو الصلح بعد صدور الحكم بالبات وفق الشروط المقررة عند إجرائه في مرحلة المحاكمة... ويُصدر في هذه الحالة أمراً بوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها، وتسري في شأنه الأحكام المقررة في القانون بشأن وقف تنفيذ العقوبة".

التصالح في الجريمة..." ومن ثم جاء في عجز المادة ليستدرك بعبارة "... وتنقضي الدعوى الجنائية وجميع آثارها بمجرد سداد مبلغ الصلح كاملاً"، وهو ما يلزم إعادة صياغة المادة أعلاه لتكون على نحو يتفق والصياغة القانونية السليمة، من خلال استخدام المصطلح الإجرائي الصحيح الدال على جوهره وما اتجهت إرادة واضع القانون في هذا الشأن.

أما بالنسبة للتشريع الكويتي فإن قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية قد استخدم في نص المادة (240) منه ثلاثة مصطلحات وهي: الصلح والعفو والتصالح، وهي في حقيقتها جميعاً تدل على الصلح الجنائي الخاص⁽¹⁾، حيث إن دلالة المادة السابقة تركز في جوهرها على الصلح الجنائي الخاص، إلا أن التشريع الكويتي قد رأى أن متى ما تم الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه من دون مقابل عُذ ذلك من قبيل العفو الفردي⁽²⁾، أما في حال تم الصلح الجنائي بين كلا الطرفين بمقابل مستحق، فإنه يصطلح على ذلك العمل الإجرائي صلحاً أو تصالحاً.

كما أن اللبس السابق نفسه لم يتداركه التشريع الكويتي في قانون حماية البيئة الصادر حديثاً عام (2014)، وعلى الرغم من أن القانون قد أجاز التصالح بين الوزير المختص أو من ينيبه مع المتهم، إلا أن القانون اصطلح على ذلك الإجراء بـ "قبول الصلح في قضايا التلوث غير العمدي"، الأمر الذي يدعو إلى مراجعة التشريعات ذات الصلة في عمومها واستعمال المصطلح الدال على ما يعبر عنه جوهر الإجراء الجنائي من جانب، وما اتجهت إليه إرادة واضع القانون من جانب آخر.

(1) نصر الله، د. فاضل والسمك، د. أحمد حبيب (2011-2012)، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، (الطبعة الثالثة)، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الصفحات (402-408).

(2) يبدو أن التشريع الكويتي قد تأثر على نحو جلي بالأحكام المقررة للصلح في التشريع الجنائي الإسلامي، لاسيما مع إيراد مصطلح (العفو) في المادة (240) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، ذلك أن جمهور الفقهاء -عدا الشافعية والحنابلة- يرون أن العفو هو الصلح دون مقابل يدفعه الجاني للمجني عليه أو وليه. للمزيد: عودة، عبد القادر (بدون سنة طباعة)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان (ج 1 / ص 776).

المطلب الثاني

التمييز بين الصلح الجنائي وبعض المفاهيم القانونية المقاربة

استقراء من القواعد العامة المقررة في القانون بفرعيه العام والخاص، يلاحظ أنه قد تتقارب للوهلة الأولى بعض المفاهيم الواردة فيه مع الصلح الجنائي بصورتيه، الأمر الذي قد يوّلّد لبساً أو إرباكاً في عدّ تلك المفاهيم من قبيل الصلح الجنائي أو العكس، ومن هذا المنطلق، سوف يُخصّص هذا المطلب لبيان مفهوم الصلح المدني والتنازل عن الجرائم المقيد تحريكها بالشكوى أو الطلب والوساطة الجنائية، واستعراض أوجه التشابه والتباين بينهم وبين صورتَي الصلح الجنائي وذلك في ثلاثة فروع متتالية.

الفرع الأول

الصلح الجنائي والصلح المدني

عرفت المادة (496) من المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2001 بإصدار القانون المدني في التشريع البحريني ⁽¹⁾ الصلح على أنه "... عقد يحسم به عاقداه نزاعاً قائماً بينهما، أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً، وذلك بأن ينزل كل منهما - على وجه التقابل - عن جانب من ادعائه".

ويُعَدُّ الصلح عقداً من العقود المسماة التي نص عليها القانون المدني، يشترط فيه لزوم توافر الأركان العامة في العقود، كما أنه قد يحسم نزاعاً قائماً أو محتملاً في المستقبل كله أو بعضه، قبال أن يتنازل كلا طرفيه عن بعض ادعاءاته للآخر، دون وجوب أن يكون التنازل بين كليهما في ادعاءاته المتقابلة على نحو التساوي والتكافؤ، كما أنه يجوز الصلح المدني قبل عرض الخصومة على القضاء، فضلاً على جواز إجرائه أثناء نظر الأخير للدعوى المدنية ⁽²⁾.

(1) يقابل النص نفسه في التشريع الكويتي المادة (522) من المرسوم بقانون رقم (67) لسنة 1980 بإصدار القانون المدني، والمادة (549) من القانون رقم (131) لسنة 1948 بإصدار القانون المدني في التشريع المصري.

(2) السنهوري، د. عبد الرزاق أحمد (بدون سنة طباعة)، الوسيط في شرح القانون المدني (الهيئة والشركة والقرص والدخل الدائم والصلح)، دار التراث العربي، بيروت-لبنان (ج5 / م2 / ص507 وما بعدها).

الفقرة الأولى

أوجه التشابه بين الصلح المدني والصلح الجنائي

أولاً: من حيث الرضائية.

تُعَدُّ الرضائية هي السمة المشتركة بين الصلح المدني والصلح الجنائي، فإن كان لا صلح في القانون المدني إلا بالتقاء إرادة العاقدین، على أن تكون حرة غير مشوبة بعيوب الرضا، فإن الصلح الجنائي الخاص لا يكون نافذاً إلا بتوافر الإرادة الحرة لأطرافه، والتي لا إكراه فيها ولا جبر بين المتهم والمجني عليه، كما أنه لا تصالح جنائي إلا بالتقاء إرادة المتهم وقبوله عرض السلطة المختصة، أو طلب المتهم التصالح ابتداء معها نحو إنهاء الخصومة، فهو حق رضائي لمن تقرر له قانوناً (1).

ثانياً: من حيث الصفة العقدية.

يُعَدُّ الصلح المدني عقداً من العقود المسماة، تسري بشأنه الأحكام العامة للعقود وفقاً لما فصلته أحكام القانون ذات العلاقة، ولعل حتمية الصفة العقدية للصلح المدني ترجع إلى صريح ما قضت به أحكام القانون المدني المقارن (2)، وما قرره قضاء التمييز في هذا الشأن (3).

وذهب رأي في الفقه المقارن (4) إلى أن الأمر سواء بالنسبة للصلح الجنائي، فالتقاء إرادة المتهم والمجني عليه من جانب، وإرادة المتهم والسلطة المختصة، ما هي إلا عقد تضمن تعبيراً عن إرادة أطرافه في عدم متابعة الإجراءات الجنائية، نحو سقوط الخصومة أو انقضاء الدعوى الجنائية حسب الأحوال.

(1) المحلاوي، د. أنيس حسيب السيد (2019)، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية "دراسة مقارنة"، (الطبعة الأولى)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية (ص79).

(2) المادة (496) من القانون المدني في التشريع البحريني، والمادة (522) من القانون المدني في التشريع الكويتي، والمادة (549) من القانون المدني في التشريع المصري.

(3) قضت محكمة التمييز البحرينية على "... أنه ولئن كان عقد الصلح المقدم في نزاع قضائي قائم، وينزل بموجبه عقده - كل منهما - عن جانب من ادعائه، يحسم هذا النزاع، ويترتب عليه انقضاء الادعاءات التي ينزل عنها المتصلحون فإنه، كعقد، يتعين أن تتوافر فيه أركان انعقاده وشروط صحته ومن ثم يقبل المنازعة فيه والطعن عليه..."، طعن رقم (384) لسنة 2011، صادر بجلسة 3 ديسمبر 2013، منشور في الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء: <http://www.sjc.bh>.

(4) محمد، د. أمين مصطفى (2002)، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة (ص22) / المببضين، علي محمد (2010)، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة، (الطبعة الأولى)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (ص56).

إلا أن جانباً آخر في الفقه المقارن ⁽¹⁾ يرى أن وجود هذا التشابه بينهما لا يعني إطلاقاً إضفاء صفة العقدية على الصلح الجنائي، والسبب في ذلك هو أن عقد الصلح المدني يحدد طرفاه آثاره القانونية المترتبة، في حين أن آثار الصلح الجنائي بصورتيه محددة بموجب القانون ولا سبيل للمتهم والمجني عليه من جانب، والمتهم والسلطة المختصة من جانب آخر في تحديدها، الأمر الذي يعني خروج هذا الصلح من عده عقداً، وأنه لا يعدو كونه نظاماً إجرائياً رضائياً يستوجب التقاء إرادة أطرافه على نحو مؤداه انقضاء حق الدولة في العقاب ⁽²⁾.

الفقرة الثانية

أوجه التباين بين الصلح الجنائي والصلح المدني

أولاً: من حيث الأطراف.

ينعقد الصلح المدني بين عاقيه كغيره من سائر العقود، ويستوجب التقاء إيجاب العاقد بقبول الموجب، في حين أن الصلح الجنائي هو إجراء يكون بين المتهم في الجريمة والمجني عليه منها، أو بين المتهم والسلطة المختصة، ولعل مرد اختلاف أطراف الصلح المدني عن الآخر الصلح الجنائي هو اختلاف المحل الواقع بشأنه الصلح، فالأول محله وجود الدعوى المدنية، أما الآخر فمحله الخصومة أو الدعوى الجنائية.

ثانياً: من حيث الغاية.

إن جوهر الغاية التي يرمي إليها الصلح المدني هي تحقيق المصالح الخاصة للأفراد (العاقدان) من خلال عقد الصلح، والذي بموجبه يضحى كلا منها بالادعاءات المتقابلة سواء أكان ذلك في مجلس القضاء، أم خارجه، في حين أن الصلح الجنائي هو إجراء غايته تحقيق المصلحة العامة، ورغم أن تلك

(1) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص31).

(2) اكتفى الباحث بعرض الآراء الفقهية في شأن الطبيعة القانونية للصلح الجنائي على نحو موجز، بوصف أنه سوق يأتي بيان تلك الطبيعة القانونية في المبحث الثالث من هذا الفصل على نحو تفصيلي، مع ترجيح الباحث لها وبيان رأيه الخاص بشأنها.

المصلحة ستعود بالنفع على أطرافه، إلا أن مؤداها انقضاء الدعوى الجنائية التي هي في الأصل العام حق للمجتمع (1).

ثالثاً: من حيث الميعاد.

لا يمكن إبرام عقد الصلح المدني بين العاقلين إلا لحسم نزاع قائم بين طرفي الخصومة سواء أكان معروضا أمام القضاء، أم لا، أو ليتقيا نزاعا محتملا في المستقبل، في حين أن الصلح الجنائي لا يكون إلا بعد وقوع الجريمة، سواء أكان ذلك قبل تحريك الدعوى الجنائية، أم بعدها، لذا فإن لم تكن هناك جريمة فلا محل للصلح الجنائي، وعلى نقيضه الصلح المدني الذي يكفي وجود نزاع بين طرفيه سواء أكان قائما، أم محتملا (2).

رابعاً: من حيث النطاق.

للعاقدين إبرام عقد الصلح في المنازعات المدنية كافة، بغض النظر عن موضوع تلك المنازعات عدا تلك المرتبطة بالنظام العام، بوصف أن موضوع الصلح المدني يبتغي تحقيق مصالح خاصة تعود بالنفع الخاص على طرفيه.

في حين أن الصلح الجنائي ولوصفه بديلا رضائيا عن الدعوى الجنائية، فإن نطاقه بعض الجرائم المحددة قانونا على سبيل الحصر، والتي لا يجوز على الإطلاق القياس عليها أو التوسع فيها، والتي هي في الغالب جرائم من قبيل المخالفات أو الجنح البسيطة محدودة الأثر على أطرافها (3).

خامساً: من حيث المضمون.

لما كان الصلح المدني ما هو إلا عقد بين طرفيه غرضه إحداث أثر قانوني معين، فإن العاقلين يسري في شأنهما القواعد العامة للعقد كأحد مصادر الالتزام في القانون المدني، ولعل من أبرزها قاعدة

(1) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص9) / محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص23) / المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (58).

(2) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص60).

(3) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص9).

العقد شريعة المتعاقدين، فلكلاهما تحديد شروط الصلح وأحكامه وآثاره، في حين أن تلك القواعد العامة لا تسري على الصلح الجنائي، بوصفه ليس عقداً خاصاً من جانب، ومن جانب آخر فهو إجراء متعلق بالنظام العام، حيث جاء القانون وبين شروطه وأحكامه وآثاره التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها (1).

سادساً: من حيث بعض الآثار المترتبة.

يترتب على قيام الصلح المدني حسم النزاع القائم أو المحتمل كله أو بعضه بحسب ما التقت عليه إرادة المتعاقدين، فلكلاهما يرسمان حدود هذه الآثار وطبيعتها، في حين أن الصلح الجنائي يكفي أن تلتقي إرادة أطرافه على الواقعة القانونية المكونة له، كما أن آثار الصلح الجنائي لا مجال للمساومة فيها أو التفاوض عليها، فهي مرسومة بموجب القانون تنتج أثرها بمجرد إتمام الصلح الجنائي لشروطه المقررة، الأمر الذي ينتج عنه سقوط الخصومة أو انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة (2).

الفرع الثاني

الصلح الجنائي والتنازل الجنائي

تختص النيابة العامة - كأصل عام - بتحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها، ولا يجوز التنازل عن تلك الدعوى أو وقفها أو تعطيل سيرها، إلا أن هناك أحوالاً محددة يخضع فيها تحريك الدعوى الجنائية في بعض الجرائم إلى قيام من له الحق بتقديم شكوى أو يتوقف تحريكها على تقديم طلب من جهة أو هيئة معينة إلى النيابة العامة؛ لتتمكن من مباشرة هذه الدعوى والسير فيها (3).

وعلى الرغم من أن النظم الإجرائية المقارنة لم تورد تعريفاً محدداً للتنازل في جرائم الشكوى أو الطلب، إلا أن الفقه المقارن (4) عده بمنزلة تعبير من المجني عليه عن إرادته في ألا تتخذ الإجراءات الجنائية في مواجهة المتهم، أو ألا تستمر في حقه.

(1) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص23).

(2) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص60).

(3) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص88).

(4) المرجع السابق (ص147).

الفقرة الأول

أوجه التشابه بين الصلح الجنائي والتنازل الجنائي

أولاً: من حيث الرضائية.

تُعَدُّ الرضائية هي العامل المشترك بين الصلح الجنائي والتنازل في جرائم الشكوى والطلب، فإن كان لا صلح في القانون الجنائي دون تحقق الإرادة الحرة التي لا إكراه فيها ولا جبر بين المتهم والمجني عليه أو المتهم والسلطة المختصة، فإنه لا تنازل عن الجرائم المعلقة على تحقق الشكوى أو الطلب فيها إلا بالرضا التام للمجني عليه، بوصفه عملاً يصدر بالإرادة المنفردة لمن له الحق في ذلك (1).

ثانياً: من حيث الآثار المترتبة.

إن من أبرز أوجه التشابه بين الصلح الجنائي والتنازل في أن كليهما ينتج أثراً واحداً على الدعوى الجنائية وهو انقضاءها، فإن عبر صاحب الحق عن إرادته بالتنازل عن الشكاوى أو الطلب المقدم منه للنيابة العامة حول الدعوى الجنائية، فإنه يستتبع ذلك وقف الإجراءات المتخذة حيالها كافة وانقضاءها، شريطة ألا يكون قد صدر فيها حكم بات (2).

كما أن الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي يؤديان إلى وقف السير في الدعوى الجنائية وانقضائها، شريطة ألا يكون قد صدر في تلك الدعوى حكم بات، رغم أن التشريع البحريني قد أجاز الصلح الجنائي حتى بعد صدور ذلك الحكم البات في الدعوى الجنائية، ويترتب عليه حينها وقف تنفيذ العقوبة (3).

(1) عبيد، د. حسنين إبراهيم صالح (1974)، شكوى المجني عليه، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد (3)، (ص103).

(2) بوصف أن الدعوى الجنائية تنقضي بمجرد صدور حكم بات فيها، وهو ما قضت به المادة (17) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني، والتي نصت على أن "تنقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم أو بصدور حكم بات فيها..."، وبالرغم من ذلك أجازت المادة (400) من قانون العقوبات للمجني عليه حق منع السير في تنفيذ الحكم الصادر في جريمة السرقة وما في حكمها، وجريمة الاحتيال، وجريمة خيانة الأمانة وما يتصل بها، وجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من الجريمة إذا وقعت بناء على شكوى من المجني عليه.

(3) تنص المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (5) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "ويجوز التصالح أو الصلح بعد صدور الحكم البات... ويتم الإقرار به أمام قاضي تنفيذ العقاب ويُصدر في هذه الحالة أمراً بوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها، وتسري في شأنه الأحكام المقررة في القانون بشأن وقف تنفيذ العقوبة".

الفقرة الثانية

أوجه التباين بين الصلح الجنائي والتنازل الجنائي

أولاً: من حيث الأطراف.

يكون الصلح الجنائي بين المتهم في الجريمة والمجني عليه أو وكيله الخاص، ولورثته أو وكيلهم الخاص مجتمعين، وفي التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة، في حين أن التنازل في الجرائم المقيدة بالشكوى أو الطلب يكون من قبل المجني عليه منفرداً سواء أكان ذلك شخصاً طبيعياً في حال الشكوى، أم شخصاً اعتبارياً في حال الطلب، أم من يمثلهما قانوناً⁽¹⁾.

حيث إن التنازل عن الدعوى الجنائية في الجرائم المقيدة تحريكها بالشكوى أو الطلب يكون من خلال الإرادة الحرة المنفردة للمجني عليه أو من يمثله قانوناً، ولا يشترط على الإطلاق قبول المتهم لهذا التنازل حتى يحدث أثره القانوني؛ ذلك أن التنازل هو عمل قانوني يصدر بالإرادة المفردة لصاحب الحق⁽²⁾، في حين أن الصلح الجنائي الخاص يستوجب التقاء إرادة المتهم والمجني عليه نحو إحداث أثر هذا العمل الإجرائي في الدعوى الجنائية.

ثانياً: من حيث النطاق.

منحت النظم الإجرائية المقارنة حق التنازل عن الدعوى الجنائية في الجرائم المقيدة تحريكها على شكوى من المجني عليه أو بناء على طلب من الجهة المختصة، في نطاق جرائم محددة تمتاز إما بوجود صلات خاصة أو علاقات أسرية بين المتهم والمجني عليه، أو لارتباطها بجهات رسمية أو عامة⁽³⁾، مما تقرر في شأنه تقييد سلطة النيابة العامة نحو تحريك الدعوى الجنائية، أما في شأن الصلح الجنائي فإن

(1) عبد الله، د. سعيد حسب الله (2005)، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية البحريني، (الطبعة الأولى)، جامعة البحرين (ص73).

(2) عبيد، شكوى المجني عليه (ص80).

(3) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص130، ص152).

نطاقه جرائم محددة سلفاً في القانون، غرضه تحقيق العدالة الناجزة، وسرعة البت في الدعاوى الجنائية في نطاق جرائم لا تشكل عدواناً مباشراً على المجتمع، بل يقتصر أثرها على أطراف الخصومة (1).

ثالثاً: من حيث المقابل.

لا يحقق التصالح الجنائي أثره نحو انقضاء الدعوى الجنائية إلا من خلال وجود مقابل مالي محدد مقداره في القانون سلفاً، دون أن يكون للمتهم المساومة فيه، يسدده للسلطة المختصة، الأمر الذي يعني أن سداد المقابل المالي في التصالح الجنائي شرطاً لازماً لصحته، ومتى تخلف عُد التصالح حينها باطلاً. أما في شأن التنازل الجنائي فإن القانون لم يستلزم قيام المتهم بسداد مقابل للمجني عليه، ولا يقع باطلاً في حال ما إذا تخلف ذلك المقابل، إذ أن وجوده من عدمه لا يؤثر إطلاقاً على صحته، كما أن الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه لا يستلزم القانون فيه وجود مقابل مالي مالم تتحقق إرادتها على خلاف ذلك سواء أكان أثناء إجراء الصلح الجنائي الخاص، أم في وقت لاحق عليه (2).

الفرع الثالث

الصلح الجنائي والوساطة الجنائية

تُعَدُّ الوساطة الجنائية هي إحدى بدائل السير في إجراءات الدعوى الجنائية، بوصفها وسيلة رضائية غير قضائية تؤدي إلى عدم مباشرة إجراءات الدعوى في مواجهة المتهم مرتكب الجريمة (3)، كما أنها وسيلة تحمل بُعداً اجتماعياً لإدارة الدعوى الجنائية بعيداً عن إجراءاتها التقليدية تحت إشراف قضائي (4).

(1) على الرغم من ذلك، فقد قرر التشريع الكويتي في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية بأن نطاق الجرائم التي يجوز الصلح الجنائي فيها هي الجرائم المقيد تحريك الدعوى الجنائية فيها بناء على شكوى من المجني عليه، حيث نصت المادة (240) الفقرة (1) من القانون نفسه على أنه "في الجرائم التي يشترط لرفع الدعوى فيها صدور شكوى من المجني عليه، ...، يجوز للمجني عليه أن يعفو عن المتهم أو يتصالح معه على مال قبل صدور الحكم أو بعده".

(2) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص23).

(3) أحمد، د. عبد الرحمن عاطف عبد الرحمن (2020)، الوساطة ودورها في إنهاء الدعوى الجنائية "دراسة مقارنة"، (الطبعة الأولى)، المركز العربي للدراسات والبحوث العملية، القاهرة-مصر (ص91).

(4) المانع، د. عادل علي (2006)، الوساطة في حل المنازعات الجنائية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد (4)، (م40 / ص40).

وتُعرف الوساطة الجنائية ⁽¹⁾ على أنها نظام رضائي بديل يُحوّل بمقتضاه النيابة العامة وقبل تحريك الدعوى الجنائية ⁽²⁾ وبعد رضا المتهم والمجني عليه إحالة الخصومة إلى طرف ثالث "الوسيط" لغرض حل النزاع وإنهاء الاضطراب الاجتماعي للجريمة وتعويض المجني عليه مع ضمان تأهيل المتهم ⁽³⁾. وعليه سوف يتضمن هذا الفرع أوجه التشابه والتباين بين الصلح الجنائي والوساطة الجنائية، مسترشداً الباحث بالتجربة الفرنسية في شأن الوساطة، بوصفها النموذج الأبرز، دون إغفال لما قرره التشريع البحريني في ذلك الشأن ⁽⁴⁾.

الفقرة الأولى

أوجه التشابه بين الصلح الجنائي والوساطة الجنائية

أولاً: من حيث الرضائية.

تُعدّ سمة الرضائية هي الحلقة المشتركة الرئيسة بين الصلح الجنائي والوساطة الجنائية، ففي الأخيرة لا يجوز للنّياية العامة وعند عرض الوساطة على المتهم والمجني عليه جبر أحدهما أو كليهما على قبولها ⁽⁵⁾، فضلاً على أن في حال قبولها، لا وساطة إلا بالتراضي بينهم على الطرف الثالث

(1) عرّف التشريع البحريني الوساطة الجنائية فيما نصت عليه المادة (1) البند (1) من القرار الصادر عن معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف رقم (32) لسنة 2020 بتنظيم الوساطة الجنائية من أنها "كل عملية يطلب فيها الأطراف من شخص آخر يسمى الوسيط مساعدتهم في سعيهم للتوصل إلى اتفاق تسوية في الجرائم التي يجوز فيها الصلح أو التصالح قانوناً دون أن تكون للوسيط صلاحية فرضه على الأطراف".

(2) الحكيم، د. محمد حكيم حسين (2002)، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة (ص260).

(3) براك، د. أحمد محمد (2017)، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة "دراسة مقارنة"، دار الثقافة للطباعة والنشر، عمان-الأردن (ص552) / أحمد، خصخصة الدعوى الجنائية (ص50).

(4) إن المنتبّع للسياسة الجنائية في مملكة البحرين خلال العامين (2019-2020) يلاحظ صدور جملة من التشريعات التي تقرر أو توسع نحو السير في بدائل الدعوى الجنائية، تمثل ذلك بصدور المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2019 بشأن الوساطة لتسوية المنازعات، والقرار الوزاري رقم (32) لسنة 2020 بتنظيم الوساطة الجنائية اللذين نظما المسائل المتصلة بالوساطة الجنائية، وتلاههما القانون رقم (7) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية والذي وسع من نطاق استخدام الأوامر الجنائية ونظم المسائل المتصلة بالصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي والاعتراف المسبق بالجرم، وهو على ما يبدو أن تلك السياسية التشريعية الإجرائية بدأت تميل على نحو أكثر صوب النظام الاتهامي القائم على المزاجية بين الدعوى المدنية والدعوى الجنائية، وأن يكون أطرافها المتهم والمجني عليه وقاضياً محايداً أو وسيطاً يتم اختياره من قبل الأطراف، لغرض إنهاء النزاع على نحو توافقي مقابل جبر الضرر الناتج عن الجريمة. للمزيد: حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص45 وما بعدها).

(5) المانع، الوساطة في حل المنازعات الجنائية (ص63).

"الوسيط" (1)، وقبول الوسيط إجراءات الوساطة بين المتهم والمجني عليه (2)، وهو الأمر على السواء في شأن الصلح الجنائي فلا يجوز إجبار أو إكراه المتهم أو المجني عليه على إجراء الصلح الجنائي الخاص أو قبول المتهم للتصالح الجنائي.

ثانيًا: من حيث الغاية.

يصب كلاً من الصلح الجنائي والوساطة الجنائية غايتهم نحو إنهاء النزاع خارج إطار الدعوى الجنائية، فكلاهما إجراءان غير تقليديين لحل المنازعات الجنائية بعيداً عن إجراءات المحاكم، غرضهما تخفيف عدد القضايا المنظورة أمام النيابة العامة والمحالة إلى المحاكم الجنائية عن طريق اتباع منهج توافقي بين أطرافهما (3) وصولاً في ذلك إلى تحقيق العدالة الناجزة.

ثالثًا: من حيث النطاق.

يُعدُّ التعديل الصادر على المادة (41-1) في القانون رقم (873) لسنة 2014 من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع الفرنسي محل إشادة واسعة من قبل الفقه المقارن (4)، بوصف أن الأخير قد وجه سهام النقد للتشريع الفرنسي -على القانون قبل التعديل- بعدّه أنه أغفل تحديد الجرائم مناط إجراء الوساطة الجنائية تاركًا الأمر لحرية النيابة العامة وفقاً لظروف الجريمة وملابساتها.

وبذلك يكون التعديل أعلاه قد حدد الجرائم محل نطاق الوساطة الجنائية والتي لا تخرج عن نطاق جرائم المخالفات والجنح دون شمولها بجرائم الجنايات (5)، رغم أنه وقبل التعديل المشار له أعلاه فإن

(1) Bondy, Varda & Doyle, Margaret (2011), "Mediation in Judicial Review": *A practical handbook for lawyers*, The Public Law Project, London-UK (P14 & P39). Available at: https://publiclawproject.org.uk/wp-content/uploads/data/resources/122/PLP_2011_MJR_handbook.pdf

(2) نصت المادة (8) الفقرة (1) من القرار الوزاري رقم (32) لسنة 2020 بتنظيم الوساطة الجنائية على أن "تبدأ إجراءات الوساطة في المسائل الجنائية بعد قبولها من الأطراف ...".

(3) المانع، الوساطة في حل المنازعات الجنائية (ص41).

(4) رمضان، د. مدحت عبد الحليم (2000)، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة (ص41).

(5) أحمد، الوساطة ودورها في إنهاء الدعوى الجنائية (ص170).

الغالب ما تكون الوساطة محلها جرائم الجنح البسيطة الواقعة في نطاق الأسرة والأقارب، أو الواقعة على الأموال الخاصة كالسرقة والإتلاف (1).

وعلى النهج نفسه حدد التشريع البحريني (2) الجرائم محل إجراء الوساطة الجنائية، حيث أجازها في نطاق الجرائم محل الصلح الجنائي، سواء أكانت تلك الجرائم مقررة في قانون العقوبات، أم أيّ قوانين خاصة أخرى، وفي جميع الأحوال فإن نطاق جرائم الصلح الجنائي هو محدد على سبيل الحصر كما سيأتي عرضها تفصيلاً في الفصل الثاني من البحث محل الدراسة.

ويرى الباحث أن التشريع البحريني لم يكن موفقاً في عدّ نطاق إجراء الوساطة الجنائية محلها الجرائم التي يجوز فيها الصلح الجنائي، بوصف أن هذا المسلك يعني خروجاً عن مضمون الوساطة الجنائية، وإيجاد صورة ثالثة للصلح الجنائي إلى جانب الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي، بحيث تكون تلك الصورة تتطلب وجود "مُصلح" يسهل عملية إتمام الصلح الجنائي بين أطرافه.

الفقرة الثانية

أوجه التباين بين الصلح الجنائي والوساطة الجنائية

أولاً: من حيث الأطراف.

لا تنعقد الوساطة الجنائية إلا بوجود المتهم والمجني عليه والوسيط، بعده المشرف والمنسق والمراقب لعملية الوساطة منذ بدايتها وحتى تمام تنفيذها (3)، بالإضافة إلى وجود النيابة العامة التي لها سلطة الملاءمة ابتداء في تقدير إنهاء الخصومة بالوساطة الجنائية أو المضي قدماً في إجراءات الدعوى الجنائية المقررة قانوناً (4).

(1) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص592).

(2) المادة (1) البند (1) من القرار الوزاري رقم (32) لسنة 2020 بتنظيم الوساطة الجنائية.

(3) أحمد، الوساطة ودورها في إنهاء الدعوى الجنائية (ص183).

(4) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص564).

في حين أن الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه، والتصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة لا يلزم فيه موافقة النيابة العامة على جواز إجراء الصلح الجنائي، بوصفه عملاً رضائياً مقررًا ابتداءً لأطرافه، فضلاً على عدم لزوم وجود وسيط أو مصلح بينهما.

ثانياً: من حيث الميعاد.

تتولى النيابة العامة مهمة عرض الوساطة الجنائية على المتهم والمجني عليه؛ لما لها من سلطة ملائمة في الدعوى الجنائية، وذلك قبل إصدار قرارها بحفظ الأوراق أو تحريكها إياها، وبالتالي لو باشرت النيابة العامة إجراءاتها في الدعوى أو إحالتها إلى المحكمة الجنائية فإنه لا يكون للمتهم والمجني عليه جواز إجراء الوساطة فيها ⁽¹⁾، وفي جميع الأحوال فإن حق إجراء الوساطة الجنائية يدخل ضمن السلطة التقديرية للنيابة العامة، إما في إصدار أمر بحفظ الأوراق، أو مباشرة الدعوى الجنائية، أو عرض الوساطة على أطرافها ⁽²⁾.

في حين أن الصلح الجنائي بصورتيه يستوي أن يكون قبل تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية، أم أثنائها، بل وأجازت بعض النظم الإجرائية المقارنة حق إجراء الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي حتى بعد صدور حكم في الدعوى وصيرورته باتاً.

ثالثاً: من حيث المقابل.

إن نجاح الوساطة الجنائية بين أطرافها عبر الوسيط يستوجب مقابلًا يؤديه المتهم إلى المجني عليه ليكون بمنزلة تعويض له عما ألحقته الجريمة من ضرر له، ويكون هذا إما مقابلًا عاطفيًا يتخذ صورة الاعتذار، أو التعهد الشفوي من المتهم بعدم تكرار الفعل المرتكب، أو مقابلًا مالياً يتخذ صورة تعويض

(1) وخلافاً لهذا النهج قضت المادة (15) من القرار الوزاري رقم (32) لسنة 2020 بتنظيم الوساطة الجنائية على أنه "إذا توصل الوسيط من خلال إجراءات الوساطة إلى تسوية النزاع يحذر اتفاق التسوية كتابية، ويعرض على النيابة العامة أو المحكمة المختصة - بحسب الأحوال - هذا الاتفاق في أي مرحلة تكون عليها الدعوى، وذلك لاتخاذ شؤونها وفقاً لأحكام القانون. وإذا تم الاتفاق بعد صدور حكم نهائي في دعوى يجوز فيها الصلح أو التصالح قانوناً، يعرض اتفاق التسوية على قاضي تنفيذ العقاب".

(2) المانع، الوساطة في حل المنازعات الجنائية (ص60).

يدفعه المتهم لمصلحة المجني عليه، أو قيام المتهم بأداء مقابل مادي يتمثل في إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة أو القيام بعمل آخر مشروع يرتضيه المجني عليه (1).

أما في شأن الصلح الجنائي الخاص فإن النظم الإجرائية المقارنة لا تستوجب وجود مقابل مالي أو مادي أو عاطفي، بل يكون الصلح حينها نافذاً بمجرد التقاء إرادة أطرافه على تحقيق آثاره، وأما في شأن التصالح الجنائي، فإن المقابل المالي أمرٌ لازم لصحته، ولكن لا يكون حينها ذلك المقابل تعويضاً عما سببته الجريمة للمجني عليه، وإنما بمنزلة عقوبة رضائية ذات طبيعة خاصة، لإنهاء السير في الدعوى الجنائية، وهو ما سيأتي تبينه لاحقاً عند استعراض الطبيعة القانونية للتصالح الجنائي.

رابعاً: من حيث الآثار.

رغم أن الصلح الجاني والوساطة الجنائية إجراءان يؤديان إلى إنهاء الخصومة خارج إطار الدعوى الجنائية، إلا أن أثر إجراء الصلح الجنائي يتمثل في سقوط الخصومة قبل تحريك الدعوى الجنائية، وانقضاء الأخيرة في حال تحريكها، أو وقف تنفيذ العقوبة بعد صدور حكم بات فيها، بينما في الوساطة الجنائية، فإن نجاحها يكون سبباً إلى إصدار النيابة قرارها بحفظ الأوراق (الحفظ القضائي) (2)، ولا يشكل تنفيذ بنود الوساطة سبباً لانقضاء الدعوى الجنائية، على عدّ أن الأخيرة لم يتم تحريكها حتى حينه (3)، في حين أن التشريع البحريني -كما سبقت الإشارة إليه- أجاز الوساطة الجنائية بين أطرافها في أي مرحلة كانت عليها الدعوى الجنائية (4).

(1) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص41).

(2) وفي شأن التشريع البحريني فقد نصت المادة (12) من المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2019 بشأن الوساطة لتسوية المنازعات على أن "إذا توصل الوسيط من خلال إجراءات الوساطة إلى تسوية النزاع، كلياً أو جزئياً، يحرر اتفاق التسوية كتابةً، وتكون لهذا الاتفاق قوة السند التنفيذي بعد توثيقه، أو التصديق عليه من المحكمة إذا تمت إجراءات الوساطة أثناء نظر الدعوى أمامها".

(3) أحمد، الوساطة ودورها في إنهاء الدعوى الجنائية (ص158).

(4) قضت المادة (15) من القرار الوزاري رقم (32) لسنة 2020 بتنظيم الوساطة الجنائية على أنه "إذا توصل الوسيط من خلال إجراءات الوساطة إلى تسوية النزاع يحرر اتفاق التسوية كتابة، ويعرض على النيابة العامة أو المحكمة المختصة - بحسب الأحوال - هذا الاتفاق في أي مرحلة تكون عليها الدعوى، وذلك لاتخاذ شؤونها وفقاً لأحكام القانون. وإذا تم الاتفاق بعد صدور حكم نهائي في دعوى يجوز فيها الصلح أو التصالح قانوناً، يعرض اتفاق التسوية على قاضي تنفيذ العقاب".

المبحث الثاني

ملامح الصلح الجنائي

تمهيد وتقسيم:

يُعدُّ الصلح الجنائي بمفهومه العام عمل قانوني إجرائي رضائي، بين المتهم والمجني عليه من جهة، أو المتهم والسلطة المختصة من جهة أخرى، مقابل عوض تحدد قيمته قانوناً، في جرائم مقررّة سلفاً في القانون، ويترتب عليه سقوط الخصومة أو انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة بعد صدور حكم بات فيها، دون أن يكون لذلك أثر على الدعوى المدنية.

ومن المفهوم السابق للصلح الجنائي يكون من جانب قد رسم أبرز السمات الرئيسية له، بوصفه عملاً قائماً على أساس التراضي بين أطرافه، مع وجود مقابل له في إحدى صورته، على أن يستمد مشروعيته من النص القانوني الذي أجازته، ومن جانب آخر لم يكن هذا العمل الإجرائي محل وفاق في الفقه المقارن، حيث تباينت آرائه بين مؤيد له ومعارض إلى تبنيه في النظم الإجرائية.

ومن هذا المنطلق، سوف يُخصص هذا المبحث لبيان ملامح الصلح الجنائي، من خلال عرض أبرز السمات المميزة له، وموقف الفقه المقارن المؤيد أو المعارض له، وذلك في مطلبين أساسيين: يتناول الأول منه بيان خصائص الصلح الجنائي، ويليه الآخر لعرض مُسوِّغاته.

المطلب الأول: خصائص الصلح الجنائي.

المطلب الثاني: مُسوِّغات الصلح الجنائي.

المطلب الأول

خصائص الصلح الجنائي

درج الفقه المقارن ⁽¹⁾ في بيان الخصائص المميزة للصلح الجنائي بصورتيه على عرض سمتين رئيسيتين: الأولى أنه صلح رضائي، والأخرى أنه إجراء بمقابل، إلا أن الباحث واستقرأ من المفهوم السابق يضيف إلى جانب كلتا الخاصيتين، أن الصلح الجنائي وسيلة احتياطية بوصفه استثناء عن الأصل والمتمثل في السير بإجراءات الدعوى الجنائية، إلى جانب أنه يستمد مشروعية من النص القانون الذي أجازته، وهو ما سوف يأتي عليه البيان في أربع فقرات متتالية ⁽²⁾.

الفرع الأول

مشروعية الصلح الجنائي

يُعدُّ الصلح الجنائي بمفهومه العام سبيلاً استثنائياً نحو انقضاء الدعوى الجنائية، وبموجبه يُمتنع عن السير في إجراءاتها المقررة في القانون، بوصفه وسيلة احتياطية بديلة يتم اللجوء إليه وفقاً لاعتبارات محددة، مما يلزم أن يكون هذا العمل الإجرائي مقررًا على نحو صريح بنص القانون.

لذا فإن الصلح الجنائي يستمد مشروعيته من النص التشريعي الوارد في القانون، والمقصود بالقانون في هذا الشأن القواعد القانونية الصادرة من صاحبة الاختصاص الأصل؛ أي القانون بمفهومه الضيق لا عموم القواعد القانونية ⁽³⁾، وبمفهوم المخالفة متى ما انتفى النص القانوني الذي يجيز الصلح الجنائي

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص44) / المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص51) / حازم، الصلح وأثره في الدعوى العامة بين القانونين الأردني والعراقي (ص68).

(2) مع التنويه إلى أن الباحث في هذا المطلب سوف يتناول خصائص الصلح الجنائي على نحو عام وفي إطارها النظري، تاركاً التدليل عليها بما قرره النظم الإجرائية المقارنة وأحكام القضاء المقارن للمبحث الثاني في الفصل الثاني، والذي سوف يأتي فيه بيان الشروط الموضوعية والشكلية للصلح الجنائي على نحو تفصيلي وتحليلي.

(3) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص93).

الخاص في الجريمة أو التصالح الجنائي عليها، كان ذلك سبباً لعدم انقضاء الدعوى الجنائية، وموجباً للسير فيها وفقاً للإجراءات المعتادة قانوناً⁽¹⁾.

ومن ذلك يؤيد الباحث ما سلكه الفقه المقارن⁽²⁾ على عدّ أن القانون بمفهومه الضيق هو المصدر الوحيد للصالح الجنائي؛ نظراً لما ينطوي على هذا الإجراء من مساس بحقوق وحريات الأفراد، وبالتالي لا يجوز تنظيم تلك الحقوق أو الحريات إلا بقانون، وهو مبدأ دستوري ثابت لا حياد فيه⁽³⁾؛ لذا فإن من غير المقبول أن يكون القانون الفرعي هو مصدر مشروعية هذا الإجراء الاستثنائي، أو أن يحدد شروطه أو ضوابطه أو إجراءات السير فيه.

ولما كانت القاعدة القانونية هي المصدر الرئيس للصالح الجنائي بوصفها تتضمن الجرائم التي يجوز فيها إجراء هذا العمل القانوني، وتبين شروط تطبيقه، وإجراءات مباشرته، وآثاره القانونية المترتبة سواء أكان على الدعوى الجنائية نفسها، أم غيرها، فإن التساؤل الذي قد يثور في هذا الصدد حول مدى جواز القياس في الصالح الجنائي، وبمفهوم آخر هل يجوز تطبيق الصالح الجنائي في جرائم لم ينص القانون صراحة على الصالح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي فيها؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يلزم تحديد طبيعة القاعدة القانونية المتصلة بالصالح الجنائي، وذلك فيما إذا كانت قاعدة موضوعية، نطاقها التجريم والعقاب، أم قاعدة إجرائية، نطاقها تنظيم أعمال الخصومة،

(1) قضت محكمة التمييز البحرينية على أنه ولما كان "... البين من الأوراق أن المحكمة الاستئنافية كانت قد أعادت الدعوى إلى المرافعة بناء على طلب الطاعن ليقدم ما يفيد تصالحه مع المجني عليه إلا أنه لم يقدم ما يفيد ذلك، فضلاً على أن جريمة التعدي على سلامة جسم الغير المفضي إلى عاهة مستديمة ليست من الجرائم التي جعل القانون للتصالح فيها أثر على قيامها، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً..."، طعن رقم (156) لسنة 2009، صادر بجلسة 5 أكتوبر 2009، منشور في الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء: <http://www.sjc.bh>.

(2) سرور، د. أحمد فتحي (2002)، القانون الجنائي الدستوري، (الطبعة الثانية)، دار الشروق، القاهرة (ص74).

(3) نصت المادة (31) من دستور مملكة البحرين المعدل على أنه "لا يكون تنظيم الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون، أو بناءً عليه. ولا يجوز أن ينال التنظيم أو التحديد من جوهر الحق أو الحرية".

وتكمن أهمية التمييز بين القاعدتين، أنه يجوز الاجتهاد والتوسع والقياس بالنسبة للقاعدة الأخيرة، في حين أن ذلك ما لا يجوز بالنسبة للقاعدة الأولى (1).

فالقاعدة الموضوعية هي التي تبين أركان الجريمة، وعناصرها، والجزاء المترتب على مخالفتها، وأسباب التشديد والتخفيف المتعلقة بها، وما يتصل بالمسؤولية الجنائية فيها، في حين أن القاعدة الإجرائية هي التي تنظم نشاط السلطات العامة في مجال مكافحة الجريمة من خلال طرق تحريك الدعوى الجنائية والقيود الواردة عليها والسير فيها وصولاً إلى صدور حكم بشأنها (2).

وعلى إثر ما سبق، يتبين أن الصلح الجنائي هو في جوهره إجراء جنائي قانوني ينظم المسائل المتصلة بانقضاء الدعوى الجنائية ويبين شروطها وإجراءاتها والآثار المترتبة عليها، فإن توافرت تلك الشروط والإجراءات أنتج الصلح الجنائي آثاره، ومتى ما تخلفت شروطه -الجوهرية- لحقه جزاء البطالان. أما بالنسبة لتضمين نص القانون محل المشروعية الجرائم التي يجوز الصلح فيها، فإن ذلك لا يكسب القاعدة القانونية محل الصلح الجنائي صفة القاعدة الموضوعية، بوصفه إجراءً مرتبطاً في أساسه، وعلى نحو وثيق بالنص محل التجريم والعقاب، ومما لا شك فيه -على أبعد تقدير- فإن الصفة الإجرائية لها الغلبة على الصفة الموضوعية في هذا العمل القانوني.

ونظراً لعدّ الصلح الجنائي ذا صفة إجرائية، الأمر الذي يعني إمكانية الاجتهاد والتوسع فيه والقياس عليه، إلا أن ما يمنع من جواز تقرير القياس في نطاق الصلح الجنائي هو أن الأخير لا يتعدى وصفه استثناء على الأصل العام، وهو السير في إجراءات الدعوى الجنائية، وبالتالي لا يجوز وفقاً لما تقتضيه القواعد العامة في القانون التوسع أو القياس في نطاق الاستثناء بل يفسر دائماً في أضيق الحدود (3).

(1) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص14).

(2) السيد، د. كامل (2010)، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، (الطبعة الثالثة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (ص12).

(3) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص58) / الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص444).

كما ويشاطر الفقه المقارن ⁽¹⁾ المسلك السابق، حيث أجاز إجراء القياس في مجال قانون الإجراءات الجنائية متى ما كانت القاعدة القانونية متصلة بالعمل الإجرائي، شريطة ألا يتعلق الأمر بقواعد استثنائية؛ أي مخالفة لقواعد عامة، فيمتنع القياس بشأنه.

ورغم ذلك ذهب رأي في الفقه المقارن ⁽²⁾ إلى عدّ أن الصلح الجنائي بصورتيه ما هو إلا سبب من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية، ويعد حينها من قبيل القواعد الموضوعية التي تؤدي لتقييد حق الدولة في العقاب ⁽³⁾، كما وأيده آخر ⁽⁴⁾ في ذلك، مضيفاً له جواز إجراء القياس في نطاق جرائم الصلح الجنائي رغم اعتراف هذا الرأي بالصعوبة العملية التي قد تظهر نتيجة اختلاف هذا الاجتهاد فيما بين المحاكم وعلى اختلاف درجاتها القضائية.

ويرى الباحث أن الاتجاه السابق قد تبنى موقفاً متضارباً في ذاته؛ إذ مع فرض التسليم بأن الصلح الجنائي هو من قبيل القواعد الموضوعية لا الإجرائية بوصفه يؤدي لتقييد حق الدولة في العقاب، وبالتالي فهي قواعد يحكمها مبدأ الشرعية العقابية، والمتمثل في قاعدة (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص القانون)، ومؤدى ذلك أنها قواعد لا يجوز الاجتهاد فيها والتوسع في شأنها أو القياس عليها، في حين أن الرأي السابق أجاز إجراء القياس في الصلح الجنائي رغم عدّه إياه قاعدة موضوعية لا إجرائية ⁽⁵⁾.

(1) عثمان، د. آمال عبد الرحيم (1986)، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (ص23).

(2) سرور، القانون الجنائي الدستوري (ص74).

(3) وفي المفهوم نفسه انتهج أحد أحكام قضاء محكمة التمييز البحرينية في عدّ أن الصلح الجنائي الخاص من قبيل القواعد الموضوعية، حيث نص على "... أن الفقرة الأخيرة من المادة (393) من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم (11) لسنة 2014 والمعمول بأحكامه اعتباراً من 3 سبتمبر 2014 قد نصت على ... وكان نص الفقرة سالفة الذكر يعد قاعدة موضوعية من شأنها تقييد حق الدولة في العقاب مؤداها انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح ..."، طعن رقم (436) لسنة 2013، صادر بجلسة 18 مايو 2015، منشور في الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء: <http://www.sjc.bh>.

(4) العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص139).

(5) وعلى الرغم من عدم جواز القياس في قواعد التجريم العقاب بوصفها مقيدة بقاعدة الشرعية العقابية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص القانون)، إلا أن الفقه المقارن أجاز القياس في أسباب الإباحة (أداء الواجب، واستعمال الحق، والدفاع الشرعي، ورضا صاحب الحق)؛ لأنها مانعة من التجريم لا مثبتة له، كما أن القياس في هذا النطاق لن يخلق جرائم أو يقرر عقوبات جديدة. للمزيد: حسني، د. محمود نجيب (1989)، شرح قانون العقوبات "القسم العام"، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، القاهرة (ص153) / عبد العال، د. محمد عبد اللطيف (2015)، النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجنائية في قانون الجزاء الكويتي، جامعة الكويت (ص101).

الفرع الثاني

رضائية الصلح الجنائي

تُعَدُّ الرضائية هي السمة البارزة للصلح الجنائي بصورتيه، بوصفه عمل إجرائي رضائي بين أطرافه، مما يلزم أن يكون الرضا المتولد عن هذا الإجراء نابعا من إرادة حرة لا إكراه فيها ولا جبراً، فهو حق مُنح لمن تقرر له قانوناً، له أن يتمسك به وله أن يتركه.

فإذا التقى في الصلح الجنائي الخاص إرادة المتهم والمجني عليه، في نطاق المشروعية المقررة له، فإنه يحقق حينها آثاره المرسومة قانوناً، أما في حال ما إذا طلب أحدهما الصلح الجنائي ورفضه الآخر، فلا قيمة حينئذ لهذا الإجراء، ولا يكون منتجا لآثاره على الدعوى الجنائية، بوصف أن كلا طرفي الصلح الجنائي الخاص لهما في ذلك إرادة حرة نحو قبوله أو رفضه (1).

والأمر على حد سواء بالنسبة للتصالح الجنائي الذي يكون أطرافه المتهم في الجريمة والسلطة المختصة، فإذا عرضت السلطة المختصة على المتهم التصالح في الجريمة، فله في ذلك مطلق الخيار ودون إكراه إما قبوله وإنهاء الخصومة، أو العود إلى الأصل العام والسير في الدعوى الجنائية وصولاً لإصدار حكم قضائي بات فيها.

وفي هذا الشأن يثور التساؤل، هل يجوز للسلطة المختصة الامتناع عن عرض التصالح الجنائي على المتهم في الجريمة؟ وما مدى حق الأخير في طلب التصالح ابتداء من تلك السلطة؟

ويذهب رأي في الفقه المقارن (2) إلى أنه في الأحوال التي يتقرر فيها قانوناً حق السلطة المختصة عرض التصالح الجنائي على المتهم، ولم تقم تلك السلطة بذلك، فإن التصالح لا ينتج آثاره القانونية في مواجهة المتهم، بوصف أن العرض الموكل للسلطة المختصة هو بمنزلة رخصة قد تمنحها للبعض وتحرم الآخرين منها، بما لها من سلطة تقديرية في ذلك، ويرى هذا الرأي، أنه وبالرغم من أن عرض التصالح

(1) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص51).

(2) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية، صفحات (45-46).

على بعضهم دون الآخر يولد عدم المساواة بين المتهمين، إلا أنهم عدّوا أنها مساواة مقررة قانوناً يلزم احترامها (1).

ويرى الباحث أن الرأي السابق قد اتخذ موقفاً متشدداً من خلال منح السلطة المختصة سلطة تقديرية دون معقب عليها في عرض التصالح الجنائي على المتهم من عدمه؛ إذ من غير المقبول وفقاً للقواعد العامة في القانون تحصين أعمال السلطة التقديرية لجهة الإدارة، بوصف أنه لربما تسيء تلك الجهة في استعمال سلطتها المقررة على نحو يجانب المصلحة العامة وصحيح القانون.

كما أن الرأي السابق يولد معياراً تحكمياً غير منضبطاً يخول السلطة المختصة عرض التصالح الجنائي على متهم ولا تعرضه على الآخر، وهو ما يخل بمبدأ المساواة، الأمر الذي يولد تبايناً في المراكز القانونية للأفراد؛ ذلك أن مبدأ المساواة هو أحد عناصر الدولة القانونية وينبغي على السلطات والأفراد كافة الخضوع له، فضلاً على أنه مبدأ دستوري ثابت واجب الاحترام.

لذا فإن عرض التصالح على المتهم من قبل السلطة المختصة لا يعني أنه حق مطلق لها، بل يلزم القانون السلطة المختصة القيام بذلك الإجراء، بوصفه أنه في الأساس رخصة منحها القانون للمتهم - كما سيأتي بيانه لاحقاً - الأمر الذي يعني أن له الحق ابتداء في طلب التصالح الجنائي معها، ولا يجوز حينها لتلك السلطة رفضه ما دام متفقاً وصحيح القانون (2).

(1) وفي ذلك قضت محكمة النقض المصرية على أنه "... ما كان المستفاد من صريح نص المادة 22 من القانون 363 لسنة 1956 أنه يجوز للمدير العام لمصلحة الجمارك التصالح في جميع الأحوال وأنه يترتب على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال، وكان الطاعن لم يزعم أن مدير عام مصلحة الجمارك قد قبل التصالح معه، فإن مجرد عرض الطاعن الصلح دون أن يصادف ذلك قبولا من مدير عام مصلحة الجمارك لا يترتب الأثر الذي نصت عليه المادة 22 من انقضاء الدعوى الجنائية"، طعن رقم (1627) لسنة (45) قضائية، صادر بجلسة 8 فبراير 1976، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>، كما وعُنت المحكمة الإدارية العليا في مصر أن "... أن التصالح يقع في نطاق الملاءمة التقديرية للإدارة ودون تعقيب فيها من أي جهة قضائية؛ إذ ليس للأخيرة الحلول محلها فيما هو داخل في صميم اختصاصها وتقديرها..."، طعن رقم (663)، السنة القضائية رقم (13)، صادر بجلسة 3 مارس 1973، مقتبس من: الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص45).

(2) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص768).

الفرع الثالث

الصلح الجنائي وسيلة احتياطية

فضلاً على عدّ الصلح الجنائي بمفهومه العام أنه عمل قانوني إجرائي ورضائي بين أطرافه، فهو وسيلة احتياطية، وطريق بديل يحق لمن تقرر له قانوناً اللجوء إليه بدلاً عن مباشرة إجراءات الدعوى الجنائية، وصولاً في ذلك لصدور حكم بات فيها.

وعليه، فإن الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه، والتصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة يعني تقريرهم للاستثناء الوارد على الأصل العام، دون السير في إجراءات الدعوى الجنائية، وهو حينئذ استثناء لا يجوز القياس عليه أو التوسع فيه.

وبمفهوم المخالفة، فإن عدم التقاء إرادة المتهم والمجني عليه نحو الصلح الجنائي الخاص، أو عدم قبول المتهم عرض السلطة المختصة للتصالح الجنائي معها، يعني ذلك أن على النيابة العامة إن كانت قد أوقفت إجراءاتها في الدعوى، وجوب مباشرتها مرة أخرى إلى حين إحالة الدعوى للمحكمة المختصة، كما وتباشر الأخيرة إجراءاتها نحو إصدار حكم قضائي فاصل وبات فيها⁽¹⁾.

ويستنتج مما سبق، أنه متى ما تحققت إرادة أطراف من لهم قانوناً- حق الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي نحو إحداث أثره، مما يعني أن الرضا الحر غير المعيب قد حمل في مضمونه اتجاه إرادة أطرافه نحو الوسيلة الاحتياطية البديلة عن الدعوى الجنائية، في حين أن انتفاء ذلك الرضا يستتبعه السير في الدعوى دون انقضائها، وهو ما يترتب عليه صدور حكم فاصل فيها بالبراءة أو الإدانة.

(1) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص173).

الفرع الرابع

مقابل الصلح الجنائي

ذهب جانب من الفقه المقارن ⁽¹⁾ إلى عدّ أن الصلح الجنائي بمفهومه العام يستوجب قيام المتهم في صورتَي الصلح الجنائي بدفع مقابل مالي يكون بمنزلة عوض عما سببته الجريمة للمجني عليه أو السلطة المختصة من ضرر وما لحقهم منها من أذى ⁽²⁾.

ويبدو أن الرأي السابق قد مال كل الميل في تعميم قيام المتهم في الجريمة بسداد مقابل مالي عند تصالحه مع السلطة المختصة، إلى الصلح الجنائي برمته؛ ذلك أن الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه لا يستوجب قيام الأخير بسداد مقابل للمتهم؛ لانقضاء الدعوى الجنائية، إذ ولو كان الأمر كذلك لأصبحت الأخيرة محلاً للمساومة، وسلعة قابلة للتفاوض بين أطرافها.

واستقراء من النصوص الواردة في التشريعات المقارنة ⁽³⁾ يلاحظ أنها قد استوجبت قيام المتهم بسداد المقابل المالي للسلطة المختصة في شأن التصالح الجنائي لانقضاء الدعوى الجنائية، وبمفهوم المخالفة فإن عدم سداد ذلك المقابل يترتب عليه تخلف شرط من شروط التصالح، ومن ثم بطلانه والرجوع بالدعوى الجنائية إلى أصلها، والسير فيها وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً.

وفي جميع الأحوال فإن مقابل التصالح الجنائي لا يُحدّد مقداره على نحو جزافي أو تحكيمي، بل مقرر في القانون بنحو واضح لا لبس فيه، وهو ما يستنتج منه بأن مقدار المقابل في التصالح الجنائي هو من قبيل القواعد القانونية الآمرة التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها.

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص48) / المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص53) / أحمد، خصخصة الدعوى الجنائية (ص66).

(2) يُعدّ مقابل الصلح في التشريع الجنائي الإسلامي هو حجز الزاوية التي يقوم عليه، فإذا انتفى هذا العوض فلا يسمى صلحاً، وإنما يعد عفواً من صاحب الحق. عوض، بدائل الجزاءات الجنائية في المجتمع الإسلامي (ص189).

(3) راجع في ذلك: المادة (21) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة (40) من قانون تنظيم سوق العمل، والمادة (54) من قانون المرور في التشريع البحريني، والمادة (144) من قانون حماية البيئة، والمادة (41) من قانون المرور في التشريع الكويتي، والمادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات في التشريع المصري.

أما في شأن الصلح الجنائي الخاص فإن التشريعات المقارنة ⁽¹⁾ لم تقرر بالإلزامية المقابل المالي في حال الصلح بين المتهم والمجني عليه ولم تمنع من ذلك؛ أي أنها اتخذت موقفًا صامتًا حياله، تاركة الأمر لما يتراضى عليه طرفاه سواء أكان بتقرير المقابل، أم عدمه، وهو في حقيقته مسلك محمود يستحسنه الباحث منعا من جعل الدعوى الجنائية محلاً للمساومة أو الإبتزاز بين أطرافه.

وبناء على ذلك، لا يُعد المقابل المالي في الصلح الجنائي الخاص شرطاً لازماً لصحته، ولا يوصم ذلك الصلح بالبطلان حال تخلف المقابل فيه بل يكون صحيحاً مادام مستوفياً لشروطه القانونية المقررة في نص القانون محل المشروعية.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الصلح الجنائي الخاص لا يستوجب كأصل عام وجود مقابل مالي بين طرفيه مالم تتحقق إرادتهما على خلاف ذلك، سواء أكان سداد قيمة المقابل أثناء إثبات الصلح الجنائي، أم في وقت لاحق، أما في حال التصالح الجنائي فإن سداد المقابل المالي شرط لازم لانعقاد التصالح، بوصفه يعد من قبيل القواعد الآمرة المتصلة بالنظام العام.

المطلب الثاني

مسوّغات الصلح الجنائي

لم يكن الصلح الجنائي بمفهومه العام محل وفاقٍ بين ثنایا آراء الفقه المقارن، حيث انقسموا بين مؤيد له مُبرِّراً مزاياه ومنادياً للأخذ به، وبين معارض له رامياً سهام النقد عليه داعياً للجنوح عنه، ومن ذلك سوف يُخصّص هذا المطلب لاستعراض الآراء الفقهية المؤيدة للصلح الجنائي، وما يقابل ذلك من نقد وجه له، على أن يسعى الباحث إلى وضع الحجج التي ركنَ إليها كل فريق في ميزان المناقشة والرد وال ترجيح، وذلك في فرعين رئيسين.

(1) راجع في ذلك: المادة (21) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة (393) الفقرة (5) من قانون العقوبات في التشريع البحريني، والمادة (240) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي، والمادة (18) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة (534) الفقرة (4) من قانون التجارة في التشريع المصري.

الفرع الأول

الأسانيد المؤيدة للمصلح الجنائي

لغرض بيان الأسانيد المؤيدة لإجراء المصلح الجنائي كبديل عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية، يلزم عرض مزايا هذا العمل الإجرائي على السلطة العامة في الدولة، وعلى الدعوى الجنائية نفسها، وعلى بعض أطرافها.

الفقرة الأولى

مزايا المصلح الجنائي على السلطة العامة

يهدف المصلح الجنائي بمفهومه العام إلى تخفيف العبء الملقى على عاتق مرفق القضاء، لاسيما مع زيادة عدد القضايا الجنائية التي تنظرها المحاكم، نتيجة التطور العلمي والتقني من جانب، ووعي الأفراد بحقوقهم وإدراكهم أن السبيل الأمثل لضمان التمتع بها يكون عبر جادة القضاء لإنصافهم⁽¹⁾. وعليه، فقد أصبحت المحاكم الجنائية تعج بمختلف أنواع الخصومات، لاسيما الجرائم البسيطة⁽²⁾، مما شكل ذلك إرهاقا كبيرا على هذا المرفق الحساس، وسبباً لزيادة أمد التقاضي، الأمر الذي جعله عاجزاً عن تحقيق فكرة العدالة الجنائية الناجزة⁽³⁾، مما استوجب البحث عن بدائل تكون أكثر يسراً وتوافقاً بين أطرافها، لذا كان المصلح الجنائي هو الجادة القانونية التي يمكن سلوكها وصولاً لإنهاء الدعوى الجنائية على غير طريقها المعتاد⁽⁴⁾.

(1) سرور، بدائل الدعوى الجنائية (ص15).

(2) لوحظ أن بعض الفقه المقارن قد استعمل عبارة "تفاهة الجرم" أو "الجرائم قليلة الأهمية" للدلالة على الجرائم البسيطة غير المعقدة أو المتشعبة، ويستحسن الباحث استبدالها بعبارة الجرائم البسيطة أو الأقل خطورة على المجتمع، بوصف أن الجريمة -أيا كانت- تشكل عدواناً على المجتمع، ولكن تتفاوت فيما بينها من حيث مدى خطورتها الاجتماعية؛ لذا فإن الجرائم التي يراها بعضهم أنها تافهة أو قليلة الأهمية، فهي بالنسبة لمن وقعت عليه قد لا تكون كذلك. سرور، بدائل الدعوى الجنائية (ص15) / رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص89).

(3) Gabbay, Zvi D (2005), "Justifying Restorative Justice": *A Theoretical Justification for the Use of Restorative Justice Practices*, 2005 J. Disp. Resol. (P 6). Available at: <https://scholarship.law.missouri.edu/jdr/vol2005/iss2/4>

(4) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص89) / طنطاوي، المصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص152) / أحمد، خصخصة الدعوى الجنائية (ص24).

ويضاف إلى ما سبق، فإن الصلح الجنائي يجنب الميزانية العامة للدولة نفقات مالية باهظة، تتعلق بإنشاء مراكز إصلاح وتأهيل للمحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، وإن كانت قصيرة الأمد، إلى جانب النفقات المالية اللازمة لرعايتهم اجتماعيا وصحيا ونفسيا وتعليميا طوال فترة تنفيذ العقوبة؛ ذلك أن تقليل الاكتظاظ داخل المراكز الإصلاحية يؤدي إلى رفع مستوى الخدمات المقدمة منها والمعاملة التأهيلية لهم على نحو يحقق الغايات المرجوة من العقوبة (1).

فضلاً على أن التصالح الجنائي يُعدُّ رافداً من روافد دعم الميزانية العامة للدولة، بوصف أن المقابل المستحق من إجراء التصالح يُعدُّ تحصيلاً يؤول إلى باب الإيرادات العامة فيها، لاسيما في الجرائم المالية ذات الطبيعة الاقتصادية كالجرائم الضريبية، والتي تكون فيها القيمة المالية للتصالح الجنائي مبالغ تشكل مورداً مهماً للدولة، مما يجعل التصالح الجنائي رادعاً فاعلاً يمنع من حالات العود فيه (2).

ونتيجة ذلك، يرى الباحث أن التصالح الجنائي يعد ميزة جاذبة للاستثمار، حيث إن التصالح المقرر في النظم القانونية الضريبية أو الجمركية تجعل من أصحاب رؤوس الأموال أكثر اطمئناناً من تعرضهم لعقوبات سالبة للحرية تجعلهم في مركز المساءلة القانونية على نحو يمس سمعتهم الأدبية ومراكزهم المالية؛ لذا فإن إنهاء الدعوى الجنائية في الجرائم ذات الطابع الاقتصادي، هي الأنجع في إيجاد التوازن بين حماية المجتمع من جانب، ودعم الاقتصاد الوطني من جانب آخر.

الفقرة الثانية

مزايا الصلح الجنائي على الدعوى الجنائية

إن اللجوء إلى الصلح الجنائي كبديل عن السير في الدعوى الجنائية يحد من الإشكاليات العملية التي تحصل خلال مراحل تلك الدعوى، بدءاً من جمع الاستدلالات، والتحقيق الابتدائي فيها، لحين

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص675) / طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرراً) (ص152).

(2) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص88) / سرور، بدائل الدعوى الجنائية (ص15).

إحالتها للمحكمة والنظر فيها واحتمالية استئناف الحكم الصادر والطعن فيه تمييزاً، وربما صدور الحكم القضائي غيابياً، أو تقادم الدعوى، أو العقوبة بمرور المدة المقررة قانوناً، أو حصول منازعات في تنفيذ تلك الأحكام، مما يجعل إجراء الصلح الجنائي حينها هو البديل الأمثل للحد من جميع تلك الإشكالات⁽¹⁾. وبالرغم من أن الصلح الجنائي هو بديل عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية، إلا أنه إجراء لا يخل بالقواعد القانونية المقررة لضمانات المحاكمة العادلة، كمبدأ علنية الإجراءات الجنائية، بوصف إن الصلح الجنائي قد تم بين أطراف الخصومة بالتراضي، بالإضافة إلى أنه عمل إجرائي لا يكون إلا أمام هيئة ذات صفة قضائية (النيابة العامة أو المحكمة المختصة)، ويكون لأطرافه الحق في الحضور الشخصي أثناء إجراء الصلح الجنائي، ولهم الحق في الاستعانة بمن يرونه مناسباً لتمثيلهم قانوناً، وفي جميع الأحوال فإن جميع إجراءات الصلح الجنائي الخاص، أو التصالح الجنائي يتم تدوينها في محاضر لها صفة الرسمية⁽²⁾.

كما أن الصلح الجنائي يجنب أطرافه إجراءات التقاضي المقررة قانوناً في مراحل الدعوى الجنائية، واتباع سبيل آخر أكثر يسراً وسهولة وبساطة، ينهي تلك الدعوى قبل تحريكها في حال التصالح مع الجهة الإدارية أو جهة الضبطية القضائية، أو يندُ تلك الدعوى في مراحلها الأولى أمام النيابة العامة، أو المحكمة المختصة في حال إجراء الصلح الجنائي أمام الهيئة القضائية⁽³⁾.

الفقرة الثالثة

مزايا الصلح الجنائي على أطراف الخصومة أو الدعوى الجنائية

لا تقتصر مزايا نظام الصلح الجنائي على السلطة العامة والدعوى الجنائية فحسب، بل تمتد لتشمل أطرافه سواء أكانوا جناة فاعلين، أم مجني عليهم، فهذا الإجراء يجنب المتهم الوقوف موقف الاتهام،

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص186).

(2) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص89).

(3) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص673).

ويَحفظ السمعة الأدبية له ويمنع التبعات القانونية والاجتماعية فيما لو تم السير في الدعوى الجنائية وصولاً إلى صدور حكم قضائي فيها (1).

إلى جانب أن تحقيق الصلح الجنائي لآثاره المقررة قانوناً سوف يكون مانعاً من تدوين ذلك في صحيفة السوابق الجنائية الخاصة به، على النقيض فيما لو اتبع طريق الدعوى الجنائية وصدر في مواجهته حكم قضائي بالإدانة، مما سوف يؤدي إلى ظهور ذلك الحكم في صحيفة سوابقه، وقد يعرقل ذلك من تمتعه ببعض حقوقه في المستقبل (2).

بالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء الصلح الجنائي الخاص يسهل على المجني عليه أو ورثته الحصول على العوض المالي كمقابل لجبر الضرر الناتج عن الجريمة -فيما التقت إرادتها نحو ذلك- فهو سبيل أكثر سهولة ويسراً من انتظار صدور حكم قضائي بالتعويض، فضلاً على أنه سبيل يمنع احتمالية امتناع أو مماطلة أو تهرب أو إفسار المجني عليه في التعويض عن الضرر المدني الناتج عن الجريمة (3).

الفرع الثاني

الأسانيد المعارضة للصلح الجنائي

على الرغم من المزايا التي يحققها الصلح الجنائي على السلطة العامة والدعوى الجنائية وعلى بعض أطرافها، إلا أن في الضفاف الأخرى هناك اتجاه في الفقه المقارن معارضٌ للأخذ بهذا العمل الإجرائي، رامياً سهام النقد عليه، وداعياً للجنوح عنه، إما لاعتبارات فلسفية أو قانونية أو أخرى عملية، وعليه يقتضي الأمر استعراض أبرز تلك الأسانيد حسبما أوردها الفقه المقارن، مع مناقشة تلك الآراء والحجج وإيراد تقييم من الباحث بشأنها.

(1) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص152).

(2) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص81).

(3) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص677) / طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر

أ) (ص152).

الفقرة الأولى

الصلح الجنائي يخل بمبدأ المساواة والعدالة الجنائية

أولاً: مضمون السند والرأي الفقهي.

يتفق الفقه المقارن⁽¹⁾ المعارض لإجراء الصلح الجنائي بصورتيه على عدّه عملاً إجرائياً يخل بمبدأ المساواة والعدالة الجنائية⁽²⁾، وردوا سبب ذلك أنه في حال التصالح الجنائي يكون المتهم ملزماً بدفع مقابل مالي لكي يحقق التصالح أثره في مواجهته، ويتفاوت مقدار هذا المقابل حسب نوع الجريمة وما قرره القانون بشأنها، مما يتيح هذا الإجراء للمتهمين المقتردين من الناحية المادية فرصة أكبر في تجنب إجراءات الدعوى الجنائية ومنع صدور أحكام في مواجهتهم، في حين أن الأفراد العاديين ممن يكونون غير قادرين على سداد قيمة التصالح عرضةً لمواجهة الدعوى الجنائية وما يترتب عليها من آثار. وحسب الرأي السابق، فإن التصالح الجنائي يعدّ انتهاكاً لمبدأ دستوري ثابت، وقاعدة قانونية وحقوقية، وهي التمييز بين الأفراد والإخلال بمبدأ المساواة، من خلال إتاحة الفرصة للبعض دون الآخر من الاستفادة، أو اللجوء للتصالح الجنائي، في مقابل ذلك أن المقرر لهم الاستفادة من هذا الإجراء هم جميعاً في مراكز قانونية متساوية ويحملون صفة (المتهمون)، الأمر الذي يجعل من التصالح الجنائي إجراء لا يخلق العدالة بين أطرافه، بل هو وسيلة نحو التمييز بغطاء قانوني.

وأضاف الفقه المقارن⁽³⁾ إلى أن التصالح الجنائي يشكل ابتزازاً للمتهم، لاسيما في الأحوال التي يتعدد فيها الجناة، بحيث تنقضي الدعوى الجنائية على بعضٍ منهم ليسره من الناحية المالية، في حين يجبر الآخرين المعسرين على السير في إجراءات الدعوى الجنائية.

(1) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص35) / رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص90) / طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص148) / الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص163) / المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص69).

(2) Gabbay, Justifying Restorative Justice (P 46).

(3) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص89).

ثانياً: مناقشة السند ورأي الباحث.

رغم وجهة ظاهر الرأي الفقهي السابق القائم على عدّ التصالح الجنائي يوّد عدم المساواة في المراكز القانونية بين المتهمين، ويجعل فرصة اللجوء لبديل السير في الدعوى الجنائية متاحاً لبعض دون الآخرين حسب قدرتهم المالية، إلا أنه مردود عليه، بوصف أن المساواة كمبدأ دستوري وحقوقى، ليس المقصود منه المساواة المحاسبية (العديّة) ⁽¹⁾؛ إذ يكفي لتحقيق المساواة أن تكون الشروط الموضوعية الواردة في القانون يخضع في تطبيقها الأفراد كافة ممن تنطبق عليهم الشروط نفسها، دون الحاجة للبحث عن ذمهم المالية ومدى قدرتهم في الوفاء بمقدار ذلك المقابل.

ويرى الباحث أنه ولغرض تحقيق المساواة في المراكز القانونية المتماثلة يكفي أن يتضمن القانون في قواعده العامة المجردة الشروط والضوابط اللازمة لتحقيق الأثر القانوني، وأن تقوم السلطة المختصة بتطبيقه على المخاطبين به دونما تمييز أو استثناء، بوصف أنه من الأساس يتعذر معرفة القدرة المالية للخاضعين للتصالح الجنائي على نحو مسبق. كما أن القانون الجنائي في الأحوال التي تستوجب الجريمة فيها عقوبة الغرامة على سبيل المثال، فإنها تطبق على جميع المخاطبين بها، دون النظر لمراكزهم وقدرتهم المالية في سداد قيمة الغرامة أو لا ⁽²⁾.

ويرى الباحث أن التصالح الجنائي في جوهره ما هو إلا استثناء على الأصل وهو المضي قدماً في الدعوى الجنائية والسير في إجراءاتها، دون إجبار المتهم أو إكراهه على التصالح مع السلطة المختصة، فله إرادة حرة في ذلك إذا كان ذا سعة من الناحية المالية، أو السير في الدعوى الجنائية متى ما كان معسراً، وفي جميع الأحوال يجوز للمتهم المعسر وأثناء التصالح الجنائي مع السلطة المختصة السماح له بسداد المقابل المقرر قانوناً على نحو ميسر دون إرهاق ⁽³⁾.

(1) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص71).

(2) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص665).

(3) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص91).

الفقرة الثانية

الصلح الجنائي يتعارض وفلسفة الجزاء الجنائي

أولاً: مضمون السند والرأي الفقهي.

ترمي فكرة الجزاء الجنائي إلى تحقيق غايتين رئيسيتين: الأولى تتمثل في تحقيق الردع الخاص للمحكوم عليه ومنعه من العود، إلى جانب تحقيق الردع العام في المجتمع بترهيب الغير ومنعه من سلوك طريق العدوان، والثانية تتمثل في إصلاح سلوك الجاني وتقويم نهجه وجعله نافعا ناجعا في المجتمع، وهما غايتان -وفقاً لهذا الرأي- لا تتحققان في شأن الصلح الجنائي⁽¹⁾.

وحسب هذا الرأي، فإن الصلح الجنائي لا يجعل المتهم في موضع المساءلة والمحاسبة والالتزام، كونه لا يمثل أمام الضبطية القضائية أو النيابة العامة أو حتى المحكمة المختصة، ولا يثبت ما قام بفعله من سلوك في صحيفة أسبقياته الجنائية⁽²⁾، بل يكفي بحضور ممثله القانوني لإجراء الصلح الجنائي وإنهاء الدعوى، مما لا يحقق ردعاً عاماً في المجتمع، أو خاصاً يمنعه مستقبلاً من ارتكاب الجريمة نفسها، ومن ثم لا مجال لتقويم سلوكه وإصلاحه.

ثانياً: مناقشة السند ورأي الباحث.

رغم أن ظاهر الرأي السابق يستشف منه وجود تعارض بين فلسفة الجزاء الجنائي من جانب والصلح الجنائي كبديل عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية من جانب آخر، إلا أنه تعارض شكلي يجافي جوهر هذا الإجراء ومضمونه⁽³⁾.

(1) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرراً أ) (ص149) / المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص666).

(2) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص37) / المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص72)

(3) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص73) / طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرراً أ) (ص149).

ذلك أن الصلح الجنائي بصورتيه لا يكون إلا في الجرائم البسيطة والأقل خطورة وعدوانا على المجتمع؛ لذا لا يمكن قياس مدى تحقق الغايات التي يرمي إليها الجزاء الجنائي في الجنايات الخطيرة على سبيل المثال، على قدم المساواة مع الجرح أو المخالفات محدودة الأثر على أطرافها والتي تكون عقوبتها في الغالب الغرامة أو الحبس لمدة قصيرة⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وقوف المتهم شخصيا أمام الجهة الإدارية أو الضبطية أو الهيئة القضائية لا يولد على الإطلاق ردعا له يحول دون ارتكاب هذا الجرم، بل أن الجناة المعتادون لن يولد أو يخلق بالنسبة لهم أيا من حالات الرهبة أو الخوف أو المانع من ارتكاب الجريمة⁽²⁾، وعليه يرى الباحث أنه لا يستقيم المنطق القانوني السليم اللجوء إلى السير في الدعوى الجنائية وما تقتضيه من إجراءات وما ينتج عنه من تكس للقضايا أمام الجهات القضائية، في حين أن هناك وسيلة أسهل، وبإجراءات أبسط تحقق الأثر نفسه المرجو، وذلك من خلال المضي نحو إجراء الصلح الجنائي.

فضلا على ذلك كله، فإن الفقه المقارن⁽³⁾ يرى أن فلسفة الجزاء الجنائي لم تعد قاصرة على تحقيق الردع العام والخاص فقط، وإنما أصبح تعويض المجني عليه أو سداد مقابل التصالح للسلطة المختصة هو الأثر الأنجع على المتهم نفسه مرتكب الجريمة، بوصفه يحقق الإيلاء المنشود لردعه وغيره من ارتكاب فعل العدوان، حتى أن السياسية الجنائية المعاصرة أصبحت ترى أن قيام أطراف الخصومة بالتراضي نحو إنهاء الدعوى الجنائية، وجبر الضرر الواقع على المجني عليه دون اللجوء إلى تطبيق العقوبات السالبة للحرية هو مقصد وفلسفة رئيسة لغرض ضمان حقوق الأفراد وحياتهم.

(1) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص38).

(2) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكررا) و (18 مكررا أ) (ص149).

(3) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص172).

الفقرة الثالثة

الصلح الجنائي يخل بالضمانات الدستورية والقانونية للمحاكمة العادلة

أولاً: مضمون السند والرأي الفقهي.

يرى الاتجاه المعارض للصلح الجنائي أنه عمل يتضمن في إجراءات تطبيقه مخالفة للضمانات الدستورية والقانونية للحق في التمتع بضمانات المحاكمة العادلة، وعليه عدواً أن هذا العمل الإجرائي يجسد مخالفة صريحة لمبدأ قضائية الجزاء الجنائي، الذي يستوجب أن تصدر العقوبة من هيئة قضائية في محكمة مشكلة بموجب القانون، وبإجراءات علنية يكون لأطراف الدعوى الجنائية الحق في الحضور الشخصي والاستعانة بمن يروونه مناسباً لتمثيلهم قانوناً، بل واستئناف الأحكام الصادرة في الأحوال التي لا يرتضونها⁽¹⁾.

ثانياً: مناقشة السند ورأي الباحث.

على الرغم من أن ضمانات المحاكمة العادلة التي أوجدها القانون الوطني والاتفاقيات الدولية⁽²⁾ ذات الصلة بحقوق الإنسان تشكل سياجا يحمي أطراف الخصومة الجنائية على نحو يوفر الحماية اللازمة لحقوقهم وحرياتهم المقررة، بل وأصبح في العصر الحالي يقاس تقدم الدول بمدى كفالة تشريعاتها الوطنية بالضمانات اللازمة لتقرير المحاكمة العادلة، وسمة لوصف الدولة على أنها ديمقراطية، إلا أن الفقه

(1) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص150) / المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص668).

(2) قضت المادة (14) البند (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على أنه: "كل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الدنيا التالية: (أ) أن يتم إعلامه سريعاً وبالتفصيل، وفي لغة يفهمها، بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها، (ب) أن يعطى من الوقت ومن التسهيلات ما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام يختاره بنفسه، (ج) أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له، (د) أن يحاكم حضورياً وأن يدافع عن نفسه بشخصه أو بواسطة محام من اختياره، وأن يخطر بحقه في وجود من يدافع عنه إذا لم يكن له من يدافع عنه، وأن تزوده المحكمة حكماً، كلما كانت مصلحة العدالة تقتضي ذلك، بمحام يدافع عنه، دون تحميله أجراً على ذلك إذا كان لا يملك الوسائل الكافية لدفع هذا الأجر، (هـ) أن يناقش شهود الاتهام، بنفسه أو من قبل غيره، وأن يحصل على الموافقة على استدعاء شهود النفي بذات الشروط المطبقة في حالة شهود الاتهام، (د) أن يزود مجاناً بترجمان إذا كان لا يفهم أو لا يتكلم اللغة المستخدمة في المحكمة، (ز) ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب".

المقارن⁽¹⁾ رد على الرفض السابق للأخذ بالصلح الجنائي، من أنه إجراء لا يخل في جوهره بالقواعد القانونية المقررة لضمائن المحاكمة العادلة، كمبدأ علنية الإجراءات الجنائية، بوصفه إجراء يتخذ في الأساس بين أطراف الخصومة عن نحو التراضي، بالإضافة إلى أن إجراء الصلح الجنائي يكون أمام هيئة ذات صفة قضائية (النيابة العامة أو المحكمة المختصة)، ويكون الحق لأطرافه الحضور الشخصي أثناء إجراءاته، ولهم الحق في الاستعانة بمن يرونه مناسباً لتمثيلهم قانوناً، وفي جميع الأحوال فإن جميع إجراءات هذا العمل الإجرائي يتم تدوينها في محاضر ثابتة لها صفة الرسمية.

كما ومن غير المقبول عدّ الصلح الجنائي يحرم المتهم من الضمانات الدستورية والقانونية المقررة للمحاكمة العادلة، بوصفه عملاً إجرائياً يعد استثناء من الأصل العام، ولا يحقق أثره إلا برضا أطرافه دون جبر أو إكراه، فلم يخل ذلك سلوكه حسبما رسمه القانون، أو العود إلى الأصل، والسير في الدعوى الجنائية بالضمانات المرسومة⁽²⁾.

ويرى الباحث أنه لا يمكن عدّ الصلح الجنائي متعارضاً مع الحق في التمتع بضمانات المحاكمة العادلة؛ ذلك أن إحدى المسؤوليات التي حلت نحو إيجاد بدائل عن السير في الدعوى الجنائية (العدالة التصالحية) تتمثل في التأخير الحاصل نحو الفصل في الدعاوى الجنائية، وما نتج عنه من تراكم القضايا أمام المحاكم، وما يستتبع ذلك من مساس بحقوق وحريات الأفراد، لاسيما في حال ما إذا كان المتهم محبوساً احتياطياً.

وهو الأمر الذي حدا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان إلى الحث نحو سرعة الفصل في الدعاوى الجنائية دون تأخير لا مبرر له، وخلال مدة معقولة⁽³⁾، وإلى تبني إجراءات تصالحية قائمة على المشاركة

(1) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص89).

(2) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص174).

(3) عدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والموكل لها تفسير أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أن المقصود بالمادة (14) الفقرة (ج) منه والتي تنص على أن "لكل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الدنيا التالية: ... (ج) أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له"، يعني أن "حق المتهم في أن يُحاكم دون تأخير غير مبرر ... ليس الغرض منه فقط تجنب ترك الأشخاص لفترة أطول مما ينبغي في حالة من الشك بشأن مصيرهم، أو ضمان عدم حرمانهم من الحرية، في حالة الاحتجاز السابق للمحاكمة،

بين الجاني والضحية للحد من تطبيق العقوبات، لاسيما السالبة للحرية ⁽¹⁾ في نطاق بعض الجرائم البسيطة التي تكون ذات طبيعة قابلة للصلح الجنائي في موضوعها، الأمر الذي يعني أن هذا الإجراء ما تمت إجازته في النظم المقارنة إلا لانسجامه مع ضمانات المحاكمة العادلة، لا أنه يشكل مساساً أو انتهاكاً لها.

ورغم ذلك، يرى الباحث أن مسلك بعض النظم الإجرائية المقارنة في جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي بعد صدور حكم بات في الدعوى هو نهج غير محمود، بوصفه يعد انتهاكاً لأحد مبادئ المحاكمة العادلة والمتمثل في المساس بحجية الأمر المقضي به، فضلاً على أن جواز الصلح الجنائي في هذه المرحلة يفقده الغايات المرجوة منه، وهي مسؤوليات سوف يفرد لها الباحث في الفصل الثاني من هذه الدراسة محلاً للمناقشة والتقييم.

الفقرة الرابعة

الصلح الجنائي يهتم بماديات الجريمة دون الاعتبارات الشخصية للجاني

أولاً: مضمون السند والرأي الفقهي.

عَدَّ رأي في الفقه المقارن ⁽²⁾ أن الصلح الجنائي يميل كل الميل للنظر إلى ماديات الجريمة المرتكبة من خلال إيجاد بديل عن السير في الدعوى الجنائية وتحقيق آثارها القانونية، دون التمعن في الجانب الشخصي للمتهم وسلوكه المؤثم، وبواعت ارتكابه للجريمة، والعوامل التي دفعته إلى سلوك طريق العدوان.

لفترة أطول مما ينبغي في ملائمة الدعوى المحددة، بل الغرض منه أيضاً خدمة مصلحة العدالة ... ويجب أن تتم جميع المراحل سواء كانت أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئناف دون تأخير لا مبرر له". اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (2007)، التعليق العام (32) المادة (14): الحق في المساواة أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، وثيقة رقم (CCPR/C/GC/32) (ص13) منشور في الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: <https://www.ohchr.org>.

(1) المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2002)، المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية، قرار رقم (2002/12)، منشور في الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: <https://www.un.org>.

(2) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص151).

ويورد أصحاب هذا الرأي دليلاً مفاده: أن إجراء التصالح الجنائي على سبيل المثال قوامه قيام المتهم بسداد المقابل المحدد قانوناً للسلطة المختصة لغرض إنهاء الدعوى الجنائية، دون البحث عن السبب والبواعث التي حدثت بالفاعل لارتكاب هذه الجريمة في أساسها، كما وأن المقابل المالي المستحق لإنهاء الخصومة لا يتيح تطبيق مبدأ تفريد العقوبة⁽¹⁾، وبالتالي يستفيد من التصالح كل من ارتكب الجريمة مهما كانت خطورته الإجرامية⁽²⁾.

ثانياً: مناقشة السند ورأي الباحث.

يرى الباحث أن الصلح الجنائي لم يغفل عن الأخذ بالاعتبارات الشخصية للجاني وظروف الجريمة وبواعث ارتكابه إياها، ولعل ما يدل على ذلك أن بعض التشريعات المقارنة قد عدت من حالة عود الجاني لارتكاب الجريمة نفسها، مانعاً من موانع الصلح الجنائي فيها مرة أخرى.

ويضيف الباحث إلى أن الجرائم محل تطبيق الصلح الجنائي هي غالباً ما تكون جرائم من قبيل المخالفات والجنح البسيطة ذات الأثر المحدود، ولا تشكل عدواناً صارخاً على أمن وسلامة المجتمع؛ لذا فإن تقرير الصلح الجنائي فيها ما جاء إلا لاعتبارات شخصية في المتهم، وبوصف الفعل المرتكب لا ينبئ عن خطورة إجرامية كامنة في شخصيته.

كما وليس من اللازم تطبيق مبدأ تفريد العقوبة في شأن جميع الجرائم، بوصف الصلح الجنائي هو استثناء عن الأصل العام، والمتمثل السير بالدعوى الجنائية، وبالتالي لا محل لإعمال هذا المبدأ⁽³⁾، ويضيف الباحث في ذلك أن التدرج الذي تبنته التشريعات المقارنة في مقدار المقابل على التصالح الجنائي مع السلطة المختصة، هو من قبيل التفريد الذي يتلاءم وهذا العمل الإجرائي.

(1) إن مفاد مبدأ تفريد العقوبة هو أن يكون للعقوبة تدرجاً في مقدارها ونوعها لتكون بين حدين أدنى وأقصى، لكي تتناسب مع جسامة الجريمة وخطورة مرتكبها، والتفريد قد يكون تشريعاً، من خلال تضمين القانون عقوبات متدرجة من حيث شدها تناسب وطبيعة كل نوع من أنواع الجرائم، كما ويكون التفريد قضائياً من خلال منح القاضي حرية تقدير العقوبة في الحدود المقررة باختيار ما بين الحدين الأدنى والأقصى الوارد في القانون، للمزيد: بونة، د. أحمد محمد (2009)، علم الجزاء الجنائي "النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية، القاهرة (ص30).

(2) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص668).

(3) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص78).

المبحث الثالث

الأسس الفلسفية والطبيعية القانونية للصلح الجنائي

تمهيد وتقسيم:

إن حق الدولة في إيقاع الجزاء الجنائي ينشأ بمجرد وقوع فعل العدوان الصادر من الجاني في مواجهة المجني عليه والمجتمع، وعليه تنشأ رابطة قانونية بين الدولة بوصفها صاحبة الحق في إيقاع الجزاء، والجاني مرتكب الجريمة، حيث لا سبيل للدولة كأصل عام في اقتضاء حقها إلا من خلال الدعوى الجنائية، واستصدار حكم قضائي يستوجب الجزاء على مرتكبها.

إلا أنه وفي حالات معينة تمنح بعض النظم الإجرائية المقارنة النيابة العامة سلطة تقديرية للنظر في جدوى تحريك الدعوى الجنائية أو الاستمرار فيها من عدمه، بحيث يشكل عنصر الملائمة قيداً على حق الدولة في إيقاع الجزاء الجنائي على الجاني، أو يكون النقاء إرادة أطراف الخصومة مانعاً من تحريكها أو الاستمرار فيها، ولعل من ذلك النقاء إرادتي المتهم والمجني عليه نحو إجراء الصلح الجنائي الخاص، أو تحقق رغبة المتهم والسلطة المختصة نحو إجراء التصالح الجنائي، حيث يشكل عنصر الملائمة حينها قيداً على الاستمرار في إجراءات الدعوى الجنائية، مؤدياً إلى انقضاءها.

وقد تبلورت فكرة مشروعية تقيد حق الدولة في إيقاع الجزاء الجنائي نتيجة للتطور الحاصل في مجال السياسة الجنائية الحديثة، إذ ومع بداية القرن العشرين بدأت هذه السياسة تميل نحو الحد من العقوبات السالبة للحرية تحت راية (الحد من العقاب)، وذلك في أعقاب المؤتمر الدولي لعلم الإجرام والمنعقد عام 1950، وعدم قدرة العقوبات السالبة للحرية على تحقيق الغايات المرجو منها، الأمر الذي حدا نحو تبني بدائل أخرى لإدارة الدعوى الجنائية تحقق الموازنة بين المصلحة العامة من جانب وحقوق وحريات الأفراد من جانب آخر (1).

(1) سرور، د. أحمد فتحي (2000)، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، (الطبعة الثانية)، دار الشروق، القاهرة (ص517).

مما يعني أن حق الدولة في إيقاع الجزاء الجنائي أصبح أمرًا قابلاً للتقييد وفقاً لاعتبارات معينة، وهو ما سوف يأتي بيانه في هذا المبحث، من خلال عرض الأسس الفلسفية لمشروعية تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء الجنائي واللجوء إلى تقرير الصلح الجنائي، ليكون ذلك جسراً نحو تحديد الطبيعة القانونية لصورتها هذا العمل الإجرائي، وذلك في مطلبين رئيسيين.

المطلب الأول: الأسس الفلسفية للصلح الجنائي.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للصلح الجنائي.

المطلب الأول

الأسس الفلسفية للصلح الجنائي

يُعدُّ بيان الأسس الفلسفية ⁽¹⁾ التي تقرر على أساسها بمشروعية الصلح الجنائي هي ضرورة ملحة، غايتها فهم ذاتية العمل الإجرائي؛ إذ من خلالها يمكن فهم الأسباب التي حدثت بالنظم الإجرائية المقارنة إلى تبنيه، ومعرفة الدوافع التي على أساسها تقرر الأخذ بصورة محددة له دون الأخرى.

وسيتضمن هذا المطلب تحديد النظريات التي حدثت نحو تبني الصلح الجنائي بمفهومه العام، والمسوّغات التي يستند عليها في تقرير مشروعيتها، بوصفه استثناء على الأصل العام، الذي يُلزم الدولة اقتضاء حقها من خلال الدعوى الجنائية، وذلك من خلال التمييز بين الاتجاهات الفلسفية لمشروعية إجراء الصلح الجنائي الخاص في الجرائم الواقعة على الأشخاص والأموال من جانب، والتصالح الجنائي في الجرائم الواقعة على المصلحة العامة من جانب آخر، وذلك في فرعين رئيسيين.

(1) يلزم التنويه إلى أن الباحث قد لاحظ عدم تناول المراجع والمصادر -والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها- للجانب الفلسفي إلا على نحو نادر أو موجز أو غامض؛ إذ تكتفي تلك المصادر ببيان الطبيعة القانونية للصلح الجنائي، ونظراً لذلك استأنس في بيان هذا المطلب ببعض المصادر والأبحاث التي تناولت الطبيعة الفلسفية للشكوى، بعدّهما يتقاطعان في الأسس والمكامن نفسها.

الفرع الأول

الأسس الفلسفية للصلح الجنائي الخاص

يُؤَصَّل لمشروعية إجراء الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه في جريمة واقعة على شخص الأخير أو ماله إما على فكرة الجريمة الخاصة، أو فكرة الموازنة بين المصالح، أو الموازنة بين أغراض الجزاء الجنائي أو فكرة الضرورة الإجرائية والاجتماعية، وهو ما سيأتي بيانه في أربع فقرات متتالية.

الفقرة الأولى

الأساس الفلسفي القائم على فكرة الجريمة الخاصة

يرى أصحاب هذا الرأي ⁽¹⁾ أن تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء الجنائي، ولجوء أطراف الخصومة إلى سبيل إجراء الصلح الجنائي الخاص في نطاق الجرائم الواقعة على الأموال أو الأشخاص قائم على فكرة الجريمة الخاصة، ومفادها أنه متى ما وقعت الجريمة واقتصر أثرها على المتهم والمجني عليه فإنها تُعدّ حينئذٍ من قبيل الجرائم الخاصة، الأمر الذي يستتبع عدم تنفيذ الجزاء الجنائي في مواجهة المتهم إلا بتحقيق إرادة المجني عليه، ويكون له حينئذٍ إجراء الاتفاق مع المتهم لإنهاء الخصومة بينهما، ولا يجوز للدولة حينها التدخل ومعاقبة مرتكب فعل العدوان مالم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.

وتستند الفكرة السابقة إلى أن الجزاء الجنائي يهدف إلى تحقيق مصلحتين: الأولى خاصة بالمجني عليه، والأخرى عامة بالمجتمع، ونظرًا لأن العدوان قد وقع من المتهم ضد المجني عليه فإنه يجوز عدم إيقاع الجزاء تحقيقًا للمصلحة الخاصة، في قبّال أن عدم العقاب لن يؤثر على المصلحة العامة للمجتمع، وبمفهوم آخر، فإن صاحب المصلحة الخاصة هو الأولى بتقدير مدى حاجته لحماية الدولة من عدمها، ولا يجوز حينها تحريك الدعوى الجنائية أو استمرار السير فيها مالم تلتقي إرادة أطرافها نحو ذلك ⁽²⁾.

(1) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص277).

(2) حسنين، شكوى المجني عليه (ص123).

ورغم بساطة الرأي السابق في تسويع مشروعية تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء، إلا أنه مسلك فلسفي لم يعد له مكان في النظم المقارنة ولا حتى بين ثنايا اجتهادات الفقه، بوصف أنه لو تم التعويل على هذا المعيار ستكون جرائم القتل والسرقة والاعتداء والاعتداء على العرض والإيذاء وغيرها من قبيل الجرائم الخاصة، وبالتالي لا يجوز إيقاع الجزاء إلا بموافقة أطراف الخصومة، وهو ما يعني تخلي الدولة عن دورها في رعاية مصالح الأفراد وحمايتهم، وانتهاك حقوق الأفراد، فضلا على أنه في الأحوال التي يتقرر فيها تعليق مباشرة أو تحريك أو ترك الدعوى الجنائية بإرادة الأفراد لا يعني ذلك أنه أصبح حقا لهم بل هي ميزة استلزمها القانون في حالات محددة ولا اعتبارات خاصة (1).

الفقرة الثانية

الأساس الفلسفي القائم على فكرة الموازنة بين المصالح

وعلى النقيض مما ذهب إليه فكرة الجريمة الخاصة في تسويع تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء، ظهر مسلك فلسفي آخر (2) يقوم على فكرة الموازنة بين المصلحتين اللتين تعرضتا للضرر وترجيح إحداهما على الأخرى، وهما مصلحة المجتمع ومصلحة المجني عليه.

ويرى المسلك السابق أن الجريمة تشكل عدوانا من الجاني على المجتمع بشكل عام والمجني عليه بشكل خاص، الأمر الذي يعني أن آثارها قد مست مصلحتين: الأولى هي مصلحة المجتمع من خلال المساس بأمنه وسلامة أفرادهم وزرع الخوف ونزع الطمأنينة من وجدانهم، والثانية هي مصلحة المجني عليه بوصف أن فعل العدوان قد وقع عليه مباشرة، فأصابه منها ضرر مادي أو معنوي أو كلاهما.

وعليه، فقد سوَّغ أصحاب هذا المسلك مشروعية تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء على فكرة الموازنة بين مصلحة المجتمع من جانب ومصلحة المجني عليه من جانب آخر، انطلاقا من أن هذا

(1) الخرباوي، د. جمال شديد علي (2011)، حق المجني عليه في التنازل عن الدعوى الجنائية، (الطبعة الأولى)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة (ص264).

(2) المرجع السابق (ص265).

التقييد يقوم على فكرة أن الضرر الذي أصاب المجني عليه هو أكبر من ذلك الضرر الذي أصاب المجتمع، فإن كان الأخير قد أصابه فعل العدوان على نحو غير مباشر، فإن الأول قد لحقه من الجريمة عدوان مباشر، الأمر الذي يجعل من المجني عليه أولى بتقدير ما إذا كانت مصلحته المتضررة تستلزم مباشرة أو تحريك، أو ترك الدعوى الجنائية، أو اللجوء إلى بدائل أخرى مع الجاني في الجريمة (1).

وعليه، فإن ما يحكم هذا المسلك الفلسفي معياران رئيسان: الأول أن تكون الجريمة قد مست على نحو مباشر بالجانب الشخصي للمجني عليه، والثاني ألا ترقى هذه الجريمة لتنتهك المصلحة العامة في المجتمع على نحو جسيم ومباشر، وبالتالي متى ما تحقق كلاهما جاز تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء وتعليقه على إرادة الأفراد استناداً إلى فكرة الموازنة بين المصالح (2).

وعلى الرغم مما يتسم به هذا المسلك من وضوح وبساطة، وتفسيره مشروعية هذا التقييد على فكرة ترجيح مصلحة دون الأخرى، إلا أن جوهره لا يرقى لعدّه تسويةً فلسفياً بقدر ما هو تفسير عملي لمزايا تقييد حق الدولة في الجزاء بإرادة المجني عليه (3).

الفقرة الثالثة

الأساس الفلسفي القائم على فكرة الموازنة بين أغراض الجزاء الجنائي

في الحال التي برر فيها أصحاب فكرة الموازنة بين المصالح فلسفة مشروعية تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء الجنائي على مرتكب الجريمة، واللجوء إلى بدائل إجرائية أخرى، من خلال ترجيح مصلحة المجني عليه على المصلحة العامة، فقد ظهر فكر فلسفي آخر (4) يقوم على أساس البحث والموازنة بين أغراض الجزاء الجنائي.

(1) سرور، القانون الجنائي الدستوري (ص149).

(2) حسنين، شكوى المجني عليه (ص124).

(3) الخرباوي، حق المجني عليه في التنازل عن الدعوى الجنائية (ص265).

(4) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص160).

ويرى هذا المسلك أن للجزاء الجنائي غرضان رئيسان: الأول نفعي (شخصي)، يسعى الجزاء من خلاله إلى تحقيق الردع العام والخاص في المجتمع، والثاني معنوي (عام)، يسعى الجزاء من خلاله إلى محو أثر العدوان الحاصل من الجريمة، وترسيخ شعور الرضا بوجود العدالة بين الأفراد؛ ولذا فإن تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء واللجوء إلى بدائل أخرى غير سلوك طريق الدعوى الجنائية أساسه الميل إلى الغرض النفعي (الشخصي) للجزاء وترجيحه على الغرض المعنوي (العام).

إلا أن ترجيح الغرض النفعي (الشخصي) على حساب الغرض المعنوي (العام)، لا يعني إطلاقاً أهمية الأول على الآخر، بل لأن محو آثار العدوان الاجتماعي الحاصل من الجريمة وترسيخ شعور الرضا لدى الأفراد بالعدالة يمكن أن يتحقق من غير سلوك الدعوى الجنائية وفرض الجزاء، وذلك في الأحوال التي تلتقي فيها إرادة المتهم والمجني عليه (1).

ولا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن القول السابق يعني ترجيح مصلحة المجني عليه على حساب مصلحة المجتمع، وليس لأن مصلحة المجني عليه أولى بالرعاية والاهتمام، بل لأن هذا التقييد يحقق فائدة أكبر للمجتمع بما فيهم مصلحة من وقع عليه فعل العدوان على نحو مباشر (2).

وعدّ معتنقي هذا المسلك أن تقييد حق الدولة في تطبيق الجزاء من خلال اللجوء إلى بدائل أخرى مقررة في القانون، ومحددة الشروط، وفي نطاق جرائم تتسم بالبساطة وقلة الخطورة، جميعه يحقق فائدة للنظام القضائي في الدولة برمته، فضلاً على تحقيقه للأغراض النفعية والمعنوية للجزاء الجنائي في الوقت نفسه، إلا أن هذا الرأي لا يزال كسابقه، فهو لم يوجد تسويغاً فلسفياً لتقييد حق الدولة في العقاب، بل أوجد تفسيراً عملياً لأسباب تدعو لإيجاد بدائل عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية (3).

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص161).

(2) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص277).

(3) الخرباوي، حق المجني عليه في التنازل عن الدعوى الجنائية (ص266).

واستقراء من المُسوَّغات التي ساقها منظرو فكرة الموازنة بين المصالح، وفكرة الموازنة بين أغراض الجزء الجنائي، فإن الباحث يرى إمكانية المزوجة بين كلا الفكرتين للخروج بتأصيل فلسفي كأساس لمشروعية لجوء الدولة إلى بدائل غير عقابية على أساس الموازنة بين المصالح والأغراض في آن واحد. ومن ذلك، فإنه يُؤخذ من فكرة الموازنة بين المصالح عدّ أن تقرير اللجوء إلى بدائل عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية يكون مراعاة لمصلحة المجني عليه بوصفه من وقع عليه فعل العدوان وأحدثت الجريمة -قليلة الخطورة- ضررًا على نفسه أو ماله، وبالتالي هو الأجدر بتقرير السير في إجراءات الجنائية أو اللجوء إلى بدائل عنها.

ويؤخذ من فكرة الموازنة بين أغراض الجزء الجنائي عدّ أن لجوء المجني عليه إلى بدائل أخرى غير السير في إجراءات الدعوى الجنائية هو ليس تحقيقًا لمصلحته على نحو مفرد، بل لغرض تحقيق غاية معنوية عامة تتمثل في تحقيق الشعور بالعدالة؛ ولذا فإن اللجوء إلى إجراء الصلح الجنائي الخاص وإنهاء الدعوى الجنائية وزوال مال لها من آثار جاء مراعاة لمصلحة المجني عليه وفقًا لاعتبارات رسمها القانون وبناء على رضاه الحر، غايته تحقيق العدالة في المجتمع وحماية الحقوق والحريات العامة، وحقيقة الأمر أن هذه الموازنة بين المصالح والأغراض هي الموازنة نفسها التي تقوم عليها قواعد قانون الإجراءات الجنائية بين حماية المصلحة العامة من جانب، وحماية حقوق وحريات الأفراد من جانب آخر.

الفقرة الرابعة

الأساس الفلسفي القائم على فكرة الضرورة الإجرائية والاجتماعية

ذهب رأي في الفقه المقارن⁽¹⁾ إلى عدّ أن فلسفة تطبيق الصلح الجنائي قائم على أساس فكرة الضرورة الإجرائية، وذلك قياسًا على فكرة الضرورة في القسم الخاص من قانون العقوبات، من خلال التضحية بمصلحة في سبيل صيانة مصلحة أخرى تعلو عليها أو تتساوى معها في القيمة.

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص197).

وأضاف هذا الرأي⁽¹⁾، أن هذه التضحية أمر تستلزمه الضرورة في المجتمع نتيجة للتزايد الكبير في أعداد القضايا المنظورة أمام القضاء وتكدسها، مما أثر بشكل واضح هذا المرفق الهام والحساس، الأمر الذي أوجد حاجة للبحث عن بدائل غير تقليدية، على ألا تخل هذه البدائل بالغايات المقررة من العقوبة. وبالرغم من وجهة الأساس الذي بُني عليه الرأي السابق، لا سيما وأنه لجأ إلى أسلوب القياس من قواعد قانون العقوبات في تفسير مشروعية تقييد حق الدولة في العقاب واللجوء إلى بدائل أخرى غير عقابية، إلا أن جوهر هذا الرأي يتقاطع مع فكرة المزاوجة بين المصالح والأغراض، إذ إن ترجيح مصلحة المجني عليه ومنحه الحق في السير بالدعوى الجنائية أو اللجوء إلى بديل عنها، غايته تحقيق العدالة في المجتمع، وضمان الحد من العقاب لضرورة حتمية، تتمثل في حماية حقوق الأفراد وحياتهم.

الفرع الثاني

الأسس الفلسفية للتصالح الجنائي

يُؤصل لمشروعية إجراء التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة نظير مقابل مالي محدد المقدار قانونيًا، ومحله جريمة واقعة على مصلحة عامة وهي التي تحمل صفة الجرائم ذات الطابع الاقتصادي⁽²⁾، إما على فكرة الظروف المخففة، أو على فكرة الطبيعة المدنية للجزاءات المالية في الجرائم ذات الطابع الاقتصادي، أو على فكرة الملائمة، وهو ما سيأتي بيانه في ثلاث فقرات تباعًا.

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص197).

(2) يقصد بالجرائم المتصلة بالمصلحة العامة هي تلك التي يقع فعل العدوان منصبًا على مصلحة عامة ويمتد أثرها للتأثير على الأمن الاقتصادي للدولة، والتي تكون من قبيل الجرائم الضريبية والجمركية والجرائم ذات السمة التجارية، والتي يكون طرفي التصالح فيها المتهم (المخالف) والجهة الإدارية المختصة.

الفقرة الأولى

الأساس الفلسفي القائم على فكرة الظروف المخففة

تتسم التشريعات ذات الطابع الاقتصادي كالقوانين الضريبية أو الجمركية أو الشركات أو الأخرى المتصلة بالأعمال التجارية في أغلب أحكامها بالتشدد والصرامة في تطبيق الجزاءات المالية على المخالفين لأحكامها، بعدها قوانين تمس بالأمن الاقتصادي للدولة، في مقابل عدم تضمين تلك التشريعات -في أغلبها- أحوالا تُخفف بموجبها العقوبة لاسيما وأنها جرائم لا تنبئ عن خطورة إجرامية كامنة في شخص مرتكبها (1).

لذا نادى أصحاب هذا المسلك إلى إيجاد حلول عملية تؤدي إلى التخفيف من تلك العقوبات الصارمة، أو إيجاد بدائل أخرى غير الدعوى الجنائية، تضمن من خلالها الدولة استيفاء حقوقها المالية من المتعامل معها، وعليه أجازوا للمتهم (المخالف) اللجوء إلى التصالح الجنائي في الجرائم المالية مع السلطة المختصة، عملا بفكرة الظروف المخففة في الجريمة (2)، من خلال استيفاء الدولة حقها من المتهم عما تسببه من عدوان ومخالفته لقواعد القانون حماية للنظام المالي، في مقابل تجنيبه تطبيق الإجراءات الجنائية الناجمة عن الدعوى وما يستتبعه من آثار قد تكون سلبية على نشاطه وعمله (3).

ورغم أن المسوّغ أعلاه قد أعطى تفسيراً عملياً لمشروعية الدولة في اللجوء إلى بدائل عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية بما فيها إجراء التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة، إلا أن الباحث

(1) الخرباوي، حق المجني عليه في التنازل عن الدعوى الجنائية (ص268).

(2) بدأت فكرة الظروف المخففة تأخذ صداها الواسع في النظم العقابية المقارنة نتيجة للتطور الفلسفي في مجال تسويق حق الدولة في العقاب، وذلك من خلال ما تبنته المدرسة التقليدية الحديثة في صورتها المعتدلة والتي بدأت تنظر بعين الأهمية لشخص الجاني، وما تلاه من تبلور هذا الفكر حتى رمت المدرسة الوضعية جل اهتماما بدراسة مرتكب الجريمة وظروفه ودوافعه، مما حدا بالمدرسة الوسطية لمحاولة تحقيق الموازنة بين ماديّات الجريمة وشخصية الجاني عند إيقاع الجزاء، ومن هذا المنطلق بدأت تأخذ فكرة الظروف المخففة للجريمة محلا خاصا في السياسة الجنائية المعاصرة. للمزيد: الحسيني، د. عمار عباس (2011)، وظيفة الردع العام للعقوبة (دراسة مقارنة في فلسفة العقاب)، (الطبعة الأولى)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (ص92) / بوساق، د. محمد بن المدني (2002)، اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، (الطبعة الأولى)، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض (ص42).

(3) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص281).

يرى أنّه من غير المقبول قياس إجراء التصالح الجنائي على فكرة الظروف المخففة في الجريمة، بوصف أن الأخيرة قد جاءت مراعاة لشخصية الجاني وظروف الجريمة وملابساتها والدوافع التي حدثت به لارتكابها، وسواء أكان عائدا فيها، أم مبتدئا، وبالتالي فإن تشديد الجزاءات المالية له مسوغاته الخاصة؛ إذ لو لا ذلك التشديد لمُس النظام المالي في الدولة وأثر على نحو مباشر بأمنها الاقتصادي.

الفقرة الثانية

الأساس الفلسفي القائم على فكرة الطبيعة المدنية للمقابل المالي

يركن أصحاب هذا الاتجاه ⁽¹⁾ في تفسير مشروعية تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء الجنائي واللجوء إلى بدائل أخرى غير عقابية من خلال عدّ أن المقابل المالي في الجرائم ذات الطابع الاقتصادي هو من قبيل التعويض المدني الذي يسدده الجاني للدولة عما لحق المجتمع من آثار فعل العدوان المكون للجريمة.

وانطلاقا من ذلك، فإن الدولة ومن خلال السلطات المختصة فيها (الجهة الإدارية أو الهيئات القضائية) هي بمنزلة (الدائن)، لها حق استيفاء مقابل التعويض بالطرق التصالحية مع المتهم (المدين) كبديل عن سلوك الإجراءات المتبعة في الدعوى الجنائية ⁽²⁾.

ويرى الباحث أنه من غير المقبول التسليم في عدّ الدولة هي في مركز الدائن، الذي له حق الخيار في اتباع طريق الدعوى الجنائية أو عرض التصالح الجنائي على المتهم، إذ إنّ هذا الفرض يجعل من الدولة في مركز متساوٍ مع الأفراد، في حين أنها سلطة آمرة لها امتياز على الخاضعين لولايتها؛ ذلك أنها وإن لجأت إلى التصالح مع المتهم، فهو حق لها تستمد مشروعيته من صريح نصوص القانون.

(1) محمود، د. صباح مصباح والدخيل، أحمد خلف (2007)، الطبيعة القانونية للجزاءات المالية الضريبية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، العدد (2)، (14م / ص457).

(2) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص282).

ورغم وضوح المسلك السابق، إلا أنه لا يمكن التعويل عليه كلياً، بوصف أن الفقه المقارن ⁽¹⁾ يرى أن المقابل المالي المقرر في القوانين ذات الطابع الاقتصادي كالقوانين الضريبية أو الجمركية يُعد من قبيل العقوبات الجنائية لا من قبيل التعويض المدني.

في حين ذهب اتجاه آخر في الفقه المقارن ⁽²⁾ إلى عدّ أن المقابل المالي في طائفة هذه الجرائم ذو طبيعة مختلطة؛ لأنه -أي المقابل- يحمل خاصيتي العقوبة والتعويض في آن واحد، فمن حيث وصفه عقوبة، فهو يصدر استناداً على قانون، ومن هيئة قضائية، ويراعى في تحديد مقدار ما أصاب المجتمع من ضرر وفقاً لقواعد التفريد المنصوص عليها، أما في شأن وصفه تعويضاً، فهو من الجائز اقتضائه من المسؤول المدني ولا يخضع لإجراءات وقف التنفيذ.

الفقرة الثالثة

الأساس الفلسفي القائم على فكرة الملائمة

يقوم هذا الاتجاه على تسوية مشروعية تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء الجنائي في الجرائم المالية ذات الطابع الاقتصادي على فكرة الملائمة؛ أي الموازنة بين العقاب واللاعقاب، بحيث يتم دراسة الجدوى المتحققة من إيقاع الدولة للجزاء في هذه الجرائم من قيامها ببدايل إجرائية أخرى، وترجيح الأنسب منها وفقاً لما يعود على أطراف الخصومة بالنفع والفائدة ⁽³⁾.

وعليه، فإن أساس تقييد حق الدولة في إيقاع الجزاء يتمثل في دراسة الفائدة والجدوى المتحققة من معاقبة المتهم مرتكب الجريمة المالية ذات الطابع الاقتصادي؛ إذ ونظراً لمحدودية الخطورة الإجرامية لهذا النوع من الجرائم، وإمكانية إزالة آثار العدوان الناشئة عنها على المجتمع بوسائل وطرق تكون بديلة عن الدعوى الجنائية، لما ينتج عن هذه الجرائم من هدر وقت وجهد وإشغال لمرفق القضاء، فإنه يكون

(1) محمود والدخيل، الطبيعة القانونية للجزاءات المالية الضريبية (ص459).

(2) المرجع السابق (ص461) / براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص282) / الخرباوي، حق المجني عليه في التنازل عن الدعوى الجنائية (ص272).

(3) الخرباوي، حق المجني عليه في التنازل عن الدعوى الجنائية (ص269).

لأطراف الخصومة حينها اللجوء إلى التصالح الجنائي وإنهاؤها تحقيقاً لمصلحة أطرافها من جانب، مع تمكين الدولة من استيفاء حقوقها المالية من خلال تلك البدائل غير العقابية من جانب آخر (1). ويرى الباحث أن فكرة الملائمة القائمة على الموازنة بين العقاب واللاعقاب، وترجيح اللاعقاب في جرائم لها طبيعة خاصة ذات تأثير على المصلحة العامة، مع تحقيق الردع العام والخاص وتقرير الشعور بالعدالة في المجتمع من خلال إجراء التصالح الجنائي بين المتهم -الذي لا يحمل بين ثناياه نزعة إجرامية خطيرة- وبين السلطة المختصة، هي الفكرة الأكثر توفيقاً وتحقيقاً للتوازن بين حماية مصلحة المجتمع وضمان استيفاء الدولة لحقها من خلال وفاء المتهم بالمقابل المالي محل التصالح الجنائي من جانب، وضمان مراعاة حقوقه وحرياته، والابتعاد عن الدعوى الجنائية وإجراءاتها، وتبغات صدور حكم قضائي بعقوبة سالبة للحرية في مواجهته من جانب آخر.

المطلب الثاني

الطبيعة القانونية للصلح الجنائي

نظراً لحال التباين في موقف الاتجاهات الفلسفية التي أسست لمشروعية إجراء الصلح الجنائي، الأمر الذي استتبعه تبايناً في موقف الفقه المقارن نحو الطبيعة القانونية لهذا العمل الإجرائي بصورتيه، فضلاً على أن فقه القانون الجنائي المقارن لم يضع نظرية عامة وشاملة للصلح الجنائي لتكون مرجعاً للتشريعات المقارنة، مما حدا بتلك الأخيرة إلى أن تتبنى عدة اتجاهات متباينة في مضامينها في شأن طبيعة هذا العمل الإجرائي (2).

(1) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص280).

(2) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (166).

ومن هذا المنطلق، سوف يُخصّص هذا المطلب لبيان الطبيعة القانونية للصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي⁽¹⁾ سواء أكان نطاقهما الجرائم المتصلة بالمصلحة العامة، أم الأخرى في المخالفات والجنح البسيطة وذلك في فرعين رئيسيين.

الفرع الأول

الطبيعة القانونية للصلح الجنائي الخاص

تباينت الآراء الفقهية المقارنة في تحديد الطبيعة القانونية للصلح الجنائي الخاص الواقع بين المتهم والمجني عليه، في ثلاثة اتجاهات: فمنهم من عده ذا طبيعة مدنية، وآخر جنائية، في حين عده رأي ثالث بأنه ذو طبيعة مختلطة، وتفصيل ما تقدم يأتي بيانه في ثلاث فقرات متتالية.

الفقرة الأولى

الطبيعة المدنية للصلح الجنائي الخاص

ذهب بعض الفقه المقارن⁽²⁾ إلى عده لما كان الصلح وسيلة لتجنب النزاع المدني، فهو بالتالي في نطاق القانون الجنائي وسيلة لتجنب الدعوى الجنائية وما يستتبعها من آثار على الدعوى نفسها، أو على المتهم تحت رقابة النيابة العامة أو المحكمة المختصة، وبالتالي يسري على الصلح في المسائل الجنائية الآثار نفسها الواردة في القانون الخاص، إلا أن ذلك الفقه لم يستقم في مسلك واحد، فمنهم من عد الصلح الجنائي الخاص تصرفاً قانونياً، وآخر عده عقداً مدنياً، في حين رآه بعضهم أنه تصرف وعمل قانوني في آن واحد.

(1) يرى الباحث أنه لما كان الصلح الجنائي بمفهومه العام هو إجراء يتقاطع في جنباته المتعددة مع بعض الأعمال القانونية الأخرى كالتسوية والوساطة الجنائية، بالإضافة إلى تقاربه مع بعض النظم في فروع القانون الأخرى كالقانون المدني، بل وحتى يأخذ في بعض حيثياته من نظام الصلح في التشريع الجنائي الإسلامي، الأمر الذي انعكس تأثيره على تعدد الاتجاهات الفقهية في تحديد الطبيعة القانونية لهذا العمل الإجرائي.

(2) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص81) / المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص167)

أولاً: الصلح الجنائي الخاص تصرف قانوني.

يرى أصحاب هذا الرأي أن الصلح الجنائي الخاص، والذي يكون طرفاه المتهم والمجني عليه هو بمنزلة تصرف قانوني من جانبين (1)، بوصف أن إرادة أطرافه قد اتجهت إلى إحداث آثاره القانونية المتمثلة في انقضاء الدعوى الجنائية (2).

ومما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه، هو أن الصلح الجنائي الخاص لا يعني صلحا في الدعوى الجنائية نفسها، بوصف الأخيرة ليست محلا للتفاوض والمساومة، بل هو واقع على الضرر الناشئ من المتهم في مواجهة المجني عليه نتيجة عدوانه، وهو ما يجعل هذا العمل الإجرائي تصرف قانوني من جانبين، محله الضرر الذي لحق بالمجني عليه من فعل المتهم، الأمر الذي يؤدي لعدّ الصلح الجنائي الخاص ذا طبيعة مدنية وفقا لقواعد القانون الخاص (3).

وحقيقة الأمر أنه لا يمكن التسليم المطلق بالرأي السابق، بوصف أن التصرفات القانونية في مجال القانون المدني يكون لأطرافها الحرية في تحديد الآثار المترتبة على ذلك التصرف، وفقا لمبدأ حرية سلطان الإرادة، في حين أن النص القانوني الإجرائي هو الذي حدد آثار الصلح الجنائي الخاص سلفاً، بل ولا يجوز لأطرافه الاتفاق على مخالفته، بعدّها من القواعد الآمرة المتصلة بالنظام العام.

ثانياً: الصلح الجنائي الخاص عقد مدني.

عدّ الفقه المقارن (4) أن الصلح الجنائي الخاص هو عقد مدني، طرفاه المتهم والمجني عليه، بوصفه لا ينعقد إلا بالتقاء إرادتهما، ويعبر كلا منهما عن رغبته في إجراء الصلح الجنائي، مع لزوم

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها (ص145).

(2) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص44).

(3) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص85).

(4) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص20).

اقتران كلتا الإرادتين في مجلس العقد، على أن تتوجه إرادتهما نحو انقضاء الدعوى الجنائية⁽¹⁾، وهي سمات يرونها كفيلة بأن يكون الصلح عقدًا أقرب للعقود في القانون المدني⁽²⁾.

وحقيقة الأمر أنه لا يمكن التسليم المطلق بالصفة المدنية للعقدية للصلح الجنائي الخاص، بوصف أن العقود في مجال القانون الخاص يحكمها مبدأ سلطان الإرادة، والذي بمقتضاه يكون لطرفيه الحق التام في تقرير الآثار المترتبة، في حين أنه في مجال الصلح الجنائي الخاص فإن آثار العقد هي محددة بحكم القانون، وتعد من قبيل النظام العام، التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها⁽³⁾.

ثالثًا: الصلح الجنائي الخاص تصرف وعمل قانوني.

وفي إطار الطبيعة المدنية للصلح الجنائي الخاص، ذهب رأي في الفقه المقارن⁽⁴⁾ إلى عدّ أن هذا العمل الإجرائي تصرفًا قانونيًا تارة، وعملاً قانونيًا تارة أخرى، ويكون معيار التفرقة بينهما بشأن مدى تحريك الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة بأي من إجراءات التحقيق الابتدائي من عدمها، ويؤكد هذا الرأي على أنه متى ما كانت الدعوى الجنائية في مرحلة السكون ولم تباشرها النيابة العامة، فإن الصلح الجنائي الخاص يكون من قبيل التصرفات القانونية، بوصف أن إرادة أطرافه قد اتجهت إلى تحقيقه وابتغت منه الآثار القانونية والمتمثلة في انقضاء الخصومة.

بينما في الأحوال التي تباشر النيابة العامة الدعوى الجنائية أو تنتقل العهدة إلى المحكمة المختصة، فإن الصلح الجنائي الخاص الذي يكون تحت بصر السلطة القضائية يُعدّ عملاً قانونيًا، بوصف أن إرادة

(1) وفي المسلك نفسه أشار أحد أحكام قضاء محكمة النقض المصرية إلى الطبيعة العقدية المدنية للصلح الجنائي الخاص؛ إذ نص على أنه "... لما كان من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين طرفين في أمر معين وبشروط معينة، فإن على محكمة الموضوع إذا ما عرض عليها عقد الصلح أن تستخلص من عباراته ومن الظروف التي فيها تحديد نطاق النزاع التي أراد الطرفان وضع حدي له باتفاقهما وبيان ما إذا كان يحمل في طياته تنازلاً من المجني عليه عن حقوقه المدنية ..."، طعن رقم (10336) لسنة (80) قضائية، الصادر بتاريخ 16 نوفمبر 2011، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>

(2) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص171) / الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص145).

(3) نظرًا لعدّ الصلح في التشريع الجنائي الإسلامي هو بمنزلة اتفاق بين الجاني والمجني عليه مقابل عوض، فإنه يُعدّ ذا طبيعة عقدية بوصفه عقدًا من عقود المعاوضة، وبالتالي يأخذ حكم المعاملات في الشريعة الإسلامية. الحكيم، النظرية العامة للصلح الجنائي (ص141).

(4) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص172) مقتبس من: عطية، د. حمدي رجب عطية (1990)، دور المجني عليه في إنهاء الدعوى الجنائية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة-مصر (ص318).

أطرافه قد اتجهت إلى تقريره، وأن آثاره نحو انقضاء الدعوى الجنائية سوف تتحقق بحكم القانون حتى لو لم تتجه إرادة المتهم والمجني عليه إلى تحقيقها (1).

وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يتسم بالوضوح، إلا أنه قائم على مقارنة مفترضة أساسها التفرقة بين التصرفات القانونية والأعمال القانونية؛ إذ وبالرجوع إلى فقه القانون المدني المقارن فإنه لا توجد مقارنة في ثناياه بين التصرفات القانونية والأعمال القانونية، على عدّ أن كل عمل يقع تحت دائرة القانون هو من قبيل الأعمال القانونية (2).

في حين أن المقارنة التي أجازها الفقه المقارن (3) تكون بين التصرفات القانونية والوقائع القانونية، وفي جميع الأحوال لا يمكن عدّ الصلح الجنائي الخاص هو من قبيل الوقائع القانونية، إذ يلزم في الأخيرة ألا يكون أحد أطرافه قد قصد ترتيب الآثار القانونية للفعل الذي قام به، وهو ما لا ينسجم والواقع، بوصف أن إرادة أطراف الصلح الجنائي الخاص قد اتجهت لإحداث الآثار التي قررها القانون في هذا الشأن.

الفقرة الثانية

الطبيعة الجنائية للصلح الجنائي الخاص

إذا كان المسلك السابق يرى أن الصلح الجنائي الخاص ذو طبيعة مدنية، فإن هناك مسلك آخر يرى أن ذلك العمل الإجرائي متى ما أثبت أمام النيابة العامة أو المحكمة المختصة، في نطاق بعض الجرائم المحددة قانوناً، هو بمنزلة عقوبة مالية بديلة عن الدعوى الجنائية (4).

ولعل حجر الزاوية في تقرير هذه الطبيعة القانونية يرجع للأساس الذي قام عليه الصلح في التشريع الجنائي الإسلامي، والذي عدّ أن مقابل الصلح هو عقوبة تعويضية لجبر الضرر الذي لحق بالمجني

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص173).

(2) د. عبد الرزاق أحمد السنهوري (1968)، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: نظرية الالتزام بوجه عام، دار النهضة العربية، القاهرة (ج2 / ص1).

(3) الفتلاوي، د. سهيل حسين (2001)، المدخل لدراسة علم القانون (دراسة مقارنة في نظريتي القانون والحق)، مكتبة الذاكرة، بغداد (ص277).

(4) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص146).

عليه جراء الجريمة المرتكبة، وأنه تعويض عما لحقه من ضرر، وعقوبة مالية بديلة عن تطبيق العقوبة الشرعية المقررة (1).

ويعزز أصحاب هذا المسلك حجتهم في عدّ الصلح الجنائي الخاص هو عقوبة مالية بديلة، بوصف أن المتهم يقتطع جزءاً من أمواله ويتنازل عنها للمجني عليه لغرض جبر الضرر الذي لحق به، وهو الأمر الذي يعد إيلاماً له، وهذه السمة الأخيرة هي إحدى الخصائص الرئيسية للعقوبة؛ لذا فإن قوام هذا الرأي هو وجود المقابل المالي التعويضي (2)، وإذا انتفى الأخير لا يعد حينها صلحاً بالمفهوم الدقيق، وإنما يكون صفحاً أو عفواً من المجني عليه تجاه المتهم، وفي ذلك يكون الصلح الجنائي الخاص هو وسيلة غير قضائية لإدارة الدعوى الجنائية تم تحت مظلة النيابة العامة أو المحكمة المختصة (3).

ومن الناحية الواقعية، فإنه يمكن أن يتم الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه دون مقابل تعويضي، لوجود صلة القرابة أو الجيرة أو لبواعث أخلاقية، قوامها نشر قيم التسامح والتكافل الاجتماعي، وعند التسليم بالرأي السابق فإن الصلح الجنائي لا يكون منتجاً لآثاره نحو انقضاء الدعوى الجنائية دون وجود المقابل؛ إذ لا يستقيم المنطق أن يحد النص القانوني من إجراء الصلح الجنائي وإنهاء الدعوى بين الأقارب والجيران لمجرد عدم وجود هذا المقابل المالي (4).

وعلى الرغم من أن وجود المقابل المالي في الصلح الجنائي الخاص يتقاطع والعقوبة في أن كليهما يشكل إيلاماً على الجاني، وهذا الإيلام هو أحد أبرز سمات العقوبة، إلا أن العقوبات على نحو عام

(1) المبييضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص44).

(2) إن عدّ مقابل الصلح الجنائي الخاص هو بمنزلة تعويض عما تسببت الجريمة من ضرر للمجني عليه، يتقاطع والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة لاستخدام برنامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية، حيث تضمنت تلك المبادئ ما مفاده أن الناتج التصالحي بين الضحية والجاني يشمل التعويض ورد الحقوق والخدمة المجتمعية، وفي ذلك يرى فقه القانون المقارن أن العدالة التصالحية قائمة على فكرة التعويض وجبر الضرر. Hunsberger, Adam (2013) "Restorative Justice in Theory", *Undergraduate Transitional Justice Review*: Vol. 4, Iss. One, Article 2, pp. (6). Available at: <https://ir.lib.uwo.ca/undergradtjr/vol4/iss1/2>

(3) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص148).

(4) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص174).

تستلزم إقراراً بالمسؤولية في ظل دعوى جنائية قائمة، ومحددة سلفاً في القانون، وصدرت بموجب حكم قضائي بات، وهي خصائص أخرى لا يشتمل عليها المقابل المالي في الصلح الجنائي الخاص⁽¹⁾.

الفقرة الثالثة

الطبيعة المختلطة للصلح الجنائي الخاص

نظراً لحال التباين في الاتجاهات الفقهية السابقة والتي جاهدت نحو تحديد الطبيعة القانونية للصلح الجنائي الخاص، ظهر اتجاه فقهي آخر⁽²⁾ يرى أن هذا العمل الإجرائي هو بمنزلة نظام إجرائي له طبيعة خاصة، يأخذ من سمات الطبيعة القانونية المدنية تارة، والطبيعة الجنائية تارة أخرى، وبعبارة أخرى، هو نظام ذاتي خاص مختلط بين صفات العقد والعقوبة في الوقت نفسه.

وحسب هذا الرأي، فإن الصلح الجنائي الخاص يأخذ من العقد المدني لزوم توافر الرضا الصريح الخالي من عيوب الإرادة، وأن تلتقي إرادة أطرافه على محل الصلح الجنائي نحو إحداث أثر قانوني يتمثل في إنهاء الدعوى الجنائية⁽³⁾، إلا أن ما يُخرج صفة العقد المدني من الصلح الجنائي الخاص هو انحسار مبدأ سلطان الإرادة المطبق في العقود المدنية، والذي يكون للمتعاقدين تمام الحرية في تحديد شروط العقد وآثاره، في حين أن الصلح الجنائي ومتى ما تم بين أطرافه، يكون القانون قد حدد آثاره سلفاً، دون عناية لقبولهما بتلك الآثار من عدمه.

ومن جهة أخرى، فإن الصلح الجنائي الخاص يأخذ من سمات العقوبة عنصر الإلزام، من خلال ما يستقطع على نحو اختياري كمقابل للصلح لمصلحة المجني عليه، كما أن الصلح الجنائي الخاص وإن لم يكن قد صدر بموجب حكم قضائي بات كحال العقوبة، إلا أنه على أقل تقدير تم تحت بصر النيابة

(1) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص45).

(2) النبراوي، د. نبيل عبد الصبور (1996)، سقوط الحق في العقاب بين الفقه الإسلامي والتشريع الوضعي، دار الفكر العربي، القاهرة

(ص190) / المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص49).

(3) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص49).

العامة أو المحكمة المختصة وأجازته متى ما روعيت فيه الشروط المحددة في القانون، الأمر الذي يمكن عدّ الصلح الجنائي في صورته هذه قد تم تحت مظلة القضاء ورقابته (1).

ونتيجة لهذه الطبيعة المختلطة، ذهب رأي في الفقه المقارن (2) إلى عدّ أن الصلح الجنائي الخاص هو بمنزلة عقد جنائي، تتلاقى فيه إرادة أطرافه - المتهم والمجني عليه - بإرادة حرة، ورضا صحيح، على أن يكون محله دفع المقابل المالي نتيجة للضرر الذي لحق بالمجتمع والمجني عليه عما أصابهم من الجريمة، وتتمثل آثاره في تجنب المتهم إجراءات الدعوى الجنائية، ومن ثم انقضاءها.

ومما تقدم يرى الباحث أن الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه يمكن عدّه عملاً قانونياً ذا صفة عقدية جنائية خاصة، يستمد سماته العامة من القانون المدني وسماته الخاصة من القانون الجنائي؛ إذ يتحتم في الصلح الجنائي الخاص تحقق الرضا بين أطرافه، وأن تتلاقى إرادتهما نحو إحداث الأثر القانوني المقرر قانوناً، وأن يكون محله الجريمة التي تقرر قانوناً بمشروعية جواز الصلح فيها، في حين أن سببه هو الأثر القانوني المتمثل في انقضاء الدعوى الجنائية.

ونظراً للطبيعة الخاصة للصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه، فإنه يتحتم أن يمتاز بخصائص مميزة له دون مقارنته بغيره من عقود القانون المدني، وفي جميع الأحوال لا يمنع من عدّ الصلح الجنائي الخاص عملاً قانونياً؛ إذ يجوز أن يتدخل واضع القانون بتحديد شروط وآثار هذا العقد الجنائي بقواعد أمره لا يجوز الاتفاق على مخالفتها.

(1) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص50).

(2) النبراوي، سقوط الحق في العقاب بين الفقه الإسلامي والتشريع الوضعي (ص191).

وعلى الرغم أن مفهوم العقد الجنائي هو أمر شاذ، ولا تجد إشارة إلى هذا المفهوم إلا في اليسير من المؤلفات الفقهية⁽¹⁾، إلا أنها دعوة نحو بلورة مفهوم جديد قوامه تطبيق فكرة العقود في القانون الجنائي، والذي لربما مستقبلاً يكون له نظامه الخاص في ثنايا القواعد الإجرائية الجنائية⁽²⁾.

الفرع الثاني

الطبيعة القانونية للتصالح الجنائي

تباينت الآراء الفقهية المقارنة في تحديد الطبيعة القانونية للتصالح الجنائي الواقع بين المتهم والسلطة المختصة، في ثلاثة اتجاهات: فمنهم من عده ذا طبيعة مدنية، وآخر عقدية، في حين عده رأي ثالث أنه ذو طبيعة جنائية، سواء أكانت الجريمة محل التصالح الجنائي متصلة بالمصلحة العامة، أم من قبيل المخالفات والجنگ البسيطة، وتفصيل ما تقدم يأتي بيانه في ثلاث فقرات متتالية.

الفقرة الأولى

الطبيعة المدنية للتصالح الجنائي

ذهب رأي في الفقه المقارن⁽³⁾ إلى أن تصالح المتهم مع جهة الإدارة في الجرائم ذات الطابع الاقتصادي يعد تصرفاً قانونياً من جانب واحد، يصدر من المتهم الذي له الخيار في قبول سداد المقابل المالي المحدد قانوناً أو رفضه، فإن قبل المتهم سداد المقابل حقق التصالح آثاره، وتنقضي الخصومة الجنائية، وإن لم يقبلها، أخذت الدعوى الجنائية مجراها المرسوم قانوناً.

(1) النبراوي، سقوط الحق في العقاب بين الفقه الإسلامي والتشريع الوضعي (ص191).

(2) يرى الباحث أن عذ الصلح الجنائي الخاص هو بمنزلة عقد جنائي ذي طبيعة خاصة أمر ينسجم وتعريف الأمم المتحدة للعدالة التصالحية، حيث عُدَّتْها أنها اتفاق يشارك فيه الضحية والجاني، وعند الاقتضاء أي من الأفراد أو أعضاء المجتمع المحلي الآخرين المتضررين من الجريمة مشاركة نشطة معا في تسوية المسائل الناشئة عن الجريمة، وذلك بصفة عامة، وبمساعدة من ميسر، ويمكن أن تتضمن العمليات التصالحية الوساطة، والمصالحة، والتفاوض بين المحامين والقضاة، والتشاور بشأن إصدار الأحكام. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2002)، المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية، قرار رقم (2002/12)، صادرة بتاريخ 24 يوليو 2002، البنود (1-5).

منشور في الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: <https://www.un.org>

(3) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص13).

وعليه، فإن التصرف القانوني الصادر من المتهم بطلب التصالح الجنائي في الجريمة المرتكبة يجب ألا يقابله رفض من قبل جهة الإدارة على الإطلاق، ما دام أن ذلك الطلب قد استوفى شروطه الموضوعية قانوناً، بل أن حق المتهم في إجراء التصالح يظل قائماً منذ لحظة وقوع الجريمة حتى انقضائها بأي من الأسباب القانونية الأخرى (1).

وحقيقة الأمر، فإن كان صحيحاً فرض عدّ التصالح الجنائي الواقع بين المتهم والجهة الإدارية هو من قبيل التصرفات القانونية الصادر من جانب واحد وهو المتهم، إلا أن الأخير يقرر الآثار القانونية المترتبة على هذا التصرف، بوصفها آثاراً مقررة سلفاً بحكم القانون، حتى ولو لم تتجه إرادته المنفردة إلى إحداثها.

أما في شأن نطاق جرائم المخالفات وبعض جرائم الجرح البسيطة، فإن الفقه المقارن (2) عدّ أن التصالح الجنائي هو إجراء ذو طبيعة مدنية، مؤسسين قولهم على حجة مفادها أن التصالح الذي بموجبه تنقضي الدعوى الجنائية يقوم على فكرة "الخضوع الاختياري"؛ أي خضوع المتهم مختاراً في إجراء التصالح الجنائي مع السلطة المختصة.

وتقوم فكرة الخضوع الاختياري على عدّ أن إجراء التصالح الجنائي هو حق للمتهم، يثبت له منذ لحظة وقوع الجريمة، ولا عبء فيما لو عُرض عليه إجراء التصالح أو لم يُعرض، بل حتى أن السلطة المختصة لا تملك حينها رفض التصالح الجنائي، فيما لو تمسك به المتهم، ما دام أنه قد استوفى شروطه القانونية (3).

بينما ذهب رأي آخر (4) إلى عدّ أن التصالح الجنائي في نطاق تلك الجرائم هو تصرف قانوني من جانبين، إذ وعلى الرغم من عدم إمكانية قيام المتهم بتحديد شروط هذا التصرف وآثاره، إلا أنه لا يمكن

(1) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص29).

(2) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص16).

(3) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص39).

(4) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص17).

نزع صفة المدنية عنه، الأمر الذي حدا إلى عدّ التصالح الجنائي هو من قبيل عقود الإذعان في القانون الخاص؛ إذ لا يملك المتهم (المدّعى) إلا قبول شروط العقد حسب إرادة الموجب، إلا أن هذا الرأي يبدو قد غفل عن أن دور السلطة المختصة في حدود هذا التصالح هو التحقق من مدى توافر الشروط والأحكام المقررة سلفاً في القانون، فضلاً على أن السلطة (الموجب) لا تملك تحديد أي من شروط التصالح أو مقابله (1).

ورغم وجاهة فكرة الخضوع الاختياري في شأن تحديد الطبيعة القانونية للتصالح الجنائي، إلا أنه لا يمكن وصم التصالح الجنائي في نطاق جرائم المخالفات والجناح البسيطة على أنه ذو صفة مدنية مجردة، الأمر الذي يعني إنكار خصوصيته الجنائية، ووصفه بديلاً استثنائياً عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية.

الفقرة الثانية

الطبيعة العقدية للتصالح الجنائي

ذهب بعض الفقه المقارن إلى أن التصالح الجنائي بين المتهم والإدارة هو بمنزلة عقد بين طرفيه، إلا أن هذا الاتجاه تباينت آراؤه في عدّ هذا العقد هو من قبيل العقود المدنية أو الإدارية أو العقود الجنائية.

(1) التصالح الجنائي عقد مدني.

يقوم هذا الرأي (2) على عدّ أن التصالح الجنائي القائم بين المتهم وجهة الإدارة هو عقد مدني خاضع لأحكام القانون الخاص، بحيث تتنازل الإدارة عن مواجهة المتهم بالدعوى الجنائية في مقابل تنازله

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص181).

(2) كما ويؤيد هذا الاتجاه قضاء المحكمة الدستورية العليا في مصر، حيث أشار أحد أحكامها إلى الطبيعة العقدية للتصالح مع الإدارة؛ إذ نص على أن "... ما تقدم مؤداه أن لكل صلح ينقذ وفق الأحكام المنصوص عليها بالفقرة الثالثة من المادة 124 مكرراً من هذا القانون -قانون الجمارك- أثراً حتمياً في مصادرة البضائع المضبوطة في تلك الجرائم ... ويتعين بالتالي إنفاذ أثرها ولو خلا عقد الصلح من النص عليها، بل ولو أسقطها هذا العقد لنزول الجهة الإدارية عنها ذلك أن المشرع أوجبها بناء على قاعدة قانونية أمره لا يجوز الاتفاق على خلافها..."، حكم المحكمة الدستورية العليا رقم (6) لسنة (17) دستورية، والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 مايو 1996، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>

عن مقابل مالي يسدده إلى تلك الجهة (1)، ومن هذا المنطق تكون إرادة كُلٍّ من المتهم والإدارة على قدر المساواة من الناحية القانونية، ولا يجوز إكراه المتهم على قبول التصالح، مع بقاء حقه في السير ومباشرة الدعوى الجنائية قائما في حال لم يرتضِ إجراءه (2).

فيما عدّ رأي آخر (3) أن التصالح الجنائي مع جهة الإدارة هو أقرب إلى عقود الإذعان في القانون الخاص، والتي تتطلب إرادتين، هما: إرادة الموجب (الإدارة)، وإرادة المذعن (المتهم)، على أن تتولى جهة الإدارة وضع شروط وبنود العقد، ولا يكون للمتهم سوى قبول التصالح الجنائي إن رغب في ذلك. وحقيقة الأمر، أنه لا يمكن التسليم بعدّ أن التصالح الجنائي هو من قبيل عقود الإذعان، بوصف أن شروط التصالح ومقابله المالي وآثاره المترتبة عليه، محددة سلفا في القانون ولم تكن الإدارة هي الطرف الموجب على المذعن، بل إنّ دورها مقصور في عرض التصالح متى ما تحققت شروطه اللازمة قانونا.

(2) التصالح الجنائي عقد إداري.

يقوم هذا الرأي (4) على عدّ أن التصالح الجنائي القائم بين المتهم وجهة الإدارة هو في حقيقته عقد إداري، بوصف أن أحد أطرافه شخص من أشخاص القانون العام (جهة الإدارة)، ويكون متصلا بخدمة أحد المرافق العامة في الدولة، إلى جانب تضمنه - أي التصالح - شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص (5).

ولعل النقد البارز لهذا الرأي، أنه وعلى صحة فرض عدّ التصالح من قبيل العقود الإدارية، الأمر الذي يعني أن يبسط القضاء الإداري جناحيه للنظر في جرائم التصالح الجنائي، وهو أمر غير مقبول

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص 97) / المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص 179).

(2) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص 14).

(3) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص 83).

(4) المرجع السابق (ص 83).

(5) الطماوي، د. سليمان محمد (1975)، الأسس العامة في العقود الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة (ص 50).

ومستبعد إطلاقاً من الناحية الواقعية ⁽¹⁾، فضلاً على أن التصالح لا يتضمن أي شروط استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص؛ لأن شروطه وآثاره معلومة وواضحة ومحددة سلفاً بحكم القانون.

(3) التصالح الجنائي عقد جنائي.

يقوم هذا الرأي على عدّ أن تصالح المتهم وجهة الإدارة في نطاق الجرائم ذات الطابع الاقتصادي هو بمنزلة عقد جنائي تعويضي، يكون طرفاه المتهم والجهة الإدارية، في حين أن محله هو المقابل المالي المحدد في القانون والذي يقوم المتهم بسداده للإدارة تعويضاً عما لحق بالأخيرة وبالمجتمع من ضرر، في حين تنصب آثار ذلك العقد نحو إنهاء الخصومة وتجنب إجراءات الدعوى الجنائية ⁽²⁾.

وقد وجه الفقه المقارن ⁽³⁾ سهام النقد إلى عدّ التصالح الجنائي أنه ذو طبيعة عقدية جنائية تعويضية، بحجة أن العقود هي تصرفات قانونية تحدد إرادة أطرافها الآثار القانونية الناتجة عنها، في حين أن آثار التصالح هي محددة سلفاً بنص القانون، ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها، فضلاً على أن فكرة العقود في القانون الجنائي مازالت أمراً شاذاً في مجال النظم القانونية والاتجاهات الفقهية المقارنة ⁽⁴⁾.

الفقرة الثالثة

الطبيعة الجنائية للتصالح الجنائي

إذا كانت الاتجاهات الفقهية السابقة قد عدّت أن التصالح الجنائي بين المتهم وجهة الإدارة هو ذو طبيعة مدنية أو عقدية، فإن هناك مسلكاً آخر ⁽⁵⁾ يرى أن التصالح في نطاق الجرائم ذات الطابع الاقتصادي هو من قبيل الجزاءات الإدارية، توقعه الجهة الإدارية على المتهم المخالف بإرادتها المنفردة.

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص103).

(2) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص14) / الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص103).

(3) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص692).

(4) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص104).

(5) المرجع السابق (ص107).

ويقوم هذا الرأي على افتراض أنه متى ما قُبِلَ المتهم إجراء التصالح عُد حينها جزاء توقعه جهة الإدارة عليه، أما في حال رفضه إجراء التصالح معها، يتحول الجزاء الإداري إلى جزاء جنائي، يطبق وفق ما يستلزمه الحال من السير ومباشرة الدعوى الجنائية، وصولاً لاستصدار حكم قضائي وبات فيها (1). ورغم أن محكمة النقض الفرنسية قد تبنت هذه المسلك، عادةً أن التصالح في نطاق الجرائم الاقتصادية هو جزاء إداري يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية (2)، إلا أنه لم يسلم من سهام النقد الموجهة، بوصف أن الجزاء الإداري يطبق نتيجة مخالفة إدارية، في حين أن التصالح الجنائي لا يكون إلا بمناسبة جريمة جنائية (3)، كما ويضيف الباحث أن الجزاءات الإدارية تكون خاضعة لولاية القضاء الإداري، في حين أن التصالح الجنائي خاضع لولاية القضاء الجنائي دون غيره، الأمر الذي يتعذر فيه عدّ التصالح الجنائي جزاءً إدارياً.

وفي مقابل سهام النقد التي وجهت للاتجاه الذي عدّ أن التصالح الجنائي هو جزاء إداري تفرضه جهة الإدارة على المخالف، فقد مال رأي آخر في الفقه المقارن (4) إلى عدّ أن التصالح الجنائي في نطاق هذه الجرائم هو بمنزلة عقوبة جنائية تفرضها الإدارة كردّ فعل ناشئ عن ارتكاب الجريمة.

إلا أن هذا الرأي قائم على فرضية قوامها أن قبول المتهم للتصالح مع الجهة الإدارية يعني اعترافه الصريح أو الضمني بالجريمة المرتكبة، وهي في حقيقتها فرضية غير واقعية، إذ لا يعني بأي حال من الأحوال عدّ قبول المتهم بالتصالح هو بمنزلة اعتراف أو إقرار منه بالمسؤولية، بوصف أن الأخيرة لا تثبت إلا بموجب حكم قضائي بات، إلى جانب أن هذه القرينة المفترضة هو معول هدم لمبدأ قرينة البراءة، والذي يلزم أن يتمتع فيه المتهم في مراحل الخصومة والدعوى الجنائية كافة.

(1) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص693).

(2) نقلا عن: الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص109).

(3) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص35).

(4) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص111) / براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص695).

أما في شأن نطاق جرائم المخالفات والجنح البسيطة، فقد عَدَّ الفقه المقارن ⁽¹⁾ أن التصالح الجنائي هو بمنزلة جزاء تطبقه السلطة المختصة على نحو من السرعة في نطاق جرائم بسيطة الضرر ومحدود الأثر ولا تتسم بالخطورة على المجتمع أو على حقوق وحريات أفراد كالجرائم المرورية ⁽²⁾، وأضافوا بأن التصالح الجنائي هو اتفاق، بموجبه تنقلب الجريمة المعاقب عليها إلى خطأ إداري ويترتب على ذلك الاتفاق انقضاء الدعوى الجنائية.

وحقيقة الأمر أن الرأي السابق قائم على افتراض لا محل له من الناحية القانونية أو العملية، إذ لم يُسَوَّغ سبب انقلاب جريمة المخالفة إلى خطأ إداري بمجرد التصالح فيها؛ ذلك أن وصف التجريم يلحق بالفعل لمجرد ارتكابه من الجاني ولا يرتفع عنه إلا بتوافر سبب من أسباب الإباحة المعاصرة له ⁽³⁾.

فيما عَدَّ رأي آخر ⁽⁴⁾ إلى أن مقابل التصالح الجنائي في جرائم المخالفات وبعض جرائم الجنح البسيطة هو بمنزلة عقوبة مالية رضائية، تحتوي على عنصر الإيلاء، الذي هو أحد أبرز سمات العقوبة الجنائية ⁽⁵⁾، إلا أنها عقوبة غير قضائية، كما أنها قُدرت بموجب النظم القانونية الإجرائية لهدف تحقيق الموازنة بين حرية الفرد وتحقيق العدالة الجنائية الناجزة.

وبناء عليه، انتقد الفقه المقارن ⁽⁶⁾ هذا المسلك في تقرير العقوبة على مقابل التصالح الجنائي، عَادًا أن العقوبة والتصالح وإن كانتا تتسمان بعنصر الإيلاء، بوصف أن في الأخير يقطع المتهم جزءًا من أمواله ويسددها كمقابل مالي محددة قيمته قانونًا، إلا أن هناك فارق شاسع بين الأمرين، فضلًا على أن الرأي السابق يناقض نفسه، ويعترف بأن تقرير هذه الطبيعة على التصالح الجنائي سوف تشكل هدمًا

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص135).

(2) المبييضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص41).

(3) المبييضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص41).

(4) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص138) / براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص597).

(5) بونة، علم الجزاء الجنائي (ص21).

(6) المبييضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص42).

لمبدأ قضائية العقوبة، مما يعني إخلالا واضحا بحقوق وحریات الأفراد، التي ضمانتها تطبيق العقوبات على اختلاف أنواعها تحت مظلة القضاء.

ويلاحظ أن الاتجاهات الفقهية السابقة قد ميزت -في تحديد الطبيعة القانونية للتصالح الجنائي- بين ما إذا كانت الجريمة محل التصالح تتعلق بالمصلحة العامة، ومنها الجرائم الجرمية أو الضريبية أو المتصلة بالأعمال التجارية، وهي جرائم ذات طابع اقتصادي تمس النظام المالي للدولة؛ ولذا فإن علة التصالح الجنائي فيها، هو تيسير حصول الدولة على مستحققاتها المالية من المتهم، كما أن التصالح الجنائي له نطاق آخر من الجرائم، وهي جرائم المخالفات وبعض جرائم الجرح بسيطة الضرر ومحدودة الأثر بين أطرافها، وتكمن علة تقرير التصالح فيها هو التخفيف عن عاتق القضاء، وتحقيق العدالة الناجزة، والحد من العقوبات السالبة للحرية، على نحو ينسجم واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

ومما تقدم يرى الباحث أنه لا يمكن فصل الطبيعتين: المدنية والجنائية عن التصالح الجنائي، بوصفه إجراءً مختلطاً أخذ بسمات الطابع المدني في شأن الرضائية وحرية الاختيار، إلى جانب أخذه بسمات الطابع الجنائي في شأن المقابل المادي نظير التصالح، والذي هو إيلاء على الجاني نظير ما ارتكبه ضد المجتمع من عدوان.

وعليه، يكون التصالح الجنائي في نطاق الجرائم المتصلة بالمصلحة العامة وجرائم المخالفات وبعض جرائم الجرح البسيطة هو عمل قانوني إجرائي قائم على رضا المتهم في مباشرته وتحقيق آثاره وسقوط الخصومة، أو انقضاء الدعوى الجنائية في مواجهته، أو رفضه ومباشرة إجراءات الدعوى الجنائية واستمرارها، وصولاً إلى صدور حكم بات فيها.

أما في شأن مقابل التصالح الجنائي فإنه يمكن القبول بعده عقوبة جنائية رضائية ذات طبيعة خاصة، يكون للمتهم فيها الخيار بين قبول التصالح الجنائي أو السير في الدعوى الجنائية، وتستمد هذه العقوبة مشروعيتها من النص القانوني الذي يجيزها.

ويؤكد الباحث أنه ولغرض التسليم بالطبيعة العقابية الرضائية الخاصة في شأن مقابل التصالح الجنائي، يلزم أن تتضمن التشريعات المقارنة ما مفاده عدم نفاذ التصالح مع جهة الإدارة أو جهة الضبطية القضائية إلا بعد موافقة النيابة العامة، وذلك لإعطاء مقابل التصالح حينها صفة القضائية - على أقل تقدير - قياساً في ذلك على ما هو متبع في شأن الأوامر الجنائية ⁽¹⁾، لاسيما وأن القانون قد عدّ النيابة العامة شعبة أصيلة من شعب السلطة القضائية ⁽²⁾.

أما بشأن عنصر الإيلاء اللازم في مقابل التصالح الجنائي فإنه يتحقق من خلال سداد المتهم لمقابل التصالح المقرر قانوناً، والذي يتدرج مقداره نحو الزيادة كلما تقدمت الدعوى الجنائية في مراحلها وهو ما ينسجم ومبدأ تفريد العقوبة.

ويؤكد الباحث أن التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة لا يعني ذلك اعترافاً أو إقراراً منه بالمسؤولية ⁽³⁾، بوصف أن الأخيرة لا تثبت إلا بموجب حكم بات، فضلاً على أن الأخذ بهذه الفرضية يعد انتهاكاً لمبدأ دستوري وحقوقى ثابت، يتمثل بوجود تمتع المتهم في مراحل الخصومة والدعوى الجنائية بقرينة البراءة، والتي لا يجوز افتراض عكسها إلا بموجب حكم قضائي يكون عنواناً للحقيقة.

(1) تنص (280) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أن "عضو النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل إصدار الأمر الجنائي في الجنب المعاقب عليها بالحبس جوازيّاً مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة يزيد حدّها الأدنى على ألف دينار، ويصدر الأمر بالغرامة التي لا تزيد على ألف دينار فضلاً عن العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف، ويكون إصدار الأمر منه وجوبياً في المخالفات".

(2) تنص المادة (49) من المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002 بإصدار قانون السلطة القضائية في التشريع البحريني على أن "النيابة العامة شعبة أصيلة من شعب السلطة القضائية، وتمارس الاختصاصات المقررة لها قانوناً، ولها دون غيرها تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

(3) يُعدّ التسليم بفرض تصالح المتهم مع السلطة المختصة اعترافاً منه أو إقراراً بالمسؤولية، أمر يتعارض صراحة مع ما قرره المادة (14) البند (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي انضمت له مملكة البحرين بموجب القانون رقم (56) لسنة 2006، والتي نصت على أن "كل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الدنيا التالية: ... (ز) ألا يكره على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بذنب"، منشور في الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: <https://www.ohchr.org>، إلى جانب تعارضه مع المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية، والتي نصت على أنه "ينبغي، في الأحوال العادية، أن يتفق الضحية والجاني على الوقائع الأساسية للقضية كأساس لمشاركتها في العملية التصالحية. ولا ينبغي استخدام مشاركة الجاني كدليل على الاعتراف بالذنب في الإجراءات القانونية اللاحقة"، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2002)، قرار رقم (2002/12)، صادر بتاريخ 24 يوليو 2002، البند (8)، منشور في الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة: <https://www.un.org>.

الفصل الثاني

التنظيم القانوني للصلح الجنائي

تمهيد وتقسيم:

إذا كان الصلح الجنائي بمفهومه العام هو عمل قانوني إجرائي، يبتغي منه أطرافه وقف سير إجراءات الدعوى الجنائية نحو انقضائها، فإن من اللازم ابتداء معرفة ما الجرائم التي تكون محل نطاق تطبيق الصلح الجنائي بصورتيه، سواء أكان صلحا جنائيا خاصا بين المتهم والمجني عليه، أم تصالحا جنائيا بين المتهم والسلطة المختصة.

ونظراً لأنّ الصلح الجنائي هو طريق استثنائي عن السير في إجراءات الدعوى الجنائية، فإن ذلك يستوجب أن يتضمن القانون محل المشروعية الشروط والإجراءات اللازمة لصحته، ويبين الآثار المترتبة عند الأخذ به سواء أكان على الدعوى الجنائية نفسها، أم الدعوى المدنية التابعة لها.

وعليه، يأتي هذا الفصل ليكون إطاراً تطبيقياً وعملياً، يتناول نطاق تطبيق الصلح الجنائي بصورتيه، وشروطه الموضوعية والشكلية المقررة في النظم الإجرائية المقارنة، وصولاً إلى تحديد آثاره المترتبة نحو انقضاء الدعوى الجنائية، أو وقف تنفيذ العقوبة فيها، ومدى أثره على الدعوى المدنية، وذلك في ثلاثة مباحث رئيسة متتالية.

المبحث الأول: نطاق تطبيق الصلح الجنائي.

المبحث الثاني: شروط تطبيق الصلح الجنائي.

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على تطبيق الصلح الجنائي.

المبحث الأول

نطاق تطبيق الصلح الجنائي

تمهيد وتقسيم:

تتقرر مشروعية الصلح الجنائي بمفهومه العام من النص القانوني الذي أجازته، ومتى ما انتفت هذه المشروعية التي تجيز إجراءه والعمل به، فإنه لا سبيل حينها إلا الاستمرار في إجراءات الدعوى الجنائية وفقاً للأصول المتبعة في القانون، وعليه سوف يتناول هذا المبحث نطاق تطبيق الصلح الجنائي بصورتيه في النظم الإجرائية المقارنة، دون إغفال ما تناولته بعض القوانين المقارنة في هذا الشأن، وذلك على سبيل التلليل والاستشهاد بوصفها مكملة للشرعة العامة، وذلك في مطلبين رئيسيين.

المطلب الأول: نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص.

المطلب الثاني: نطاق تطبيق التصالح الجنائي.

المطلب الأول

نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص

يستمد الصلح الجنائي الخاص القائم بين المتهم والمجني عليه مشروعية في النظم الإجرائية المقارنة مما أوردته المادة (21) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني⁽¹⁾، والمادة

(1) نصت المادة (21) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية على أن "المجني عليه أو لوكيله الخاص، ولورثته أو وكيلهم الخاص مجتمعين في الجُحج المنصوص عليها في المواد (290)، (305)، (314)، (319)، (339) الفقرتين الأولى والثانية)، (342) الفقرتين الأولى والثانية)، (343) الفقرتين الأولى والثانية)، (351)، (361) الفقرة الأولى)، (362) الفقرة الأولى)، (363) الفقرة الأولى)، (370)، (372)، (381)، (385)، (386)، (390)، (391)، (395)، (397)، (409) الفقرة الأولى)، (410)، (411)، (413)، (415)، من قانون العقوبات، أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة حسب الحالة التي عليها الدعوى إثبات ضلحه مع المتهم عما ارتكبه من فعل في حقه".

(240) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي⁽¹⁾، والمادة (18) مكرراً

(أ) الفقرة (1) في قانون الإجراءات الجنائية من التشريع المصري⁽²⁾.

واستقراء من تلك النصوص القانونية يتبين أن التشريع البحريني والتشريع المصري قد انتهجا أسلوباً مماثلاً في تقرير مشروعية الصلح الجنائي الخاص، من خلال تعداد الجرائم التي تكون مناهة لإجرائه، ومعنى ذلك أن كلا التشريعين قد أجازا الصلح في طائفة من الجرائم المحددة قانوناً على سبيل الحصر لا المثال، وبالتالي لا يجوز حينها الخروج على هذه المشروعية في نطاق تطبيق هذا العمل الإجرائي.

وعلى الرغم من ذلك، يرى الفقه المقارن⁽³⁾ أن الجرائم المنصوص عليها في المادة (18) مكرراً (أ) من التشريع المصري -والتي يقابلها المادة (21) مكرراً (أ) من التشريع البحريني- قد وردت على سبيل المثال لا الحصر، وأجاز التوسع في تطبيق الصلح الجنائي الخاص بطريق القياس، بحجة أن حظر القياس على نطاق هذه الجرائم مناطه القواعد الموضوعية (قانون العقوبات)، لا القواعد الإجرائية (قانون الإجراءات الجنائية).

وبمعنى آخر، فإن الرأي السابق يرى أنه متى ما تحققت مسوِّغات الصلح الجنائي الخاص في جريمة ما، كأن تكون قليلة الخطورة الإجرامية على المجتمع، واتجهت إرادة المتهم والمجني عليه نحو التراضي في إجراء الصلح الجنائي، فإن الأخير يحقق آثاره المقررة ويؤدي لانقضاء الدعوى الجنائية، حتى ولو لم يقرر التشريع صراحة جواز إجراء الصلح في هذا النوع من الجرائم.

(1) نصت المادة (240) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أن "في الجرائم التي يشترط لرفع الدعوى فيها صدور شكوى من المجني عليه، وكذلك في جرائم الإيذاء والتعدي التي لا تزيد عقوبتها على الحبس لمدة خمس سنوات وجرائم انتهاك حرمة الملك والتخريب والإتلاف الواقع على أملاك الأفراد، والتهديد وابتزاز الأموال بالتهديد، يجوز للمجني عليه أن يعفو عن المتهم أو يتصالح معه على مال قبل صدور الحكم أو بعده".

(2) نصت المادة (18) مكرراً (أ) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجنائية على أن "للمجني عليه أو وكيله الخاص ولورثته أو وكيلهم الخاص إثبات الصلح مع المتهم أمام النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال، وذلك في الجناح والمخالفات المنصوص عليها في المواد 238 (الفقرتان الأولى والثانية) و241 (الفقرتان الأولى والثانية) و242 (الفقرتان الأولى والثانية والثالثة) و244 (الفقرتان الأولى والثانية) و265 و321 مكرراً و323، و323 مكرراً، و323 مكرراً "أولاً" و324 مكرراً و336 و340 و341 و342 و354 و358 و360 و361 (الفقرتان الأولى والثانية) و369 و370 و371 و373 و377 (البند 9) و378 البنود (6، 7، 9) و379 (البند 4) من قانون العقوبات، وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون".

(3) سلامة، د. مأمون محمد (2000)، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة (ج1 / ص325).

ويؤيد الباحث ما تبناه الفقه المقارن ⁽¹⁾ للرد على الرأي السابق في أن الصلح الجنائي بمفهومه العام ما هو إلا وسيلة احتياطية وسبيل استثنائي عن الأصل العام، والمتمثل في تحريك الدعوى الجنائية وإيقاع الجزاء الجنائي على مرتكب فعل العدوان على المجتمع، وبالتالي لا يجوز وفقاً للقواعد العامة في القانون القياس على قواعد استثنائية ولو كانت تلك القواعد ذات صفة إجرائية.

أما بالنسبة إلى التشريع الكويتي، فقد انتهج نهجاً مختلطاً بحيث تولى النص القانوني في المادة (240) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية تعداد الجرائم التي تكون منوطاً للصلح الجنائي فيه، حيث قرر جواز هذا الصلح في الجرائم التي تكون معلقة على شكوى من المجني عليه، وهي تلك الجرائم المحددة حصراً في المادة (109) من القانون نفسه ⁽²⁾، كما أضاف إلى طائفة تلك الجرائم، جرائم أخرى لم يتم تحديدها على نحو حصري مشاراً لها بأرقام نصوص قانونية معينة، الأمر الذي قد يؤدي إلى احتمالية تفسير مفهوم تلك الجرائم على خلاف ما اتجهت إليه إرادة واضع التشريع.

ومما ما يؤيد هذا القول، أن المادة (240) أعلاه قد أجازت إجراء الصلح الجنائي في جرائم اسمتها "انتهاك حرمة الملك والتخريب والإتلاف الواقع على أملاك الأفراد"، وبالرجوع إلى أحكام القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء محل الدلالة يلاحظ أنه استعمل عبارة مغايرة لما ورد في القاعدة الإجرائية، حيث أشار لها بعبارة "الإتلاف والقرصنة وانتهاك حرمة الملك" وحدد نطاق تجريمها في المواد (249-256) منه، فضلاً أن قانون الجزاء محل البيان قد خلى في مجمله من لفظ "التخريب"، وهو لربما يولد اجتهادات فقهية وقضائية قد توسع أو تضيق من نطاق الصلح الجنائي الذي أراده واضع التشريع، خلافاً لما تستلزمه القواعد العامة من أن الصلح الجنائي هو استثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه.

(1) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص58) / المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص373).

(2) تنص المادة (109) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أنه "لا يجوز رفع الدعوى الجزائية إلا بناء على شكوى المجني عليه في الجرائم الآتية: أولاً: جرائم السب والقذف وإفشاء الأسرار. ثانياً: جريمة الزنا. ثالثاً: جرائم خطف الإناث. رابعاً: جرائم السرقة والإبتزاز والنصب وخيانة الأمانة، إذا كان المجني عليه من أصول الجاني أو فروعه أو كان زوجه. إذا كان المجني عليه قاصراً، كان لوليه الشرعي أن يقدم الشكوى نيابة عنه، فإذا تعذر ذلك حل النائب العام محل الولي في هذا الصدد".

ومما تقدم، يلاحظ أن النظم الإجرائية المقارنة قد حددت نطاق إجراء الصلح الجنائي الخاص في طائفة من الجرائم سواء أكان محلها أشخاص أم أموال⁽¹⁾، وهي ما سوف يأتي عرضه تباعاً في فرعين متتاليين.

الفرع الأول

نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص في الجرائم التي محلها الأشخاص

إن نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص في الجرائم التي محلها الأشخاص⁽²⁾ مناطه بعض جرائم الجنب البسيطة، بوصفها تمتاز بأنها ذات خطورة إجرامية محدودة على المجتمع، ولا يمتد في الغالب أثرها إلا على المتهم والمجني عليه، ولا تلقي بظلالها خارج نطاق هذه العلاقة، وعلى الرغم من أن التشريعات المقارنة وإن اتفقت على جواز الصلح الجنائي الخاص في بعض من تلك الجنب⁽³⁾، إلا أنها تباينت في البعض الآخر منها، ويرجع ذلك لخصوصية كل تشريع ومدى ملاءمته للواقع الفعلي داخل كل دولة. وبالرجوع إلى القواعد الإجرائية المقارنة في المادة (21) مكرراً (أ) من التشريع البحريني، والمادة (240) في التشريع الكويتي، والمادة (18) مكرراً (أ) في التشريع المصري يلاحظ أنها حصرت جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه في بعض الجنب التي محلها الأشخاص، والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

(1) يرى الغالب في الفقه الجنائي الإسلامي أن الجرائم التي يجوز الصلح فيها هي جرائم القصاص والديه وبعض جرائم التعزير، في حين لا صلح في جرائم الحدود. وجرائم القصاص والديه محل الصلح هي جرائم القتل العمد والقتل شبه العمد والجرم العمد والجرم الخطأ، أما جرائم الحدود التي لا صلح فيها هي جرائم الزنا، والقذف والشرب والسرقة والحراية والردة والبغي، في حين أن جرائم التعزير والتي هي بمنزلة التأديب تشمل جميع الجرائم عدا جرائم الحدود والقصاص، فإذا كانت جريمة التعزير متعلقة بالمصلحة العامة والمجتمع فلا يجوز الصلح فيها، أما إذا كانت متعلقة بمصلحة الأفراد وحقوقهم الخاصة جاز ذلك. عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، صفحات (773-778).

(2) تُعرف الجرائم التي محلها الأشخاص على أنها اعتداء على مصلحة محمية أو تهديد بخطر على حق من الحقوق للصيقة بالإنسان. للمزيد: الهيدي، د. محمد حماد مرهج (2016)، الوجيز في شرح قانون العقوبات البحريني (القسم الخاص)، (الطبعة الأولى)، جامعة البحرين (ص153).

(3) بلغ عدد القضايا الواردة للنيابة العامة عام 2019 (88774) قضية، كان نصيب جرائم الجنب (50171) قضية أي ما نسبته (56.5%)، في حين بلغ مجموع القضايا عام 2018 (85807) قضية، منها (4566) قضية من قبيل الجنب أي ما نسبته (5.3%)، وبناء عليه فإن مسلك التشريع البحريني في شمول جرائم الجنب ضمن نطاق تطبيق الصلح الجنائي سوف يكون له نتائج ملموسة في تخفيف عدد القضايا المنظورة أمام النيابة العامة، مما يستتبعه تخفيف عدد إلى الدعاوى المحالة من الأخيرة للمحكمة المختصة. النيابة العامة في مملكة البحرين، التقريران السنويان لأعمال النيابة العامة (2018-2019)، منشوران في الموقع الإلكتروني للنيابة العامة: <https://www.ppb.gov.bh>

أولاً: جنحة أخذ جثة، أو تشريح بعضها، أو كلها دون موافقة صاحب الشأن.

أجاز التشريع البحريني إجراء الصلح الجنائي الخاص على الجريمة المقررة في المادة (314) من قانون العقوبات، والتي تجرم وتعاقب كل من أقدم وبغرض عملي أو تعليمي، دون موافقة صاحب الشأن، على أخذ جثة أو جزء منها أو تشريحها أو استخدامها بأي وجه آخر لهذا الغرض.

وعلى الرغم من أن التشريع الكويتي والتشريع المصري لم يقررا جواز الصلح الجنائي الخاص في مثل هذا النوع من الجرائم، إلا أن الباحث يرى حسننا ما سلكه التشريع البحريني في عدّ أن هذه الجنحة - والتي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر، أو بالغرامة التي لا تجاوز خمسين ديناراً - تدخل ضمن نطاق هذا العمل الإجرائي، بوصف أن الصلح الجنائي محل الجريمة ليس واقعاً على من انتهك حرمة جثة أو رفات آدمية، بل في قيام المجني عليه بتشريح جثة لغرض علمي أو تعليمي دون موافقة صاحب الشأن.

ثانياً: جنحة خطف الصغير من الوالدين أو الجدين ممن حُكِمَ له بحضانته أو حفظه.

عمد التشريع البحريني في المادة (319) من قانون العقوبات على تجريم ومعاقبة قيام الوالدين أو الجدين خطف الصغير بنفسه أو بواسطة غيره ممكن حكم له بحضانته أو حفظه، رغم أن التشريعين الكويتي والمصري لما يقررا خضوع هذه الجريمة ضمن نطاق تطبيق الصلح الجنائي.

ويشيد الباحث بالدقة التي انتهجها التشريع البحريني في عدّ أن هذه الجريمة هي من الجرائم التي يجيز القانون الصلح الجنائي الخاص فيها، دون أن يشمل بذلك جريمة الامتناع عن تسليم الصغير الذي يتكفل به إلى من حكم له بحضانته وحفظه⁽¹⁾، بوصف أن الجريمة الأخيرة هي من الجرائم المقيدة بتقديم شكوى من المجني عليه⁽²⁾، وبالتالي يكون مناطها التنازل لا الصلح الجنائي الخاص.

(1) تنص المادة (318) من قانون العقوبات على أن "يعاقب بالحبس أو بالغرامة من امتنع عن تسليم الصغير الذي يتكفل به إلى من حكم له بحضانته أو حفظه بعد طلبه منه. ويسري هذا الحكم ولو كان المتكفل بالطفل أحد الوالدين أو الجدين".

(2) تنص المادة (9) من قانون الإجراءات الجنائية على أن "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناءً على شكوى شفوية أو كتابية من المجني عليه أو وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم الآتية: (أ) الزنا المنصوص عليه في المادة (316)

كما أن دقة هذا التحديد تدل على وعي واضع التشريع في التمييز الفعلي بين التنازل الذي يقوم به المجني عليه في الجرائم المقيد تحريكها على شكوى مقدمة منه، وبين الصلح الجنائي الذي لا يعد قيداً على النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالمفهوم الدقيق ولكنه سبب في انقضائها.

ثالثاً: جنح إزعاج الغير، والامتناع عن الإغاثة.

قرر التشريع البحريني جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص على الجريمة الواردة في المادة (290) من قانون العقوبات، والتي تجرم وتعاقب من تسبب عمدًا في إزعاج غيره بإساءة استعمال أجهزة المواصلات السلكية واللاسلكية، والجريمة المقررة في المادة (305) من القانون نفسه، والتي تجرم من امتنع أو توانى بدون عذر في إغاثة ملهوف في كارثة، أو مجني عليه في جريمة، والمعاقب عليها بدلالة المادة (304) من القانون نفسه.

وعلى الرغم من أن التشريع المصري والتشريع الكويتي لم يقررا جواز الصلح الجنائي الخاص في مثل هذا النوع من الجرائم، إلا أنه حسناً ما سلكه التشريع البحريني في شمول طائفة هذه الجنح من نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص، نظرًا لوصفها من الجرائم البسيطة المعاقب عليها بالحبس لمدة قصيرة والتخيير مع الغرامة، إلى جانب محدودية آثارها الواقعة بين طرفي الخصومة.

رابعاً: جنح الاعتداء العمدي على سلامة جسم الغير.

وهي الجنح التي تمثل عدواناً عمدياً على سلامة جسم الغير، وتتخذ عدة صور إجرامية مثل الجرح أو الضرب أو إعطاء جواهر غير قاتلة للغير، ونتج عن ذلك مرض أو عجز للمجني عليه، حيث قرر التشريع البحريني في المادة (339) الفقرتين (1) و (2) من قانون العقوبات على تجريم كل من اعتدى على سلامة جسم الغير وبأي وسيلة، وأفضى ذلك إلى مرضه أو عجزه عن القيام بأعماله الشخصية مدة

من قانون العقوبات. (ب) الامتناع عن تسليم الصغير المنصوص عليه في المادة (318) من قانون العقوبات. (ج) الفعل المخل بالحياة مع أنثى المنصوص عليه في المادة (350) من قانون العقوبات. (د) القذف والسب المنصوص عليه في المواد (364) و(365) و(366) من قانون العقوبات. (هـ) الجرائم الأخرى التي ينص عليها القانون. ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجني عليه بالجريمة وبمركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك".

لا تزيد على عشرين يوماً، وحسباً ما قرره القانون حينئذ من أن لم يشمل المادة السابقة برمتها من جواز إجراء الصلح الجنائي، بوصف أن الفقرة (3) منها قد عدت ما لو نتج عن الاعتداء العمدي إجهاض حبلى عد ذلك ظرفاً مشدداً.

وعلى الرغم من أن التشريع الكويتي في قواعده الإجرائية لم يحدد على سبيل التعداد الحصري الجرائم التي يجوز الصلح الجنائي الخاص فيها، إلا أنه أقر جواز الصلح في جرائم الإيذاء والتعدي الذي لا تزيد عقوبته عن الحبس لمدة خمس سنوات، وبالرجوع إلى قانون الجزاء محل الدلالة يلاحظ أن طائفة تلك الجرائم قد أقرها القانون في المواد (160)، (162) الفقرة (2)، (163) ⁽¹⁾، وهي جرائم التعدي المحسوس، والتعدي الذي يسبب عجزاً لمدة أكثر من ثلاثين يوماً، والتعدي الخفيف، على التوالي ⁽²⁾.

أما بالنسبة للتشريع المصري فقد أجاز إجراء الصلح الجنائي الخاص في بعض جنح الاعتداء العمدي على سلامة جسم الغير، المقررة في المواد (241) الفقرتين (1) و (2)، و (242) الفقرات (1) و (2) و (3)، و (265) من القانون رقم (58) لسنة 1937 بإصدار قانون العقوبات، وهو ما كان متماشياً على ما انتهجه التشريع البحريني في شأن هذه الجرائم.

إلا أن ما يؤخذ حقيقة على التشريع المصري أنه أجاز الصلح الجنائي الخاص في جريمة الضرب أو الجرح عن سبق إصرار أو ترصد (المادة 241 الفقرة 2) و (المادة 242 الفقرة 1)، وجريمة الضرب أو الجرح الذي يقع باستعمال أي أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى (المادة 242 الفقرة 3)، وهو توسع لربما يُخرج هذه الأفعال من وصفها جرائم جنح بسيطة يكون تأثيرها بين طرفي الخصومة الجنائية إلى أكبر من ذلك.

(1) نصر الله والسماك، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص349).
(2) المرصفاوي، د. حسن صادق (1970-1971)، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، جامعة الكويت (ص120) / المرصفاوي، د. حسن صادق (1969-1970)، شرح قانون الجزاء الكويتي "القسم الخاص"، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان (ص137-178).

وحسباً ما سلكه التشريع البحريني من عدم جواز تقرير الصلح الجنائي الخاص، فيما إذا كان الاعتداء العمدي الواقع على سلامة جسم الغير ناتج عن سبق إصرار أو ترصد أو كان باستعمال سلاح أو عصا أو آلة أخرى، والمعاقب عليهما في المادة (337) والمادة (340) من قانون العقوبات، بوصف أن تلك الجرائم لا تشكل خطراً على ذوي الخصومة فقط، بل هي اعتداء مدبر على المجتمع لم يكن على نحو الصدفة العرضية، مما يستوجب إخراجها من نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص.

خامساً: جنح الاعتداء غير العمدي على سلامة جسم الغير.

أجاز التشريع البحريني إجراء الصلح الجنائي الخاص للجريمة المقررة في المادة (343) الفقرتين (1-2) من قانون العقوبات، لكل من تسبب بخطئه في المساس بسلامة جسم الغير، وشُددت العقوبة المقررة إذا نشأ عن الجريمة عاهة مستديمة للمجني عليه أو وقعت نتيجة إخلال الجاني بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان تحت تأثير سكر أو تخدير عند وقوع الحادث أو نكل حينئذ عن مساعدة المجني عليه أو عن طلب المساعدة له مع استطاعته ذلك.

وذهب التشريع الكويتي في المادة (240) إلى جواز الصلح الجنائي الخاص في الجريمة المقررة في المادة (164) من قانون الجزاء والتي يعاقب فيها على كل من تسبب في جرح أحد أو إلحاق أذى محسوس به عن غير قصد، بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو تفريط أو إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة للوائح، كما وأقر التشريع المصري في المادة (18) مكرراً (أ) بمشروعية الصلح في جنحة الجرح والإيذاء الخطأ، المعاقب عليها في المادة (244) الفقرتين (1-2) من قانون العقوبات.

وتكمن علة جواز الصلح الجنائي الخاص فيها في أن طائفة هذه الجرائم غير العمدية هي شائعة الوقوع والحدوث في خضم يوميات الحياة العادية، لاسيما في الطرق والأماكن العامة، وأن حدوثها لا ينبئ عن خطورة إجرامية كامنة لدى مرتكبها، فضلاً على أنها قد وقعت عن طريق الخطأ غير العمدي⁽¹⁾.

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص373).

وعلى الرغم من أن بعض الفقه المقارن ⁽¹⁾ عارض شمول جريمة الاعتداء غير العمدى على سلامة جسم الغير، والتي سببت عاهة مستديمة للمجنى عليه، أو وقعت نتيجة إخلال الجاني بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان تحت تأثير سكر أو تخدير عند وقوع الحادث، أو نكل حينئذ عن مساعدة المجنى عليه أو عن طلب المساعدة له مع استطاعته ذلك، من نطاق تطبيق الصلح الجنائي، بوصف أن ما تحقق من سلوك إجرائي كان على درجة من الجسامه، يكشف عن استهتار لدى الجاني على نحو لا يجوز التسامح معه أو قبول صلحه مع المجنى عليه ⁽²⁾.

سادسًا: جنحة القتل الخطأ.

قرر التشريع البحريني في المادة (342) الفقرتين (1-2) من قانون العقوبات، والتشريع المصري في المادة (238) الفقرتين (1-2) بمشروعية الصلح الجنائي في جنحة القتل غير العمدى (الخطأ) متى ما تسبب الجاني بخطئه في موت شخص، أو ما إذا وقعت جريمة القتل الخطأ إخلالاً من الجاني بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته، أو كان تحت تأثير سكر أو تخدير عند وقوع الحادث، أو نكل حينئذ عن مساعدة المجنى عليه أو عن طلب المساعدة له مع استطاعته ذلك.

وحقيقة الأمر، لا يميل الباحث إلى هذا التوسع في نطاق الصلح الجنائي لهذه الجريمة، بوصف أن النتيجة الإجرامية التي تحققت من سلوك المتهم وإن كانت خطأ منه إلا أنها أودت بحياة شخص إخلالاً جسيماً منه بما يلزم عليه القيام به، الأمر الذي يستحسن عدم شمولها بالصلح الجنائي، إذ يمكن لمحكمة

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص373) / محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص142).

(2) يرى الباحث أنه مع كامل التقدير للتسوية الذي ساقه معارضوه عدّ جريمة الاعتداء غير العمدى على سلامة جسم الغير من الجرائم التي يجوز الصلح الجنائي الخاص فيها، إلا أن طبيعة هذه الجريمة لا تخرج عن نطاق العلاقات الشخصية بين المتهم والمجنى عليه، ويكون أثر العدوان الواقع على الأخير في نطاق ضيق ذو أثر محدود، فضلاً على أنه في جميع الأحوال يجوز للمجنى عليه عدم إجراء الصلح الجنائي مع المتهم وبالتالي سوف تستمر الإجراءات الجنائية في مواجهته نحو استصدار حكم جنائي في الدعوى الجنائية الماثلة.

الموضوع، وفي إطار سياسة الحد من العقوبات السالبة للحرية تقرير عقوبة بديلة، وفقاً لما قرره أحكام القانون رقم (17) لسنة 2017 بإصدار قانون العقوبات والتدابير البديلة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن المادة (240) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي قد أجازت الصلح الجنائي الخاص في جرائم التعدي والإيذاء، إلا أنها استلزمت إجراءه بين المتهم والمجني عليه أو وكيله الخاص، وفي حال جريمة القتل الخطأ المعاقب عليها في المادة (154) من قانون الجزاء، فإنه لا وجود لشخص المجني عليه، الأمر الذي يتعذر حينه القيام بهذا العمل الإجرائي⁽²⁾.

سابعاً: جنح إفشاء الأسرار.

أقر التشريع البحريني جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص عند قيام الجاني بإحدى طرق العلانية في نشر أخبار أو صور أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة، إذا كان من شأن نشرها الإساءة إليهم، والمقررة في المادة (370) من قانون العقوبات، كما شمل نطاق تطبيق الصلح الجنائي لما أورته المادة (372) من القانون نفسه أعلاه، والتي جرمت وعاقبت كل من فض رسالة أو برقية بغير رضا من أرسلت إليه أو استرق السمع في مكالمات تليفونية.

ولعل الغاية التي يرمي إليها التشريع البحريني من إحاطة نوعي تلكما الجريمتين بظل الصلح الجنائي الخاص، هي أن كلتيهما جريمتان تمان خصوصية المجني عليه وسمعته الأدبية، وبالتالي فقد كان التشريع قاصداً توفير الغطاء القانوني للحفاظ على أسرار المجني عليه الخاصة أو العائلية، دون الخوض بها في غمار أروقة القضاء، مما يكون واضح القانون قد وُفق في عدّ هذه الجنحة ضمن طائفة الجرائم التي يجوز فيها تطبيق الصلح الجنائي حماية للحياة الخاصة للفرد وحفاظاً على كينونة الأسرة.

(1) أجاز التشريع البحريني في القانون رقم (17) لسنة 2017 بإصدار قانون العقوبات والتدابير البديلة في أحوال محددة للقاضي والمحكوم عليه ولقاضي تنفيذ العقاب تطبيق عدد من العقوبات البديلة وهي: (أ) العمل في خدمة المجتمع. (ب) الإقامة الجبرية في مكان محدد. (ج) حظر ارتياد مكان أو أماكن محددة. (د) التعهد بعدم التعرض أو الإتصال بأشخاص أو جهات معينة. (هـ) الخضوع للمراقبة الإلكترونية. (و) حضور برامج التأهيل والتدريب. (ز) إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة.

(2) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص120).

وفي مقابل ذلك عدّ التشريع الكويتي في المادة (240) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية جريمة إفشاء الأسرار من قبيل طائفة الجرائم التي يجوز فيها الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه، بوصفها من الجرائم التي يقيد تحريكها بشكوى من المجني عليه حسبما قرره المادة (109) من القانون نفسه، إلا أن قانون الجزاء لم يشر في ثناياه إلى هذه الجريمة⁽¹⁾، وعلى أي حال فإن وجدت هذه الجريمة في أي تشريع خاص فيجوز الصلح الجنائي بشأنها، في حين لم يشمل التشريع المصري جنح إفشاء الأسرار تحت مظلة الجرائم التي يجوز الصلح الجنائي فيها.

ثامناً: جنح السب والقذف.

انفرد التشريع الكويتي عن التشريعين البحريني والمصري بأن أجاز إجراء الصلح الجنائي الخاص في الجرائم المتصلة بالسب والقذف، والمعاقب عليها في المواد (206-216) من قانون الجزاء، بعدّها من الجرائم التي يُقيد تحريكها بشكوى من المجني عليه حسبما قرره المادة (109) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية وبمعنى آخر، أجاز واضع القانون تنازل المجني عليه في جرائم السب والقذف، كما أجاز صلحه مع المتهم في الجريمة نفسها، وكلاهما يؤديان إلى انقضاء الدعوى الجنائية.

وفي مقابل ذلك، دعا الفقه المقارن⁽²⁾ إلى ضرورة شمول جريمة السب والقذف تحت مظلة الصلح الجنائي الخاص، على عدّ أنه إذا كان القانون قد أجاز الصلح في جرائم الاعتداء العمدي وغير العمدي على سلامة جسم الغير، فمن باب أولى أن يجيز الصلح الجنائي في جريمة السب والقذف، بوصف أن الضرر الناشئ من الجريمة الأخيرة أقل مقداراً من الضرر الناشئ عن جرائم الاعتداء.

(1) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص58).

(2) العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص148).

ويرى الباحث أنه حسنًا ما سلكه التشريع البحريني⁽¹⁾ من عدم شمول جريمة السب والقذف ضمن الجرائم التي يجوز الصلح الجنائي فيها، بوصفه قد أجاز للمجني عليه تحريك الدعوى الجنائية في هاتين الجريمتين بناء على شكوى مقدمة منه، كما وأجاز له التنازل عن الشكوى في أي وقت إلى حين صدور حكم فيها وتنقضي الدعوى الجنائية بالتنازل، وبالتالي فإن واضع القانون كان واعيًا في عدم شمول جريمة السب والقذف بالصلح الجنائي، لا رغبة تحكيمية منه، بل لأن هاتين الجريمتين مشمولتان بجواز التنازل فيهما⁽²⁾.

تاسعًا: جريمة التعرض وخطف الإناث.

قرر التشريع البحريني دون التشريعين الكويتي والمصري جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص في جريمة من تعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها بالقول أو الفعل في طريق عام أو مكان مطروق، ولو كان ذلك التعرض باستخدام الهاتف، والمعاقب عليها في المادة (351) من قانون العقوبات، وهي في حقيقتها جنحة لا تتعدى مدة الحبس فيها ثلاثة أشهر، والتخيير مع الغرامة، الأمر الذي يستقيم وشمولها تحت مظلة الصلح الجنائي.

كما وانفرد التشريع الكويتي دون التشريعين البحريني والمصري بأن أجاز إجراء الصلح الجنائي الخاص في جرائم الخطف المعاقب عليها في المواد (178-184) من قانون الجزاء، شريطة أن تكون المجني عليها أنثى، فضلًا على شمول هذه الجريمة تحت مظلة الجرائم التي لا يجوز تحريك الدعوى بشأنها إلا بشكوى من المجني عليه⁽³⁾.

(1) نصت المادة (15) من قانون الإجراءات الجنائية على أن "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناءً على شكوى شفوية أو كتابية من المجني عليه أو وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم الآتي: ... (د) القذف والسب المنصوص عليه في المواد (364) و(365) و(366) من قانون العقوبات ...".

(2) قضت محكمة النقض المصرية على أنه " ... لما كان من المقرر بنص المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناءً على شكوى شفوية أو كتابية من المجني عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها فيها ومن بينها جريمتي القذف والسب ... " طعن رقم (12152) لسنة (75) قضائية، صادر بجلسة 24 نوفمبر 2004، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>.

(3) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص59).

ويبدو أن واضع القانون قد أجاز الصلح الجنائي الخاص في نطاق هذه الجرائم؛ مراعاة لبعض الاعتبارات المتصلة بالشرف والعرض وسمعة العائلات⁽¹⁾، وأناط للمجني عليها أو وليها تقدير ملائمة إقامة الدعوى الجنائية والسير فيها وإنهاؤها من عدمه، واحتمالية استفادة المتهم من الرخصة الممنوحة له في القانون⁽²⁾، والمتمثلة في إعفائه من العقوبة عنده زواج الجاني بالمجني عليها زواجا شرعيا.

ويرى الباحث أنه حسنا ما سلكه التشريعين البحريني والمصري من عدم شمول الجريمة أعلاه في نطاق الصلح الجنائي الخاص، كونها جريمة يفترض فيها قيام الجاني بالتخطيط المسبق ومراقبة المجني عليها، مستغلا ضعفها الجسدي بصفتها أنثى، الأمر الذي لا يستقيم منحه هذه الرخصة نحو وقف السير في إجراءات الدعوى الجنائية وزال ما لها من آثار في شأنه.

عاشرا: جريمة الزنا.

على غرار جرائم السب والقذف وخطف الإناث، انفرد التشريع الكويتي مقررًا جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص في جريمة الزنا المعاقب عليها في المادة (197) من قانون الجزاء، حيث أجاز للزوج المجني عليه في جريمة الزنا بالصلح الجنائي مع الزوج الزاني شريطة القبول بالمعاشرة الزوجية كما كانت، ويتفق الباحث مع النهج الذي تبناه التشريعان البحريني⁽³⁾ والمصري⁽⁴⁾ في عدم شمول جريمة الزنا تحت مظلة إجراء الصلح الجنائي، بوصفها من الجرائم التي قرر كلا التشريعين فيها جواز التنازل عنها، على عدها من الجرائم المقيد تحريكها بشكوى من المجني عليه.

(1) نصر الله والسماك، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص352).

(2) نصت المادة (182) من قانون الجزاء على أن "إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا بإذن من وليها وطلب الولي عدم عقاب الخاطف، لم يحكم عليه بعقوبة ما".

(3) نصت المادة (15) من قانون الإجراءات الجنائية على أن "لا يجوز رفع الدعوى الجنائية إلا بناءً على شكوى شفوية أو كتابية من المجني عليه أو وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم الآتي: (أ) الزنا المنصوص عليه في المادة (316) من قانون العقوبات ...".

(4) قضت محكمة النقض المصرية على أنه " ... لما كان ذلك، وكان المشرع قد أجاز بما نص عليه في المادة العاشرة من قانون الإجراءات الجنائية للزوج الشاكي في دعوى الزنا أن يتنازل عن شكواه في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم بات غير قابل للطعن بالنقض ورتب على التنازل انقضاء الدعوى الجنائية... " طعن رقم (7586) لسنة (66) قضائية، صادر بجلسة 17 نوفمبر 2005، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>

إحدى عشر: جرائم التهديد.

أجاز التشريع البحريني إجراء الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه في بعض جرائم التهديد ⁽¹⁾، ومنها جريمة تهديد الغير بالسلاح، جريمة تهديد الغير بارتكاب جريمة، متى كان ذلك كتابة أو شفاهة بواسطة شخص آخر، وجريمة من حمل آخر بطريق التهديد على تسليم نقود أو أشياء أخرى، وإذا كان التهديد بإفشاء أو إسناد أمور خادشه للشرف عد ذلك ظرفاً مشدداً في الجريمة، والمعاقب عليها -على التوالي- في المواد (362) الفقرة (1)، (363) الفقرة (1)، و(390) من قانون العقوبات كما وقرر التشريع الكويتي جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص في جرائم التهديد المعاقب عليها في المادة (173) من قانون الجزاء، سواء أكان التهديد كتابياً، أم شفويًا، أم عن طريق الأفعال، شريطة أن يصيب التهديد النفس أو السمعة أو المال، وتشمل المادة السابقة صورة التهديد بالقتل.

وعلى الرغم من أن جرائم التهديد لها أثر في نفوس الأفراد مما يولد من خشية في قلوبهم واضطراب في حياتهم، لاسيما عندما يكون التهديد بالسلاح أو بارتكاب جريمة معينة، إلا أنها تبقى ضمن طائفة جرائم الجнг التي ينحصر أثرها في الأغلب الأعم على الجاني والمجني عليه.

الفرع الثاني

نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص في الجرائم التي محلها الأموال

أجازت النظم الإجرائية المقارنة إجراء الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه في بعض الجرائم التي محلها الأموال ⁽²⁾، والمتمثلة في الجнг المتعلقة بجريمة السرقة، وجنگ النصب أو الاحتيال وخيانة الأمانة، وجنگ التخريب والإتلاف ونقل الحدود، بالإضافة إلى جنگ انتهاك حرمة ملك الغير، والجنگ التي محلها الشيك والتي يمكن إيجازها على النحو الآتي:

(1) تُعرف جريمة التهديد على أنها "كل قول أو كتابة أو فعل من شأنه إلقاء الرعب والخوف في قلب الشخص المهدد من ارتكاب الجاني لجريمة ضد النفس أو المال أو السمعة". للمزيد: المرصفاوي، شرح قانون الجزاء الكويتي "القسم الخاص" (ص179).

(2) تُعرف الجرائم التي محلها الأموال بأنها الجرائم التي تمس الحقوق العينية (حق الملكية وحق الحياة) بالمرتبطة الأموال المنقولة، والتي يهدف الجاني غالباً من الاعتداء عليها الاستيلاء على مال الغير وحرمان صاحبه منه نهائياً. للمزيد: الهيبي، شرح قانون العقوبات البحريني (ص377).

أولاً: الجنب المتعلقة بجرائم السرقة وما في حكمها أو المتعلقة بها.

أجاز التشريع البحريني إجراء الصلح الجنائي الخاص في جريمة السرقة⁽¹⁾ المقررة بالمادة (381) من قانون العقوبات، حيث منح هذه الرخصة في أضيق الحدود وفي الحالات التي لا تكون فيها الجريمة مرتبطة أو مقترنة بعوامل خاصة أو ظروف مشددة⁽²⁾، في حين أجاز التشريع الكويتي في المادة (240) بدلالة المادة (109) من قانون أصول الإجراءات والمحاكمات الجزائية إجراء الصلح في جرائم السرقة والتي يكون فيها المجني عليه من أصول الجاني أو فروعه أو زوجه⁽³⁾، وبمعنى آخر فقد قضى واضع القانون بتقرير الصلح الجنائي في جرائم السرقة كافة أيًا كانت طبيعتها شريطة أن يكون المجني عليه من أصول الجاني فروعه أو زوجه⁽⁴⁾.

وحقيقة الأمر، أن جواز إجراء الصلح الجنائي في مطلق جرائم السرقة يعد مسلكاً غير محمود؛ ذلك أن القانون أعلاه لم يحدد نطاق جرائم السرقة، إذ يستوي في ذلك أن تكون من قبيل الجنب، أو من قبيل الجنابات⁽⁵⁾، وهو أمر يتعارض مع الأهداف والغايات التي يرمي الصلح إلى تحقيقها، فضلاً على

(1) نصت المادة (373) من قانون العقوبات في التشريع البحريني على أن "تقع جريمة السرقة باختلاس مال منقول مملوك للغير بنية التملك".
(2) نصت المادة (380) من قانون العقوبات في التشريع البحريني على أن: "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر إذا وقعت السرقة: (1) في أحد الأماكن المعدة للعبادة أو المسكونة أو المعدة للسكنى أو في أحد ملحقاتها. (2) أو في إحدى وسائل النقل أو في محطة أو ميناء أو مطار. (3) أو ليلاً (4) أو بطريق التسور أو الكسر من الخارج أو باستعمال مفاتيح مصطنعة أو صحيحة بغير موافقة صاحبها. (5) أو من شخص يحمل سلاحاً. (6) أو من شخص انتحل صفة عامة أو كاذبة أو ادعى أنه قائم أو مكلف بخدمة عامة. (7) أو من شخصين فأكثر. (8) أو من أحد العاملين في المكان الذي يعمل به أو إضراراً بمتبوعه. (9) أو أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء. (10) أو على مال مملوك لإحدى الجهات الوارده ذكرها في المادة (107). (11) أو على ماشية أو دابة من دواب الركوب أو الجر أو الحمل. وإذا اجتمع أكثر من ظرف من الظروف السابقة ضوعفت العقوبة في حديها".

(3) ولعل ما يدل على هذا ما جاءت به محكمة التمييز الكويتية وقررت على أن "... لما كان ذلك، وكانت جريمة السرقة عن طريق استعمال العنف التي دين بها الطاعن - الذي لا يدعى أنه من أصول أو فروع المجني عليه - ليست من بين الجرائم المنصوص عليها في المادة 240 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والتي يجوز فيها للمجني عليه التصالح مع الجاني والعفو عنه، فإن التنازل الصادر من الأخير يكون غير ذي أثر...". طعن رقم (462) لسنة 2013، صادر بجلسة 3 فبراير 2012، منشور في الموقع الإلكتروني للبوابة القانونية الرسمية (دولة الكويت): <http://www.law.gov.kw>

(4) عبد الغني، د. سمير (2007)، شرح قانون الجزاء الكويتي "القسم الخاص": جرائم الاعتداء على المال، دار الكتب القانونية، مصر (ص388) / المرصفاوي، شرح قانون الجزاء الكويتي (ص302).

(5) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص60).

أن القانون قد اشترط عند إجراء الصلح الجنائي أن يكون المجني عليه أحد أصول أو فروع أو زوج الجاني، إلا أنه لم يحدد درجة لهذا الأصل أو الفرع.

كما قرر التشريع البحريني جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص في الجريمة الملحقة بجريمة السرقة الواردة في المادة (385) من قانون العقوبات، والتي تماثل ما جاءت به المادة (323 مكرراً "أولاً") من قانون العقوبات المصري، وذلك في حال قيام الجاني باستعمال سيارة أو دراجة بخارية أو أي آلية متحركة بغير إذن أو موافقة مالكها أو صاحب الحق في استعمالها.

ويلاحظ أن العلة التي ابتغاها التشريعان البحريني والمصري من جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص في نطاق هذه الجريمة، مرده أن الجاني لم تكن لديه نية الاستيلاء وسرقة السيارة أو الدراجة أو نحوها، بل أن الفعل الجرمي المرتكب هو استعمال تلك الآلة المتحركة بغير موافقة أو إذن صاحبها دون نية التملك، إذ حسناً فعل التشريعان عندما أجازا الصلح الجنائي في هذا النطاق؛ نظراً لبساطة أثر هذه الجريمة ومحدوديته على المجتمع (1).

وقد أجاز التشريع البحريني والتشريع الكويتي و التشريع المصري إجراء الصلح الجنائي الخاص في الجنب المقررة في المادة (386)، والمادة (242) والمادة (324 مكرراً) على التوالي، والمتمثلة في امتناع الجاني عن دفع المستحق عليه في حال ما تناول طعاماً أو شرباً أو ما في حكمه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر عربة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة؛ إذ لا يخرج تسويع مشروعية إجراء الصلح الجنائي في هذا النوع من الجرائم بوصفها محدودة الأثر بين الجاني والمجني عليه؛ إذ في الغالب ما يميل المجني عليه للصلح الجنائي مع الجاني متى ما دفع المستحق عليه بطريقة ودية (2).

(1) العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص102).

(2) المرجع السابق (ص104).

وفي سياق متصل، أجاز التشريع المصري في المادة (18) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية بإجراء الصلح الجنائي في الجنحة المقررة في المادة (321 مكرراً) والمتمثلة في حيازة شيء أو حيوان فاقد ولم يردده إلى صاحبه أو مقر الشرطة أو جهة الإدارة متى ما تيسر له ذلك، والجنحة المقررة في المادة (323) من القانون نفسه والمتمثلة في اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً.

ويرى الباحث، وإن كان مسوّغاً جواز الصلح الجنائي في جنحة حيازة شيء أو حيوان فاقد ولم يردده إلى صاحبه أو مقر الشرطة أو جهة الإدارة متى ما تيسر له ذلك، بوصفها جريمة ترتكب في غالب الأمر على محض الصدفة، ولا تتم عن شخصية إجرامية ولا تشكل عدواناً جلياً على المجتمع، إلا أنه من غير الصواب تقرير الصلح الجنائي في جنحة اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً، وجنحة اختلاس الأشياء المرهونة ممن رهنها، ذلك أن من الواجب على الأفراد احترام القرارات والأوامر الصادرة من الجهات القضائية والإدارية التي أوقعت الحجز.

كما وانفرد التشريع الكويتي، دون التشريع البحريني والتشريع المصري، وفقاً لما قرره المادة (240) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في شمول جريمة ابتزاز مال الغير، والمعاقب عليها في المادة (228) من قانون الجزاء، من الجرائم التي يجوز إجراء الصلح الجنائي الخاص، وهي في حقيقتها من الجرائم الملحقة بجريمة السرقة، بوصف أن موضوعها واقع على مال منقول مملوك للغير⁽¹⁾.

ثانياً: الجнг المتعلقة بجرائم النصب والاحتيال وخيانة الأمانة.

جرم وعاقب التشريع البحريني في المادة (391) من قانون العقوبات على فعل الاحتيال⁽²⁾، عاذاً إياه استيلاء على مال منقول أو سند أو إلى توقيع هذا السند أو إلى إلغائه أو إتلافه وذلك بالاستعانة بطريقة احتيالية، أو باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة، أو بالتصرف في عقار منقول غير مملوك

(1) عبد الغني، شرح قانون الجزاء الكويتي "القسم الخاص": جرائم الاعتداء على المال (ص196).

(2) تُعرف جريمة النصب كما يسميها التشريع الكويتي والمصري، وجريمة الاحتيال كما يسميها التشريع البحريني على أنها سلب مال منقول مملوك للغير بنية تملكه، باتباع إحدى الوسائل الاحتيالية التي أوردها القانون، وتؤدي إلى خداع المجني عليه بحمله على تسليم ماله طواعية. الهيتي، الوجيز في شرح قانون العقوبات البحريني (ص513).

له، وليس له حق التصرف فيه، فيما جرم وعاقب التشريعين الكويتي والمصري على الجريمة نفسها في المادة (231) من قانون الجزاء شريطة أن يكون المجني عليه من أصول الجاني أو فروعه أو زوجه⁽¹⁾، والمادتين (340) و(366) من قانون العقوبات، على التوالي.

إلا أن ما يلاحظ على التشريع البحريني في المادة أعلاه أنها عدّت إذا كان محل الجريمة مالا أو سنداً للدولة أو إحدى هيئاتها العامة عد ذلك ظرفاً مشدداً؛ أي بمعنى أن المجني عليه حينها هي سلطة عامة وليس من آحاد الناس، وبالتالي لا يتصور في شأنها الصلح الجنائي الخاص، وإنما يلزم شمولها بأحكام التصالح الجنائي، على عد أن المجني عليه شخصاً اعتبارياً وليس طبيعياً.

ويضاف إلى ذلك أن التشريع البحريني في المادة (395) من قانون العقوبات قد جرم على جنحة خيانة الأمانة⁽²⁾ لكل من اختلس أو بدد مبالغ أو سندات أو أي مال آخر منقول إضراراً بأصحاب الحق عليه، متى كان قد سلم إليه على وجه الوديعة أو الإجارة أو الرهن أو عارية الاستعمال أو الوكالة، فيما جرم وعاقب التشريعان الكويتي والمصري على الجريمة نفسها في المادة (231) من قانون الجزاء، شريطة أن يكون المجني عليه من أصول الجاني أو فروعه أو زوجه⁽³⁾، والمادة (341) من قانون العقوبات على التوالي.

كما وقد شمل نطاق الصلح الجنائي في التشريع المصري على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها من مالكها المعين حارساً عليه، والمقررة في المادة (342) من قانون العقوبات، والتي تختلف عن الجريمة المقررة في المادة (323) من القانون نفسه، بوصف أن الأولى تستلزم أن يكون فعل الاختلاس

(1) عبد الغني، شرح قانون الجزاء الكويتي "القسم الخاص" (ص388) / المرصفاوي، شرح قانون أصول الإجراءات والمحاكمات الجزائية (ص119).

(2) تُعرف جريمة خيانة الأمانة على أنها استيلاء شخص على مال منقول بحوزته سلفاً، بناء على عقد ما حدده القانون، وخيانة الثقة التي أودعت فيه، بتحويل صفته من حائز إلى مدع بالملكية. للمزيد: الهيتي، الوجيز في شرح قانون العقوبات البحريني (ص623).

(3) عبد الغني، شرح قانون الجزاء الكويتي "القسم الخاص" (ص388) / المرصفاوي، شرح قانون أصول الإجراءات والمحاكمات الجزائية (ص119).

صادر من مالك المال بصفته حارساً عليه، في حين أن الثانية يكون فعل الاختلاس صادر من مالك المال شرط ألا يكون حارساً عليه.

ولا يستحسن الباحث شمول نطاق الصلح الجنائي في هذا النوع من الجرائم، على عدّ أن الجاني ما كان حارساً على المال إلا بموجب قرارات قضائية وإدارية، إلا أنه لم يحترم تلك الأمانة الموكلة له، فهو قد أخل بالتزاماته تجاه المجني عليه من جانب، وأمام الجهة القضائية والإدارية من جانب الآخر.

هذا وقد جرم وعاقب التشريعان البحريني والمصري في المادة (397) والمادة (323 مكرراً) من قانون العقوبات، على التوالي، جريمة قيام الجاني باختلاس مال منقول كان قد رهنه ضماناً لدين عليه أو على آخر، وأجازا الصلح الجنائي فيها، وذهب رأي في الفقه المقارن ⁽¹⁾ إلى أنه ولغرض ضمان وصيانة حقوق الدائن المرتهن، يستحسن عدم تقرير الصلح الجنائي في هذه الحالة، بوصفها جريمة تفترض قيام الجاني برهن شيء منقول ثم قام باختلاسه رغم أنه مرهون ضماناً لدين عليه، مما لا يستحق في هذه الحالة إلا اتباع طريق الدعوى الجنائية، بوصف أنه ما قام بهذا الجرم إلا متعمداً وعاقداً العزم إضراراً بالمجني عليه المرتهن ⁽²⁾.

ثالثاً: الجنب المتعلقة بجرائم التخريب والإتلاف ونقل الحدود.

أجاز التشريع البحريني الصلح الجنائي الخاص في جرائم الجنب المعاقب عليها في المادة (409) الفقرة (1) من قانون العقوبات، والتي تجرم كل من هدم أو أتلّف أموالاً ثابتة أو منقولة أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطّلها بأيّ طريقة، والمادة (410) من القانون نفسه التي جرمت قطع أو اقتلاع أو إتلاف الشجر، أو إتلاف زرع قائم أو أي نبات أو حقل مبذور أو بث نبات ضار فيه، أو إتلاف آلية

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص388).

(2) يرى الباحث أنه مع كامل التقدير للتسويع الذي ساقه معارضو عدّ جريمة قيام الجاني باختلاس مال منقول كان قد رهنه ضماناً لدين عليه أو على آخر من الجرائم التي يجوز الصلح الجنائي الخاص فيها، إلا أن طبيعة هذه الجريمة لا تخرج عن نطاق العلاقات الشخصية بين المتهم والمجني عليه، ويكون أثر العدوان الواقع على الأخير في نطاق ضيق ذو أثر محدود، فضلاً على أنه في جميع الأحوال يجوز للمجني عليه عدم إجراء الصلح الجنائي مع المتهم وبالتالي سوف تستمر الإجراءات الجنائية في مواجهته نحو استصدار حكم جنائي في الدعوى الجنائية الماثلة.

زراعية أو أداة من أدوات الزراعة، أو جعلها غير صالحة للاستعمال بأيّ طريقة، والمادة (411) من القانون نفسه والتي تعاقب كل من قتل عمدًا وبدون مقتضٍ دابة من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو ماشية من المواشي، وكذلك من أعدم أو سم سمكًا من الأسماك الموجودة في مورد ماء أو حوض.

كما أجاز التشريع نفسه الصلح الجنائي الخاص في جرائم الجرح المعاقب عليها في المادة (413) من قانون العقوبات والتي تجرم من أتلف أو نقل أو أزال محيط أو علامة معدة لضبط المساحات أو لتسوية الأراضي أو لتعيين الحدود أو للفصل بين الأملاك والجهات المستغلة، بالإضافة إلى ما قرره المادة (415) من القانون نفسه، والتي تجرم من قتل أو سم عمدا وبدون مقتضٍ مجموعة من النحل أو حيوانًا مستأنسًا أو داجنًا، أو أضر به ضررًا جسيمًا من غير ما ورد في المادة (411) من نفس القانون. أما بالنسبة للتشريع الكويتي فقد قررت المادة (240) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية جواز الصلح الجنائي في الجرائم المتعلقة بانتهاك التخريب والإتلاف الواقع على أملاك الأفراد والمقررة في المواد (249)، (250)، و(251) من قانون الجزاء ⁽¹⁾.

وبخصوص التشريع المصري، فقد أجازت المادة (18) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه في جرائم الجرح المعاقب عليها في المادة (356) من قانون العقوبات والمتعلقة بتجريم كسر أو تخريب الآلات الزراعية، والمادة (358) من القانون نفسه، والتي جرمت إتلاف المحيطات أو نقل أو إزالة الحدود، والمادة (360) من نفس القانون التي جرمت الحريق غير العمدى، والمادة (361) الفقرتين (1) و (2) والمتعلقة بتجريم الإتلاف العمدى للأموال الثابتة أو المنقولة.

ويلاحظ مما سبق أن التشريع البحريني قد أجاز الصلح الجنائي في بعض الجرائم التي تتسبب في إلحاق التلف بالشجر أو الزرع (المادة 410 من قانون العقوبات)، وبعض الجرائم المتعلقة بالقتل العمد

(1) المرصفاوي، شرح قانون أصول الإجراءات والمحاكمات الجزائية (ص120).

لدواب الركوب أو الجر أو الحمل أو للماشية أو من أعدم أو سمم الأسماك (المادة 411 من قانون العقوبات)، في حين أن التشريع المصري ووفقاً لما ورد في المادة (18) مكرراً (أ) لم يجرز على الإطلاق الصلح الجنائي في نطاق هذه الجرائم.

ولعل اختلاف نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص في هذا النوع من الجرائم بين نظام قانوني وآخر، يرجع إلى خصوصية فعل التجريم في ضمن السياسة الجنائية داخل الدولة؛ ذلك أنه ونظراً لما توليه الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة واستخدامها في الحياة اليومية من أهمية خاصة في مصر، بحيث يعيش الكثير من الأفراد على هاتين المهنيتين، فإنه من البديهي ألا يجيز التشريع المصري الصلح الجنائي في مثل هذه الحال، ونقيض ذلك ما هو الحال في البحرين والكويت، فإن الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة ليست بمنزلة عصب للحياة كما هو الحال في غيرهما من الدول، بالتالي من المقبول أن يجيز التشريعان البحريني والكويتي الصلح الجنائي الخاص في نطاق تلك الجرائم.

رابعاً: الجناح المتعلقة بجرائم انتهاك حرمة ملك الغير.

جرمت وعاقبت المادة (361) الفقرة (1) من قانون العقوبات في التشريع البحريني على من دخل مكاناً مسكوناً أو معداً للسكن أو أحد ملحقاته أو محلاً معداً لحفظ المال أو عقاراً، خلافاً لإرادة صاحب الشأن وفي غير الأحوال المبينة في القانون، وكذلك من بقي فيه خلافاً لإرادة من له الحق في إخراجه، أو وجد مختفياً عن أعين من له هذا الحق.

وفي السياق نفسه، جرمت وعاقبت المواد (254-256) من قانون الجزاء في التشريع الكويتي على كل من دخل عقارات في حيازة آخر قاصداً منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه، وكل من دخل مكاناً مسكوناً أو معداً للسكنى دون رضا حائزه قاصداً منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه، كل حائز لعقار بغير حق استعمل العنف لمنع الحائز القانوني من وضع يده (1).

(1) المرصفاوي، شرح قانون أصول الإجراءات والمحاكمات الجزائية (ص120).

وعلى المسلك نفسه جرمت وعاقبت المواد (369-371) والمادة (373) من قانون العقوبات في التشريع المصري على دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه، ودخول بيت مسكون أو معد للسكن بقصد منع الحيازة بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه، وعلى اختفاء الجاني عن أعين من لهم الحق في إخراجه من المسكن، وعلى عدم خروج الجاني من الأرض الزراعية أو الفضاء أو المباني بناء على تكليف من له الحق في إخراجه.

هذا وانتقد الفقه المقارن ⁽¹⁾ مسلك التشريعات التي أدرجت جريمة انتهاك حرمة ملك الغير ضمن مظلة الجرائم التي يجوز فيها إنهاء الدعوى الجنائية عن طريق الصلح الجنائي، بحجة أنها تمس على نحو مباشر حق الفرد في التملك والحيازة؛ إذ ونظرًا للزيارة الإقبال على البيع والشراء في المجال العقاري فإن من المحتم حماية هذا الحق وصونه؛ لذا فإن لم يوفر القانون تلك الحماية دعا ذلك أصحاب الملك لحماية ممتلكاتهم بأنفسهم وهو أمر يخل بالنظام العام ويفقد الأفراد احترامهم للقانون.

وعلى هذا الأساس يرى المسلك السابق -وهو ما يميل إليه الباحث- أن من غير المقبول جواز إجراء الصلح الجنائي في نطاق هذه الجرائم بوصف أن ارتكابها يهدد حق الفرد في التملك والحيازة، ويساهم في الإخلال بالنظام العام ويُفقد الأفراد احترامهم للقانون، والذي لربما يكون الصلح حينها تحت تهديد وإكراه الجاني للمجني عليه في إنهاء الدعوى الجنائية.

خامسًا: الجرح التي محلها الشيك.

أجاز التشريعان البحريني والمصري ⁽²⁾ إجراء الصلح الجنائي الخاص في الجرائم التي محلها الشيك، دون لزوم وفاء المتهم (المدين) بقيمته للمجني عليه (الدائن)، كأصل عام، وفي مقابل ذلك، أورد

(1) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص170).

(2) نصت المادة (393) الفقرة (5) من قانون العقوبات في التشريع البحريني على أنه "وللمجني عليه أو وكيله الخاص ولورثته أو وكيلهم الخاص في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أن يطلبوا من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال، وفي أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات الصلح مع المتهم، ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية إذا كانت الدعوى أمام المحكمة أو الأمر بالأمر بآلا وجه لإقامة الدعوى إذا كان الأمر قيد التحقيق لدى النيابة العامة. وإذا ثبت قيام الجاني بالوفاء بقيمة الشيك بعد الحكم عليه نهائياً فيجوز لقاضي التنفيذ أن يأمر بوقف

التشريع البحريني حكماً خاصاً استوجب من خلاله إمكانية الصلح الجنائي الخاص ولو صدر حكم قضائي بات في الدعوى، شريطة الوفاء بقيمة الشيك محل الجريمة، أما عدا ذلك فيستوي أن يكون الصلح الجنائي بمقابل قيمة الشيك أو أقل مقداراً أو أكثر أو من دون ذلك، على عدّ أن النص محل المشروعية قد جاء مطلقاً، والمطلق يجري على عمومته ما لم يقيد بنص (1).

أما بشأن التشريع الكويتي لم تمنح قواعده الإجرائية أو القوانين الأخرى رخصة إجراء الصلح الجنائي الخاص في نطاق هذه الجرائم (2)، إلا أن المادة (237) من قانون الجزاء قد أجازت للمحكمة وقبل صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية الحق في إعفاء المتهم من العقاب إذا أثبت وفاءه بقيمة الشيك، كما وأجازت أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة بعد صدور الحكم النهائي في الدعوى الماثلة (3).

وخلافاً لما سبق، ذهب رأي في الفقه المقارن (4) إلى عدّ أن الصلح الجنائي في الجرائم التي يكون محلها الشيك، ويقع لزماً وفاء المتهم بقيمته لترتيب أثر انقضاء الدعوى الجنائية، هو ليس صلحاً بالمعني الفني الدقيق، بل هو من قبيل العفو أو الصفح، على عدّ أن مقابل الصلح الجنائي لا يعدو وصفه التزاماً على المتهم (المدين) يشغل ذمته المالية ويوجبه القانون الوفاء به لمصلحة المجني عليه (الدائن).

تنفيذ العقوبة المقضي بها بناء على طلب المحكوم عليه أو من نيابه، ويعرض الطلب على قاضي التنفيذ المختص خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه".

تنص المادة (534) الفقرة (4) من القانون رقم (17) لسنة 1999 بإصدار قانون التجارة في التشريع المصري على أنه "وللمجني عليه ولوكيله الخاص في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال وفي أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر وتأمر النيابة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح أثناء تنفيذها ولو بعد صيرورة الحكم باتاً"

(1) بالرغم من أن التشريع البحريني نظم الأحكام المتعلقة بالشيك بعده أحد الأوراق التجارية في المواد (446-491) من المرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987 بإصدار قانون التجارة إلا أنه لم يضع له تعريفاً بل اكتفى ببيان شروطه وأحكامه، إلا أن الفقه المقارن عرف الشيك على أنه: أمر كتابي صادر من صاحب الحساب (الساحب) إلى المسحوب عليه (المصرف) يتضمن دفع مبلغ معين إلى شخص ثالث (المستفيد) مقداره القيمة الواردة فيه بمجرد الاطلاع عليه. للمزيد: الهيئي، الوجيز في شرح قانون العقوبات البحريني (ص582).

(2) وفي الأثر نفسه قضت محكمة التمييز الكويتية على أنه "... لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق ان الطاعن طلب إعفائه من العقوبة تأسيساً على أنه قد أوفى بكامل الشيك ... وكان الوفاء بقيمة الشيك قد تم قبل صدور الحكم النهائي في الدعوى، فإن هذه المحكمة تعد به وتعمل أثره القانوني، فتقضي بتمييز الحكم المطعون فيه وإعفاء الطاعن من العقوبة...". طعن رقم (740) لسنة 2009، صادر بجلسة 16

يونيو 2009، منشور في الموقع الإلكتروني للبوابة القانونية الرسمية (دولة الكويت): <http://www.law.gov.kw>

(3) عبد الغني، شرح قانون الجزاء الكويتي "القسم الخاص" (ص319).

(4) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص151).

ويرى الباحث أنه على فرض أن القانون استوجب وفاء المتهم بقيمة الشيك للمجني عليه، فإن ذلك لا يعني على الإطلاق نزع رداء الصلح الجنائي عن هذا العمل القانوني، بل إنَّ ممكن الوفاء يرجع لما لهذه الورقة التجارية من خصوصية، بوصفها تشكل عصبًا رئيسًا للمعاملات المالية في الدولة، وتمس على نحو وثيق بأمنها الاقتصادي، مما يستوِّغ في شأنه حالة التشدد ولزوم الوفاء الكامل بقيمته لكي يحقق الصلح الجنائي أثره نحو انقضاء الدعوى الجنائية (1).

وجدير بالتنويه، أنه حسناً فعل التشريع المصري في المادة (18) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية عندما أورد في عجز المادة أعلاه عبارة "... وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون"، بعد تعداد الجرائم التي يجوز فيها الصلح الجنائي الخاص، وهي عبارة لم ترد في الصياغة التي أقرها التشريع البحريني في المادة (21) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية.

وتكمن أهميتها في أنها تجعل من أي قانون خاص آخر يجيز إجراء الصلح الجنائي يستوجب أن تراعي أحكامه ما ورد في إطار القواعد الإجرائية العامة، بحيث أنه متى ما غفل القانون الخاص عن بيان شروط وأحكام وأثار الصلح الجنائي، فإنه يلزم الرجوع إلى القواعد العامة ذات الصلة، فيما ذهب رأي في الفقه المقارن (2) إلى عدّ أن النص أعلاه لم يكن بحاجة إلى ذكر هذه العبارة، بوصف أن القانون يملك وضع أيّ جريمة أخرى يجوز الصلح الجنائي الخاص فيها.

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص413).

(2) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص412)، نقلاً عن: الذهبي، د. إدوارد غالي (1999)، شرح تعديلات قانون الإجراءات الجنائية، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة (ص79).

المطلب الثاني

نطاق تطبيق التصالح الجنائي

يستمد التصالح الجنائي في النظم الإجرائية المقارنة مشروعيته مما قرره أحكام قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني⁽¹⁾ والتشريع المصري⁽²⁾، في حين خلا التشريع الكويتي ضمن قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية من الأخذ بهذا العمل الإجرائي، إلا أنه تقرر العمل به في القوانين الخاصة والتي سيأتي بيان بعضها على نحو لاحق، وعليه، سوف يخصص هذا المطلب لبيان حدود تطبيق التصالح الجنائي، مع حصر الجرائم محل تطبيق التصالح ضمن القواعد العامة المقررة في النظم الإجرائية المقارنة، وذلك في فرعين رئيسيين.

الفرع الأول

حدود تطبيق التصالح الجنائي

استقراءً من النصوص الواردة في النظم الإجرائية المقارنة، يلاحظ أنها أقرت حدود تطبيق التصالح الجنائي في طائفتين من الجرائم هما: المخالفات، وبعض الجنح البسيطة، اللتان سيأتي بيانهما تباعاً في فقرتين متتاليتين.

(1) نصت المادة (21) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية على أن "يجوز فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون أن يتم التصالح مع المتهم في المخالفات، وكذلك في الجنح التي يعاقب عليها بالغرامة أو جوازيًا بالحبس الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر، وعلى المتهم الذي يطلب التصالح أن يدفع مبلغًا ماليًا يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة، أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر إذا تم ذلك أمام النيابة العامة قبل إعلانه بالتكليف بالحضور أمام المحكمة، وإذا كان طلبه أمام المحكمة حتى قبل الفصل فيها بحكم باتٍ فعليه أن يدفع مبلغًا يعادل ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر".

(2) نصت المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية على أن "يجوز للمتهم التصالح في المخالفات وكذلك في الجنح التي لا يعاقب عليها وجوباً بغرامة أو التي يعاقب عليها جوازيًا بالحبس الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر. وعلى محرر المحضر أو النيابة العامة بحسب الأحوال أن يعرض التصالح على المتهم أو وكيله ويثبت ذلك في المحضر. وعلى المتهم الذي يرغب في التصالح أن يدفع، قبل رفع الدعوى الجنائية، مبلغًا يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقرر للجريمة، ويكون الدفع إلى خزنة المحكمة أو النيابة العامة أو إلى من يرخص له في ذلك من وزير العدل. ولا يسقط حق المتهم في التصالح برفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر، وذلك قبل صدور حكم في الموضوع. وتنقضي الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح، ولا يكون لهذا الانقضاء أثر على الدعوى المدنية".

الفقرة الأولى

حدود تطبيق التصالح الجنائي في جرائم المخالفات

أجازت النظم الإجرائية المقارنة إجراء التصالح الجنائي في عموم جرائم المخالفات ⁽¹⁾ دون استثناء، ولا يخرج من جواز التصالح فيها أي مخالفة معينة ⁽²⁾، على عدّ أن تلك النصوص أشارت إلى عموم المخالفات دون تقييد؛ نظرًا لمحدودية آثارها على الأفراد والمجتمع.

ونظرًا لأن عقوبة المخالفات هي الغرامات التي لا تزيد على خمسة دنانير في التشريع البحريني، ومائة جنيه في التشريع المصري، الأمر الذي يعني أن الغرامات هي العقوبة الأصلية في هذه الجرائم، وبالتالي فإن عمومية النص تجيز التصالح الجنائي في سائر المخالفات، ولو كانت الغرامة فيها عقوبة فرعية (تكميلية) ⁽³⁾، وسواء أكانت جريمة المخالفة المعاقب عليها بالغرامة قد وردت في قانون العقوبات، أم أي قانون عقابي آخر ⁽⁴⁾.

ومن جانب آخر، منح التشريع البحريني في المادة (280) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية ⁽⁵⁾

"لعضو النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل إصدار الأمر الجنائي في الجناح المعاقب عليها

(1) نصت المادة (99) من قانون العقوبات في التشريع البحريني على أنه "يعد مخالفة كل فعل أو امتناع يتقرر له جزاء مما نص عليه في المادة (103)، وذلك بمقتضى قانون أو مرسوم ملكي أو قرار وزاري أو قرار من البلدية المختصة"، في حين نصت المادة (103) من القانون نفسه على أن "جزاء المخالفات هو الغرامة التي لا تقل عن دينار ولا تزيد على خمسة دينار"، وقررت المادة (12) من قانون العقوبات في التشريع المصري على عدّ أن "هي الجرائم المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه"، في حين لم يورد التشريع الكويتي في قانون الجزاء أي إشارة إلى مفهوم المخالفات.

(2) العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص50).

(3) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص422).

(4) قسم التشريع البحريني في قانون العقوبات بالمواد (49-64 مكرراً) العقوبات على أنها أصلية وفرعية، والعقوبة الأصلية هي التي يحددها القانون كجزاء على الجرم المرتكب وتتمثل بعقوبة الإعدام والسجن المؤبد والمؤقت والتجريد المدني في (الجنايات) والحبس والغرامة والتجريد المدني في (الجناح)، في حين أن العقوبة الفرعية هي التي تكون لاحقة لعقوبة أصلية، وتكون إما تبعية تلحق بالجنايات بحكم القانون دون الحاجة تقرير القاضي عليها في حكمه، وإما تكميلية وهي جوازية للقاضي أن يطبقها في الحكم أو يتغاضى عنها. للمزيد: شنه، د. محمد (2006)، قانون العقوبات البحريني (القسم العام)، (الطبعة الثانية)، جامعة البحرين (ص244) / بونة، علم الجزاء الجنائي (النظرية والتطبيق) (ص40).

(5) ويقابلها في التشريع المصري ما نصت عليه المادة (325) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "لكل عضو نيابة، من درجة وكيل نيابة على الأقل، بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يصدر الأمر الجنائي في الجناح التي لا يوجب القانون الحكم فيها بالحبس أو الغرامة التي يزيد حدها الأدنى على ألف جنيه فضلاً عن العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف".

بالحبس جوازيًا مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة يزيد حدُّها الأدنى على ألف دينار، ويصدر الأمر بالغرامة التي لا تزيد على ألف دينار فضلاً عن العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف، ويكون إصدار الأمر منه وجوباً في المخالفات".

وعليه، ذهب رأي في الفقه المقارن ⁽¹⁾ إلى عدّ التصالح الجنائي في جرائم المخالفات والتي عقوبتها الغرامة أمراً أصبح عديم الجدوى مع وجود نظام الأوامر الجنائية ⁽²⁾، حيث أصبح للنيابة العامة إصدار الأوامر الجنائية على نحو وجوبي في جرائم المخالفات، وبالتالي لا مقام للتصالح الجنائي الاختياري أمام الأوامر الجنائية الوجوبية في طائفة هذه الجرائم.

ويرى الباحث، وإن صح القول بعدّ إصدار الأوامر الجنائية في المخالفات أصبح أمراً وجوبياً، إلا أنه لربما يتم التصالح على المخالفة محل الخصومة قبل إحالتها إلى النيابة العامة، وذلك أمام الجهة الإدارية المختصة أو جهة الضبطية القضائية، والتي عبر عنها التشريع المصري بمصطلح "محرر المحضر"، وعليه، فإن الأخذ بوجوب الأوامر الجنائية في المخالفات لا يقلل على الإطلاق من أهمية وجدوى اختيارية التصالح الجنائي، إذ كلاهما يرميان إلى تسهيل وتيسير الإجراءات الجنائية، وعدم إثقال النيابة العامة بالقضايا، الأمر الذي يؤدي إلى أن القضاء لن ينظر سوى الأوامر الجنائية المعترض عليها من قبل أطرافها ⁽³⁾، والتي لم يتم التصالح الجنائي بشأنها ⁽⁴⁾.

وتكمن الغاية التي حددت بالنظم الإجرائية المقارنة إلى تقرير جواز إجراء التصالح الجنائي في جرائم المخالفات والمعاقب عليها بالغرامة، بوصفها ترمي لتحقيق العدالة الناجزة، وتخفيف العبء عن القضاء،

(1) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص50).

(2) تُعرف الأوامر الجنائية على أنها أوامر قضائية تفصل في موضوع الدعوى الجنائية دون أن تسبقها إجراءات محاكمة وفقاً للإجراءات العامة المعتادة، وتستمد قوته بعدم الاعتراض عليه خلال الميعاد الذي يحدده القانون. للمزيد: حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص1151) وما بعدها / عثمان، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص789) وما بعدها / أحمد، خصخصة الدعوى الجنائية (ص88).

(3) نصت المادة (278) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "إذا حضر المعارض على الأمر الجنائي في الجلسة المحددة، تنظر الدعوى في مواجهته وفقاً للإجراءات العادية. وللمحكمة أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بعقوبة أشد من الغرامة التي قضي بها الأمر الجنائي. أما إذا لم يحضر تعود للأمر قوته، ويصبح نهائياً واجب التنفيذ".

(4) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص53).

وتقتصر أمد التقاضي في قضايا تتسم بالبساطة ولا تنبئ عن خطورة إجرامية في شخص الجاني، ولا يرتقي سلوكه إلى عدوانا آثما على المجتمع (1).

وعلى الرغم من أن التشريع المصري قد أجاز التصالح الجنائي في بعض المخالفات المعاقب عليها في قانون العقوبات، وهي جرائم العثور على حيوان مفقود واحتباسه بغير نية التملك، والمعاقب عليها في المادة (321) مكرراً الفقرة (2) من القانون نفسه، وبعض الجرائم المتعلقة بالمخالفات في الطرق العمومية، والمعاقب عليها في المواد (377-379) من القانون نفسه، إلا أن التشريعين البحريني والكويتي في قانون العقوبات وقانون الجزاء، على التوالي، لم يتطرقا إلى أي جرائم تعد من قبيل المخالفات في إطار القواعد العامة (2).

الفقرة الثانية

حدود تطبيق التصالح الجنائي في جرائم الجнг

أجازت النظم الإجرائية المقارنة في التشريع البحريني (3) والتشريع المصري (4) التصالح الجنائي في طائفة بعض الجنگ المعاقب عليها في قانون العقوبات في كليهما، وهو الأمر الذي يسهل معه تحديد

(1) مجلس النواب في مملكة البحرين (17 مارس 2020)، تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2019، المرافق للمرسوم رقم (21) لسنة 2019، معروض على جدول أعمال الجلسة (23) من دور الانعقاد العادي الثاني في الفصل التشريعي الخامس، منشور في الموقع الإلكتروني لمجلس النواب <https://www.nuwab.bh>

(2) إن سبب التباين بين التشريعين البحريني والكويتي من جانب، والتشريع المصري من جانب آخر، مرده أن الأول قد تنبأ في نظامهما القانوني التقسيم الثنائي للجرائم، وهي الجنایات والجنگ، حيث عبرت المادة (13) الفقرة (1) من قانون العقوبات في التشريع البحريني على أن "الجرائم إما جنایات وإما جنگ"، في حين قررت المادة (2) من قانون الجزاء في التشريع الكويتي على أن "الجرائم في هذا القانون نوعان: الجنایات والجنگ"، إلا أن التشريع المصري في قانون العقوبات، وبالتحديد في المادة (9) منه، عدّ أن "الجرائم ثلاثة أنواع: الأول: الجنایات. الثاني: الجنگ. الثالث: المخالفات".

(3) نصت المادة (50) من قانون العقوبات في التشريع البحريني أن الجنگ هي تلك الجرائم التي عقوبتها "... الحبس والغرامة التي يجاوز حدها الأقصى خمسة دينار والتجريد المدني الذي لا تزيد مدته على ثلاث سنين ولا تقل عن سنة واحدة".

(4) نصت المادة (5) من قانون الجزاء في التشريع الكويتي أن الجنگ هي: "... الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين".

نطاق هذه الجرح وبالتالي حصرها، في حين أن التشريع الكويتي ⁽¹⁾ وعلى الرغم من أنه لم يضع ضمن قواعده الإجرائية الإطار العام المنظم للتصالح الجنائي، إلا أنه قرر مشروعيته في إطار بعض الجرح المجرمة، والمعاقب عليها في إطار القوانين العقابية الخاصة الأخرى غير قانون الجرح.

واستقرأ مما تناولته التشريعات المقارنة يلاحظ أنها قد أجازت التصالح الجنائي وحصرته في جرائم الجرح التي تكون عقوبتها الغرامة فقط، أو الحبس جوازياً مع الغرامة على ألا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر، وبالتالي فإنه يخرج من نطاق التصالح الجنائي حينها الجرائم التي تكون من قبيل الجنائيات، والتي لا تصالح فيها على الإطلاق، كما أنه لا تصالح أيضاً في عموم الجرح.

وعليه، لا يجوز التصالح الجنائي إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي الحبس الوجوبي أيًا كانت مدته، أو الحبس الجوازي الذي تزيد مدته على ستة أشهر مع الغرامة، أو كانت العقوبة فرعية سواء أكانت تبعية، أم تكميلية وجوبية، أم جوازية، كما لا تصالح في نطاق التدابير الاحترازية، سواء أكانت تلك التدابير وجوبية، أم جوازية ⁽²⁾، وسواء أكانت الجريمة المقررة عمدية قوامها علم الجاني بالمكونات المادية والمعنوية للجريمة واتجاه إرادته الآثمة نحو إحداثها، أم جريمة غير عمدية بسبب خطأ فاعلها ⁽³⁾.

كما يلاحظ من تلك القواعد الإجرائية المقارنة أنها انتهجت أسلوباً مفاده تقرير القاعدة العامة للجرائم التي يجوز التصالح الجنائي فيها، دون أن تحدد ما هي النصوص القانونية للجرائم محل التصالح، على خلاف ما تقرر في شأن الصلح الجنائي الخاص، وهو ما يعني أنها وضعت معياراً عاماً لإجراء التصالح الجنائي، يتمثل في أن تكون العقوبة المقررة للجريمة هي الغرامة أيًا كان مقدارها، أو الحبس الجوازي الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر ⁽⁴⁾.

(1) نصت المادة (11) من قانون العقوبات في التشريع المصري على عدّ أن "الجرح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية: الحبس. الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه".

(2) المحلوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص427).

(3) للمزيد حول الجرائم العمدية وغير العمدية: شنه، قانون العقوبات البحريني (القسم العام) (ص201).

(4) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص50).

وفي مقابل ذلك، عدّ رأي في الفقه المقارن ⁽¹⁾ أن الأسلوب السابق قد اعتد بمقدار العقوبة المقررة قانونًا، وهي الغرامة أو الحبس الجوازي الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر، في حين أنه من الأولى -حسب هذا الرأي- أن يكون المعيار المتبع أكثر شمولًا في إطار مدى ارتباط الجريمة المرتكبة بمصالح الأفراد والمجتمع ومدى وصفها من الجرائم الواقعة على الأموال أو الأشخاص، ومدى تحقيق التصالح الجنائي للغايات المرجوة منه في إطار هذه الجرائم.

وعليه اقترح الرأي السابق إمكانية قيام التشريع بإيراد نص يفوض السلطة التنفيذية (الوزير المختص) بتحديد الجرح التي يجوز فيها التصالح الجنائي بعد أخذ رأي السلطة القضائية (النيابة العامة)، بوصف أن هذا الأسلوب يوفر قدرًا أكبر من المرونة في حذف أو إضافة أي من الجرح وفقًا لما يستلزمه الواقع العملي ومتطلبات التغيرات اليومية دون الحاجة إلى تعديل القانون.

ويرى الباحث ابتداءً أن الأخذ بالمقترح السابق سوف يحقق قدرًا أكبر من الفائدة العملية المرجوة من إجراء التصالح الجنائي، كما أن تطبيقه سوف يزيل أي تضارب أو تعارض من أن تكون الجريمة نفسها محلًا للصالح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي في آن واحد ⁽²⁾.

ولما كانت القواعد الإجرائية الجنائية تسعى لتحقيق موازنة بين ركيزتين أساسيتين: الأولى هو أن يكون القانون مصدر الإجراء الجنائي ويحدد نطاقه وشروطه والآثار المترتبة عليه (الشرعية الجنائية الإجرائية)، أما الثانية في الاعتراف للسلطة المختصة بالتحقيق في اتخاذ الإجراء الجنائي ضمن سلطتها التقديرية وما تستوجبه مقتضيات الملاءمة وفقًا لظروف الدعوى الماثلة ⁽³⁾.

(1) المرجع السابق (ص50).

(2) وعلى الرغم من أن المادة (21) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني أجازت الصلح الجنائي الخاص في الجرائم المنصوص عليها في المواد (290)، (305)، و(314)، (351)، (362) الفقرة (1)، (370)، (372)، و(386) من قانون العقوبات، إلا أن الجرائم السابقة تدخل أيضًا ضمن نطاق التصالح الجنائي المقرر في المادة (21) مكرراً من القانون الإجرائي نفسه.

(3) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص414).

وعلى الرغم من أن الرأي السابق قد أجاز استصدار قرار من الوزير المختص بعد أخذ موافقة المجلس الأعلى للقضاء بتحديد الجرح محل التصالح الجنائي والمقرر لها عقوبة الغرامة أو الحبس الجوازي الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر، وهو أمر يولد فوائد عملية وواقعية تصب في تحقيق الغايات والمسوّغات المنشودة من التصالح الجنائي، كما أنه يمنح السلطة القضائية (المجلس الأعلى للقضاء) سلطة تقديرية في ملاءمة ما يدخل من جرائم في نطاق التصالح من عدمه.

إلا أن التسليم بما سبق يعني ترجيح كفة مقتضيات الملاءمة لسلطة التحقيق والاثهام، على حساب قانونية الإجراء الجنائي، على عدّ أن الرأي السابق مبنيّ على فكرة قوامها أن يتولى نص القانون تحديد شروط التصالح الجنائي والأثر المترتب عليه، مع تفويض سلطة أخرى (السلطة القضائية والسلطة التنفيذية) مهمة تحديد ماهي الجرائم محل التصالح، وهو الأمر الذي يشكل مخالفة لأحد الشروط الموضوعية والمتمثل في وجوب مشروعية التصالح الجنائي؛ إذ إنّ الأخير لا يعني فقط أن يجيز نص القانون حق إجراء التصالح الجنائي بين أطرافه، وإنما يحدد النص نفسه أيضاً ماهي الجرائم المشمولة بهذا العمل الإجرائي.

ولما كان القانون هو المصدر الشرعي للإجراءات الجنائية وفقاً لقاعدة الشرعية الإجرائية، بالتالي لا يجوز حينها تنازل واضع القانون عن اختصاصه بتحديد قواعد الإجراءات الجنائية بجميع أنواعها إلى سلطة أخرى لاتصالها الوثيق بضمان حقوق الإنسان وحياته⁽¹⁾، وعليه إذا جاء القانون وفوض سلطة التنفيذ أو التطبيق في وضع قواعد إجرائية ذات مساس مباشر بحقوق وحيات الأفراد، فإنّ ذلك لا يخلو من شبهة مخالفة أحكام الدستور⁽²⁾.

(1) سرور، القانون الجنائي الدستوري (ص74).

(2) نصت المادة (32) الفقرة (أ) من دستور مملكة البحرين على أنه ".... ولا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في هذا الدستور، وإنما يجوز التفويض التشريعي المحدد بفترة معينة وبموضوع أو موضوعات بالذات، ويمارس وفقاً لقانون التفويض وشروطه".

وعلى الرغم من ذلك، أخذ التشريع البحريني ⁽¹⁾ الأخذ بفكرة تفويض السلطة التنفيذية (الوزير المختص) إصدار قرارات لتحديد الشروط والضوابط والإجراءات المتعلقة بالتصالح الجنائي وهي أحكام لا تخلو -حسب رأي الباحث المتواضع- من شبهة مخالفتها لمبدأ شرعية الإجراء الجنائي، الأمر الذي يُستحسن إعادة النظر فيه وفقاً للاعتبارات المذكورة سلفاً.

الفرع الثاني

محل تطبيق التصالح الجنائي

لا يستقيم بيان حدود نطاق تطبيق التصالح الجنائي، دون عرض الجرائم محل هذا العمل الإجرائي، حسبما وردت في التشريعات المقارنة، وذلك على نحو رئيس في نظمها الإجرائية، مع الاستئناس بما قرره قوانينها الخاصة في هذا الشأن، وذلك في ثلاث فقرات رئيسية.

الفقرة الأولى

الجرائم محل تطبيق التصالح الجنائي في التشريع البحريني

أولاً: التصالح في جرائم المخالفات.

استقراء مما قرره التشريع البحريني في قانون العقوبات، يلاحظ أن أحكامه لم تتضمن أي جرائم تُصنف على أنها من قبيل المخالفات، نظراً للتقسيم الثنائي الذي تبناه التشريع في شأن الجرائم، حيث ورد أغلب هذا النوع من الجرائم في القوانين الخاصة الأخرى.

(1) نصت المادة (56) من قانون المرور على أنه "... وتنظم بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير العدل والشئون الإسلامية والأوقاف حالات وشروط وإجراءات التصالح والجهة التي تتولاه".

ونصت المادة (40) من قانون تنظيم سوق العمل على أنه "يجوز، في غير حالة العود، التصالح في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (23) من هذا القانون ... وذلك كله وفقاً للضوابط والإجراءات التي يصدر بتحديدتها قرار من مجلس الإدارة ... وتنقضي الدعوى الجنائية وجميع آثارها بمجرد سداد مبلغ الصلح كاملاً".

كما نصت المادة (362) الفقرة (2) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2011 على أنه "وعلى محزّر المحضر بعد مواجهة المخالف بالمخالفة أن يعرض عليه التصالح ... وذلك كله وفقاً للضوابط والإجراءات التي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المعني بشئون التجارة، وتنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة لتلك الوقائع وجميع آثارها الجنائية بمجرد سداد مبلغ التصالح كاملاً".

ثانيًا: التصالح في بعض جرائم الجنج.

استقرأ مما قرره التشريع البحريني في المادة (21) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه يمكن

حصر الجرائم محل نطاق التصالح الجنائي، بدلالة الجرائم المقررة لها قانون العقوبات على النحو الآتي:

(1) جريمة إنشاء أو تأسيس أو إدارة أو الانضمام أو الاشتراك في جمعية أو هيئة أو منظمة دون

ترخيص (المادة 163).

(2) جريمة قيام موظف عام الأخذ من أحد الناس شيئاً بدون ثمن أو بثمن بخس (المادة 206).

(3) جريمة من أخبر إحدى الجهات الإدارية أو أحد المكلفين بخدمة عامة بأي طريقة عن وقوع

كارثة أو حادثة أو خطر وهو يعلم أنه لا وجود له (المادة 218).

(4) جريمة إهانة موظف عام أو مكلف بخدمة عامة (المادة 222).

(5) جريمة الحارس أو المكلف بالحفظ، ويتسبب بإهماله في وقوع إحدى الجرائم (المادة 229).

(6) جريمة قيام موظف مكلف بالبحث عن الجرائم أو ضبطها وأهمل أو أرجأ إبلاغ السلطات

المختصة بجريمة اتصلت بعلمه (المادة 230) الفقرة (2).

(7) جريمة من قام أثناء مزاولته مهنة طبية أو صحية بالكشف عن شخص وجدت به علامات تشير

إلى وفاته أو إصابته نتيجة جريمة ولم يبلغ السلطات العامة (المادة 231).

(8) جريمة من أبلغ السلطات عن جريمة يعلم أنها لم ترتكب، أو أدلى أمام تلك السلطات بمعلومات

غير صحيحة وهو يعلم بذلك (المادة 233).

(9) جريمة من أخفى أو استولى على سند بعد أن قدمه في دعوى قضائية (المادة 240).

(10) جريمة صنع أو حمل مطبوعات أو نماذج تشابه علامات أو طوابع البريد يسهل قبولها بدلاً من

الأوراق الصحيحة (المادة 261).

(11) بعض الجرائم المتصلة بتزييف العملة (المواد 265-267).

- (12) جريمة نقل أو الشروع في نقل مفرقات أو مواد قابلة للاشتعال بأي وسيلة مخالفاً للوائح أو الأنظمة الخاصة (المادة 289).
- (13) جريمة إزعاج الغير عمدًا (290).
- (14) جرائم الامتناع عن الإغاثة، المعاقب (المواد 304 - 305).
- (15) جريمة تناول المسكرات (المادة 306).
- (16) جريمة المقامرة (المادة 308).
- (17) جريمة من أقدم وبغرض عملي أو تعليمي، دون موافقة صاحب الشأن، على أخذ جثة أو إجراء جزء منها أو تشريحها أو استخدامها بأي وجه آخر لهذا الغرض (المادة 314).
- (18) جريمة تعريض طفل لم يبلغ السابعة من عمره، أو شخصاً عاجزاً عن حماية نفسه للخطر (المادة 320) الفقرة (1).
- (19) جريمة إجهاض المرأة نفسها بغير مشورة طبيب وبمعرفة (المادة 321).
- (20) جريمة التعرض لأنثى على وجه يخدش حياءها (المادة 351).
- (21) جريمة التحريض على الفسق في الطريق العام (المادة 354).
- (22) جريمة الدخول إلى مكان مسكون أو مُعد للسكن أو أحد ملحقاته أو محلٍ مُعد لحفظ المال أو عقارٍ، خلافاً لإرادة صاحب الشأن (المادة 362) الفقرة (1).
- (23) جريمة السب أو القذف بطريق الهاتف (المادة 366) الفقرتين (1-2).
- (24) جريمة النشر بإحدى طرق العلانية أخباراً أو صوراً أو تعليقات تتصل بأسرار الحياة الخاصة أو العائلية للأفراد ولو كانت صحيحة (المادة 370).
- (25) جريمة من قَصَّ أو أفشى رسالة أو برقية بغير رضا من أرسلت إليه أو استرق السمع في مكالمات هاتفية (المادة 372).

(26) جريمة الامتناع عن دفع المستحق عليه في حال ما تناول طعاماً أو شرباً أو في حكمه أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر عربة معدة للإيجار، مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة (المادة 386).

(27) جريمة من أرهاق أو عذب حيواناً أليفاً أو أساء معاملته (المادة 416).

الفقرة الثانية

الجرائم محل تطبيق التصالح الجنائي في التشريع الكويتي

أولاً: التصالح في جرائم المخالفات.

استقراء مما قرره التشريع الكويتي في قانون الجزاء، يلاحظ أن أحكامه لم تتضمن أي جرائم تُصنف على أنها من قبيل المخالفات، نظراً للتقسيم الثنائي الذي تبناه التشريع في شأن الجرائم⁽¹⁾، حيث ورد أغلب هذا النوع من الجرائم في القوانين الخاصة ذات الصلة، ولعل من أبرزها قانون المرور⁽²⁾.

ثانياً: التصالح في بعض جرائم الجнг.

على الرغم من أن التشريع الكويتي لم يضع ضمن قواعده الإجرائية الإطار العام المنظم للتصالح الجنائي، إلا أنه قرر جواز إجراءه في إطار بعض الجنگ المجرمة والمعاقب عليها في إطار القوانين العقابية الخاصة الأخرى غير قانون الجزاء.

حيث قررت المادة (144) من قانون حماية البيئة على أنه "... يجوز للوزير المختص أو من يفوضه في ذلك بناء على طلب أصحاب الشأن قبول الصلح في قضايا التلوث غير العمدي ... ويترتب على قبول الصلح انقضاء الدعوى الجزائية قبل المتهم".

(1) عبد العال، النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجنائية في قانون الجزاء الكويتي (ص108).

(2) نصت المادة (41) من المرسوم بالقانون رقم (67) لسنة 1976 في شأن المرور وتعديلاته على أنه "يجوز قبول الصلح مع المتهم الذي يرتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في المواد (33، 33 مكرراً، 34، 35، 36، 37) من هذا القانون، أو لائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له على الأسس التالية: ... ويكون السداد بالجهة التي تحددها الإدارة العامة للمرور خلال شهرين من تاريخ ارتكاب الفعل أو إعلان المتهم إذا كان تحرير المحضر قد تم في غيبته، ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجزائية وكافة آثارها".

كما أجاز قانون الجمارك في المادة (22) التصالح في بعض الجرائم الجمركية، والتي نصت على أنه "سلطة الجمارك -بناءً على طلب أصحاب الشأن كلهم أو بعضهم- أن تعقد مصالحة في قضايا التهريب سواء كان بالاستعاضة عن العقوبات التي نصت عليها المادة (20) من هذا القانون ...".

الفقرة الثالثة

الجرائم محل تطبيق التصالح الجنائي في التشريع المصري

أولاً: التصالح في جرائم المخالفات.

خلافًا لما سار عليه التشريعين البحريني والكويتي، فقد عرّف التشريع المصري في قانون العقوبات التقسيم الثلاثي للجرائم وهي الجنائيات والجنح والمخالفات، وعليه يمكن حصر المخالفات التي قرر فيها إجراء التصالح الجنائي ضمن نطاق قواعده الإجرائية، وهي جريمة العثور على حيوان مفقود، واحتباسه بغير نية التملك (المادة 321) مكرراً الفقرة (2) من قانون العقوبات، والجرائم المتعلقة بالمخالفات في الطرق العمومية (المواد 377-379) من قانون العقوبات.

ثانياً: التصالح في بعض جرائم الجنح.

استقراء مما قرره التشريع المصري في المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه يمكن حصر الجرائم محل نطاق التصالح الجنائي، بدلالة الجرائم الواردة في قانون العقوبات على النحو الآتي:

- (1) جريمة توسط موظف لدى القضاء لصالح أو إضراراً بأحد الخصوم (المادة 120).
- (2) جرائم إهانة أو التعدي على موظف عمومي أو مكلف بخدمة عمومية أثناء تأديته وظيفته أو بسببها (المادة 133) الفقرة (1)، و(المادة 136).
- (3) جريمة إهانة الغير بإحدى الوسائل المقررة قانوناً (المادة 134).
- (4) جريمة الهروب ممن قبض عليه بموجب القانون (المادة 138).
- (5) جريمة من هرب من حارس مكلف بحراسته إهمالاً منه (المادة 139) الفقرة (2).

- (6) جرائم فك الأختام الموضوعة للحفاظ بناء على صادر من السلطات المختصة (المادة 147)، و (المادة 150) الفقرة (1).
- (7) جرائم سرقة الأوراق أو المستندات المتعلقة بعمل السلطات المختصة (المادة 151).
- (8) الجرائم المتعلقة باختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها بدون حق (المواد 157-158).
- (9) جريمة تعطيل المخابرات التلغرافية أو التلغونية (المادة 163).
- (10) الجرائم المتصلة بتعطيل المواصلات (المادة 170) الفقرتين (1) و (2)، و (المادة 172).
- (11) الجرائم التي تمس هيبة أو سلطة القضاء أو تؤثر عليه (المواد 186-187).
- (12) جريمة نشر أخبار بشأن تحقيق في خصومة قضائية (المادة 193).
- (13) الجرائم المتصلة بالعمليات المزورة أو المقلدة (المادة 204) و (المادة 204) مكرراً (أ).
- (14) الجرائم المتصلة بالتزوير (المواد 218-2019).
- (15) الجرائم بالمتصلة بالاتجار في الأشياء الممنوعة وتقليد العلامات (المادة 228) و (المادة 229) و (المادة 229) مكرراً.
- (16) جريمة القتل الخطأ (المادة 238) الفقرة (1).
- (17) جريمة تعريض طفل لم يبلغ سنه سنتين للخطر (المادة 287).
- (18) جنحة سر إفشاء العاملين في القطاع الصحي لسر أو تمنوا عليه بمقتضى عملهم (المادة 310) الفقرة (1).
- (19) جريمة الامتناع عن دفع المستحق عليه في حال ما تناول طعاماً أو شراباً، أو في حكمه، أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه، أو استأجر عربة معدة للإيجار، مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة (المادة 324) مكرراً.
- (20) جريمة تهديد الغير (المادة 327) الفقرة (4).

- (21) الجرائم المتصلة بالنصب وخيانة الأمانة (المادة 339).
- (22) الجرائم المتصلة بتعطيل المزادات والغش في المعاملات التجارية (المادة 344).
- (23) جريمة قتل أو تسميم حيوان من الحيوانات المستأنسة بدون مقضى (المادة 357).
- (24) جريمة إتلاف المحيط أو نقل أو إزالة الحدود (المادة 358).
- (25) الجرائم المتصلة بالتخريب والإتلاف (المادة 360) و (المادة 361) الفقرة (1).
- (26) جريمة التواجد في أحد المحلات متخفيا عن الأعين (المادة 371).
- (27) جريمة انتهاك حرمة ملك الغير (المادة 373).

المبحث الثاني

شروط تطبيق الصلح الجنائي

تمهيد وتقسيم:

يُعدُّ الصلح الجنائي بمفهومه العام عملاً قانونياً رضائياً واستثنائياً، ويعد خروجاً عن الأصل العام والمتمثل في السير بالدعوى الجنائية حسب الإجراءات المرسومة لها في القانون، الأمر الذي يحتم ألا يتم التوسع في تقرير هذا الاستثناء إلا في حدود الشروط التي رسمها القانون محل المشروعية.

واستقراء مما قرره النظم الإجرائية المقارنة يلاحظ أنها حددت شروط الصلح الجنائي، وبينت الإجراءات القانونية اللازمة؛ ليحقق أثره، والتي يمكن تقسيمها من حيث المضمون على أنها شروط موضوعية تمس جوهر الإجراء، في حين أن الأخرى منها هي شروط شكلية تحدد الطرق الواجب اتباعها لكي يكون هذا العمل الإجرائي نافذاً.

ومن خلال هذا المبحث سوف يستعرض الباحث شروط تطبيق الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي في النظم الإجرائية المقارنة، وذلك في مطلبين رئيسين: يخصص الأول لبيان الشروط الموضوعية للصلح الجنائي، ويليه الآخر لعرض الشروط الشكلية ذات الصلة بهذا الإجراء.

المطلب الأول: الشروط الموضوعية لتطبيق الصلح الجنائي.

المطلب الثاني الشروط الشكلية لتطبيق الصلح الجنائي.

المطلب الأول

الشروط الموضوعية لتطبيق الصلح الجنائي

لكي يحقق الصلح الجنائي بصورتيه أثره القانوني ويكون نافذاً في مواجهة الكافة، استلزمته النظم الإجرائية المقارنة جملة من الشروط الموضوعية اللازم توافرها فيه، وهي مستمدة من النص نفسه الذي منح الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي مشروعيته القانونية، وعليه يأتي بيان تلك الشروط الموضوعية في ثلاثة فروع متتالية.

الفرع الأول

شرط المشروعية في تطبيق الصلح الجنائي

تُعَدُّ مشروعية الصلح الجنائي بصورتيه، سواء أكان صلحاً جنائياً خاصاً، أم تصالحاً جنائياً، هو شرطاً لازم وحتمياً لكي يحقق هذا الإجراء الجنائي آثاره القانونية المترتبة وصولاً لانقضاء الدعوى الجنائية، ولعل حتمية وجود نص القانون الذي يجيز مشروعية هذا العمل مرده إلى أن هذا الإجراء ما هو إلا سبيل استثنائي عن مباشرة الدعوى الجنائية والسير فيها، الأمر الذي يستوجب لتقريره عن الأصل العام وجود نص صريح يجيزه ويضفي عليه صفة المشروعية القانونية⁽¹⁾.

وبمفهوم المخالفة فإن صلح المتهم والمجني عليه، أو تصالح المتهم مع السلطة المختصة، في الجرائم التي لا يكون قد قرر القانون فيها جواز الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي، الأمر الذي يجعل من هذا الإجراء كأن لم يكن، حتى وإن أقر المتهم والمجني عليه بحصوله، أو قام المتهم بسداد مقابل التصالح للسلطة المختصة، ففي الحالتين لا يكون الصلح الجنائي منتجاً وناظراً ومحدثاً لآثاره القانونية⁽²⁾.

(1) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص93).

(2) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص203).

وبالتالي إذا كانت قاعدة الشرعية الجنائية "لا جريمة ولا عقوبة بدون نص القانون" نطاقها القواعد الموضوعية، في حين أن قاعدة "لا إجراء في الدعوى بدون نص القانون" نطاقها القواعد الإجرائية، فإنه يمكن القول في مجال الصلح الجنائي إنه "لا صلح أو تصالح دون نص القانون"، وتأييداً لذلك تواترت أحكام القضاء المقارن⁽¹⁾ على عدّ أنه لا أثر للصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي مالم يكن هناك نص قانوني يقضي به.

وفي جميع الأحوال فإن العبرة في تحديد مدى عدّ الجريمة محل الخصومة أو الدعوى الجنائية من الجرائم التي يجوز فيها الصلح الجنائي هو تكييف محكمة الموضوع للواقعة محل الجريمة، ومن ثم فإن الوصف والقيّد المعد من النيابة العامة لا يلزم محكمة الموضوع في هذا الشأن⁽²⁾.

ولربما يثور التساؤل حول مدى إمكانية إجراء الصلح الجنائي في جريمة صدر فيها حكم بات، وأثناء تنفيذ المحكوم عليه للعقوبة صدر القانون النافذ وأجاز إجراء الصلح الجنائي في الجريمة نفسها التي لم تكن مشمولة بذلك، وبعبارة أخرى هل يجوز في هذه الحالة تطبيق القانون الجديد لعدّه أصلح للمحكوم عليه، وبوصفه أجاز الصلح الجنائي مما يؤدي ذلك لانقضاء الدعوى الجنائية في مواجهته؟

(1) قضت محكمة التمييز البحرينية على أنه "... لما كان ذلك، وكان القانون لم يرتب على تنازل المجني عليه في الجريمة المنسوبة للطاعن - وهي خيانة الأمانة - أو الصلح فيها مع الطاعن - أثر على الجريمة التي وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له ... " طعن رقم (225) لسنة 2018، صادر بجلسة 22 أكتوبر 2018، منشور في الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء: <http://www.sjc.bh>.

في حين قررت محكمة التمييز الكويتية على عدّ أنه "... من المقرر أن جريمتي الشروع في الواقعة وهتك العرض بالقوة والتي دين بها الطاعن لا تدخلان في عداد الجرائم المنصوص عليها في المادة 240 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والمحاكمات الجزائية التي يجوز فيها الصلح والعتق الفردي من المجني عليه، فإن تنازل والد المجني عليها يكون غير ذي أثر، وليس من شأنه الإعفاء من العقاب ويضحي النعي على الحكم عدم إعماله أثر هذا التنازل بشأنها غير قويم ... " طعن رقم (560) لسنة 2006، صادر بجلسة 24 أبريل 2007، منشور في الموقع الإلكتروني للبوابة القانونية الرسمية (دولة الكويت): <http://www.law.gov.kw>.

كما وقضت محكمة النقض المصرية على أنه "... من المقرر أن القانون لم يرتب على تنازل المجني عليها في جريمة هتك العرض أو الصلح أثراً على الجريمة التي وقعت أو على مسئولية مرتكبها أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها، فإن ما يثيره الطاعن من تنازل المجني عليها أو تصالحها معه -بفرض حصولهما- لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه ولا يؤثر في صحته ... " طعن رقم (10361) لسنة (65) قضائية، صادر بجلسة 30 سبتمبر 2004، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>

(2) قرر التشريع البحريني في المادة (259) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجنائية على أن "للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للواقعة المسندة إلى المتهم، ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو في ورقة التكليف بالحضور"

إن إجابة هذا التساؤل تستلزم الرجوع إلى ما سبق بيانه بشأن طبيعة قواعد الصلح الجنائي، حيث استقر الرأي حينها على أن هذه القواعد تنظم المسائل المتعلقة بانقضاء الدعوى الجنائية دون اتباع الإجراءات الجنائية المقررة، وفق شروط وضوابط ومحددة، وهي لا تخرج من وصفها قواعد إجرائية من شأنها أن تؤدي لسقوط الخصومة أو انقضاء الدعوى على غير الجادة المعتادة.

وعلى الرغم من أن القواعد الإجرائية الواردة في قانون الإجراءات الجنائية تطبق بأثر فوري على جميع الإجراءات التي تتم بعد العمل بالقانون، وكانت متصلة بشأن جرائم قبل العمل به، إلا أن ذلك لا يمنع من جواز تطبيق قاعدة القانون الأصلح متى ما تضمن النص الجديد مانعاً من موانع العقاب أو ترخيصاً للمحكمة بوقف تنفيذ العقوبة خلافاً لما كان عليه النص القديم (1).

وبالرجوع إلى النصوص القانونية التي أجازت الصلح الجنائي في التشريع البحريني، فهي وإن كانت حسب الأصل العام قواعد إجرائية تنظم إجراءات السير في الدعوى ومباشرتها وانقضائها، إلا أن النصوص نفسها على ارتباط وثيق بالقواعد الموضوعية محل التجريم والعقاب، وبالتالي فإنه من الجائز حينها تطبيق قاعدة القانون الأصلح في شأن الواقعة محل الدعوى (2)، وفي ذلك ذهب رأي في الفقه المقارن إلى عدّ أن أساس القبول بالقاعدة السابقة يكمن في ارتباط الصلح الجنائي ومسامحه بالحقوق والحريات الشخصية، إذ يترتب على تطبيقه انقضاء الدعوى الجنائية بحق المتهم أو وقف تنفيذ العقوبة في حق المحكوم عليه (3).

(1) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص130).

(2) وعلى النهج نفسه قضت محكمة النقض المصرية على أنه "... لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بتهمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد المعاقب عليها بالمادتين 336 ، 337 من قانون العقوبات، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القانون رقم 17 لسنة 1999 بإصدار قانون التجارة هو الأصلح للمتهم من مادتي قانون العقوبات المشار إليهما لما نص عليه بالمادة 534 / 4 منه من أنه يترتب على الصلح بين المجنى عليه والمتهم انقضاء الدعوى الجنائية وأن نص هذه المادة هو الواجب التطبيق من تاريخ صدوره، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة 12 / 4 / 2008 ومن مدونات الحكم المطعون فيه أن المحامي الحاضر مع المتهم -الطاعنة- قدم حافظة مستندات طويت على أصل الشيك موضوع الاتهام وهو ما اعتبرته المحكمة -حسبما يبين من مدونات حكمها- سداداً منها لقيمة الشيك للمجنى عليه وكان المقرر أن السداد قرين التصالح وهو ما يفيد تصالحه معها فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح "... طعن رقم (26473) لسنة (2) قضائية، صادر بجلسة 2 أبريل 2013، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية:

<https://www.cc.gov.eg>

(3) العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص134).

وفي سياق متصل بهذا الشرط الموضوعي، فإنه لا تثور أدنى إشكالية حال قيام الجاني بسلوك إجرامي معاقب عليه قانوناً، ويجوز الصلح الجنائي بشأنه، وبالتالي إذا وقع الصلح على الجريمة محل المشروعية، أدى ذلك لانقضاء الدعوى الجنائية وزوال مال لها من آثار في مواجهته.

إلا أنه في أحوال أخرى قد يقوم الجاني بأفعال عدّة معاقب عليها قانوناً، وجميعها تصب ضمن في خطة إجرامية واحدة وبأفعال مكملة لبعضها، بحيث يكون بعض من تلك الأفعال شرطاً ضرورياً لإتيان بعضها الآخر⁽¹⁾؛ لذا فقد رتبت التشريعات المقارنة حكماً يوجب عدّها جريمة واحدة تكون العقوبة المقررة لأشدها⁽²⁾.

وفي تطبيق ما سبق على الصلح الجنائي، فإذا تعددت الجرائم⁽³⁾ على نحو لا تقبل التجزئة فيما بينها، وكانت الجريمة محل العقوبة الأشد هي التي وقع الصلح الجنائي فيها، فإن ذلك يؤدي لانقضاء الدعوى الجنائية وزوال ما لها من آثار⁽⁴⁾، أما في حال وقع الصلح نفسه على الجريمة محل العقوبة

(1) قضت محكمة التمييز البحرينية على "... لما كان ذلك، وكان مناط تطبيق المادة 66 من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدد أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها الوحدة الإجرامية التي عناها المشرع بالحكم الوارد في تلك المادة..."، طعن رقم (116) لسنة 2013، صادر بجلسة 17 مارس 2013، منشور في الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء: <http://www.sjc.bh>.

(2) تنص المادة (66) الفقرة (1) من قانون العقوبات في التشريع البحريني على أنه "إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها"، ويقابلها في التشريع الكويتي المادة (84) الفقرة (1) من قانون الجزاء والتي تنص على أنه "إذا ارتكب شخص جملة جرائم لغرض واحد بحيث ارتبطت ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وجب ألا يحكم بغير العقوبة الأشد..."، ويقابلها في التشريع المصري المادة (32) والتي تنص على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها. وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم".

(3) للمزيد حول تعدد الأوصاف القانونية وتعدد الجرائم: شنه، قانون العقوبات البحريني (القسم العام) (ص238) / عبد العال، النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجنائية في قانون الجزاء الكويتي (ص307).

(4) وفي المفهوم نفسه قضت محكمة النقض المصرية على أنه "... إن دعوى قيام الارتباط أياً ما كان وصفه بين جرائم التعامل في النقد الأجنبي واستيراد السبائك الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الأجنبي وهي ذات العقوبة الأشد وبين جريمة التهريب الجمركي ذات العقوبة الأخف، لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجرائم الثلاث تبعاً للحكم بانقضائها في جريمة التهريب الجمركي للمتصالح، ولا تقتضى بدهاءة انسحاب أثر الصلح في الجريمة الأخيرة على تلك الجرائم، لما هو مقرر من أن مناط الارتباط في الحكم المادة 32 من قانون العقوبات رهن تكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفيّاً، فلا محل لإعمال حكم المادة 32 من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم أو سقوطها أو انقضائه..." طعن رقم (172) لسنة (39) قضائية، صادر بجلسة 12 مايو 1969، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية:

<https://www.cc.gov.eg>

الأخف فقط دون الجريمة محل العقوبة الأشد، فإن الصلح الجنائي حينها لا يكون نافذاً ومنتجاً لآثار القانونية، ولا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية في مواجهة الجاني⁽¹⁾.

وجدير بالتنويه، أن النظم الإجرائية المقارنة لا تعدد بحالة عود المتهم إلى ارتكاب الجريمة محل الصلح الجنائي، وبعبارة أخرى فإن ارتكاب الأخير للجريمة لأكثر من مرة لا يعني إطلاقاً أن هذه سابقة تحول دون إتمام هذا العمل القانوني، إذ لا يعتد بحالات العود في هذه الأحوال⁽²⁾.

فيما ذهب رأي في الفقه المقارن⁽³⁾ إلى أنه حري بالتشريعات المقارنة أن تقضي بعدّ الجرائم المتعلقة بالشيك مما لا يجوز الصلح الجنائي فيها حال عود الجاني إلى ارتكابها مرة أخرى، شريطة أن يكون قد صدر بشأنه في الجريمة الأولى حكم قضائي بات، إذ لا تتحقق حالة العود إلا بتوافر الدليل القطعي على ارتكاب الجاني للجريمة، وهو في الحقيقة رأي سديد يميل إليه الباحث؛ إذ من المستحسن ألا تجيز النصوص القانونية الصلح الجنائي في بعض الجرائم لا سيما تلك التي تنبئ عن خطورة إجرامية واقعة على المجتمع، وكأنما قام الجاني بها مرة أخرى تساهلاً منه؛ لأن القانون قد أجاز الصلح فيها.

الفرع الثاني

شرط الرضائية في تطبيق الصلح الجنائي

يُعدّ شرط الرضائية هو الشرط الأبرز في إجراء الصلح الجنائي على اختلاف صورته، سواء أتم بين المتهم في الجريمة والمجني عليه منها من جهة، أم المتهم والسلطة المختصة من جهة أخرى، الأمر الذي يعني وجوب أن تكون الإرادة المتولدة عن هذا الصلح، نابعة من رضا حر لا إكراه فيه ولا جبر، ومن هذا المنطق يلزم بيان مدى تحقق هذا الشرط الموضوعي في صورتَي الصلح الجنائي.

(1) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرراً أ) (ص73).

(2) وخلافاً لذلك، نصت المادة (40) من قانون تنظيم سوق العمل في التشريع البحريني على أنه "يجوز، في غير حالة العود، التصالح في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (23) من هذا القانون ..."، وحسباً ما قام به التشريع البحريني في عدم جواز التصالح حال عودة المخالف مرة أخرى على ارتكاب الجريمة، والمتمثلة في استخدام عامل أجنبي دون تصريح عمل بشأنه، أو استخدام العامل الأجنبي بالمخالفة لأحكام القانون أو شروط التصريح، إذ أن هذا القيد يشكل رادعاً لمنع تجاوز أحكام القانون فيما بعد.

(3) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص163).

الفقرة الأولى

شرط الرضائية في تطبيق الصلح الجنائي الخاص

استقرأ مما أوردته التشريعات المقارنة ⁽¹⁾، يتضح أن الصلح الجنائي الخاص ولكي يحقق أثره القانوني يستلزم أن تتلاقى فيه إرادتان هما: إرادة المجني عليه وإرادة المتهم، وبالتالي فإن رضائية طرفي الصلح في هذه الحالة هي شرط لازم لتحقيقه على نحو يتفق وصحيح القانون، وبناء عليه فإنه لا يكون الصلح الجنائي الخاص منتجاً لآثاره لمجرد تعبير المجني عن إرادته في طلب الصلح، ولا مجرد إبداء المتهم رغبته في إتمام هذا الإجراء، بل يلزم التقاء تلك الإرادتين على نحو حر ودون إكراه ⁽²⁾. وعلى الرغم من أن المجني عليه هو ليس أحد أطراف الدعوى الجنائية ⁽³⁾ إلا أنه يُعدّ الطرف الإيجابي في الصلح الجنائي؛ أي لولا قبوله لإتمام هذا الإجراء لما انعقد الصلح من أساسه ⁽⁴⁾، وقد عرّف الفقه المقارن ⁽⁵⁾ المجني عليه على أنه "صاحب الحق الذي يحميه القانون بنص التجريم ووقع الفعل عدواناً مباشراً عليه"، في حين عرّف القضاء المقارن ⁽⁶⁾ المجني عليه بأنه "هو الذي يقع عليه الفعل أو

(1) نصت المادة (21) مكرراً (أ) من التشريع البحريني في قانون الإجراءات الجنائية على أن "للمجني عليه أو لوكيله الخاص، ولورثته أو وكيلهم الخاص مجتمعين في الجُنْح المنصوص عليها في المواد ... من قانون العقوبات، أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة حسب الحالة التي عليها الدعوى إثبات ضلحه مع المتهم عما ارتكبه من فعل في حقه".

في حين قررت المادة (240) من المحاكمات والإجراءات الجزائية في التشريع الكويتي على أنه "... يجوز للمجني عليه أن يعفو عن المتهم أو يتصالح معه على مال قبل صدور الحكم أو بعده. تسري على هذا الصلح شروط الشكوى من حيث الشكل ومن حيث أهلية التصالح".

كما قررت المادة (18) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "... للمجني عليه أو وكيله الخاص ولورثته أو وكيلهم الخاص إثبات الصلح مع المتهم أمام النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال، وذلك في الجنج والمخالفات المنصوص عليها في المواد ... ويجوز للمتهم أو وكيله إثبات الصلح المشار إليه في الفقرة السابقة. ويجوز الصلح في أية حالة كانت عليها الدعوى، وبعد صيرورة الحكم باتاً ...".

(2) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص132) / عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص153).

(3) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص73).

(4) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص 132).

(5) حازم، الصلح وأثره في الدعوى العامة بين القانونين الأردني والعراقي (ص75)، نقلا عن: مصطفى، محمود محمد (1975)، حقوق المجني عليه في القانون المقارن، (الطبعة الأولى)، بدون دار نشر (112).

(6) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص174)، نقلا عن: مجموعة أحكام النقض المصرية، نقض رقم (2) فبراير 1960، السنة رقم

(11) رقم (29)، صفحة رقم (142).

يتناولته الترك المؤتم قانونًا سواء أكان شخصًا طبيعيًا، أم معنويًا، معنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع".

وبالتالي فإن الصلح الجنائي الخاص دائماً ما يكون مع المجني عليه في الجريمة لا مع المضرور منها؛ ذلك أن الأخير لا يكون في جميع الأحوال هو المجني عليه، إذ يستوي في الجريمة الواحدة أن يكون المجني عليه هو المضرور منها ومثالها الجرائم الماسة بسلامة جسم الإنسان كالضرب أو القتل، إلا أنه في أحيان أخرى يكون المجني عليه غير المضرور من الجريمة، فجرائم الشروع في السرقة أو الاحتيال لا تلحق الضرر في غالب الأمر بالمجني عليه، وبالتالي لا يكون حينها مضرراً من الجريمة، وعليه يمكن عدّ الأخير هو كل شخص أصابته الجريمة بالضرر المؤكد والمباشر على حق له، ولو كان ذلك الشخص غير المجني عليه (1).

كما ويلاحظ أن التشريعين البحريني والمصري في النصوص الإجرائية المقررة للصلح الجنائي الخاص قد أجازت إجراء الصلح بين المتهم وورثة المجني عليه، ومؤدى ذلك أن تحدث حال الوفاة بعد قيام المتهم بسلوكه الإجرامي تجاه المجني عليه، في حين أن التشريع الكويتي (2) ضمن نطاق قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية قد خص المجني عليه بحق إجراء الصلح الجنائي الخاص دون أن يجيز لأحد غيره أن يحل محله، وبالتالي لا يتصور الصلح حينها بين المتهم وورثة المجني عليه.

ويضاف إلى ذلك، أن النصوص القانونية المقارنة لم تقرر جواز إجراء الصلح الجنائي مع الورثة في الجريمة بوجود سبب مباشر أو غير مباشر مع الوفاة، ويستوي في هذا الحال أن يكون سبب الوفاة ناتج عن الجريمة محل الصلح الجنائي أو لا يكون كذلك، إلا أنه ولكي يؤتي الصلح ثماره لابد من موافقة

(1) الخرباي، حق المجني عليه في التنازل عن الدعوى الجنائية (ص36) وما بعدها.

(2) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص120).

جميع الورثة المسجلين في شهادة حصر التركة والأنصبة (الفريضة الشرعية) والصادرة من القضاء الشرعي على هذا الصلح وإلا لا يعتد حينها بموافقة بعضهم ورفض الآخر (1).

كما ويثور التساؤل في هذا الصدد حال ما إذا كان في الجريمة نفسها أكثر من مجني عليه، فمتى يعتد بالصلح الجنائي حينها ويكون منتجاً لآثاره القانونية؟ إذ إن الإجابة تستلزم الرجوع إلى النص القانوني محل المشروعات في التشريعات المقارنة.

فقد أورد التشريع البحريني في المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (4) حكماً لهذا الأمر إذ عبر أنه في حال ما إذا تعدد المجني عليهم، فإن الصلح الجنائي لا ينتج أثره إلا إذا صدر عنهم جميعاً، في حين قرر التشريع الكويتي في المادة (242) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أنه متى ما تعدد المجني عليهم في جريمة وصدر الصلح الجنائي عن بعضهم فلا يكون له أثر إلا إذا أقره الباقون، أو أقرته المحكمة رغم معارضتهم إذا تبين لها أنها معارضة تعسفية.

وحسناً ما تبناه التشريعان البحريني والكويتي في هذا الشأن، فما دام الصلح الجنائي حق للمجني عليه فإنه في حال تعددهم وجب أن يصدر الإجراء منهم جميعاً، وذلك حتى لا يتحكم البعض في حق غيره، ولكن العدالة تستوجب أيضاً ألا يتحكم صاحب الحق في مباشرته لحقه دون سبب معقول؛ لذا خول التشريع الكويتي المحكمة حق تقدير إجراء الصلح في حال كانت معارضة بعض المجني عليهم قائمة بقصد الإضرار بالباقي الآخرين (2).

في حين أن التشريع المصري وطبقاً للمادة (18) مكرراً (أ) لم يورد حكماً صريحاً لهذه الحالة، وإنما قاس الفقه المقارن (3) حال تعدد المجني عليهم في جرائم الصلح الجنائي على ما يطبق على التنازل في

(1) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص155).

(2) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص122).

(3) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص178).

جرائم الشكوى⁽¹⁾، وبالتالي يأخذ هذا الحكم المعلوم الحال غير المنصوص عليها قياساً في الجرائم محل الصلح الجنائي الخاص.

ونظراً لكون الصلح الجنائي لا يستقيم إلا بالتقاء إرادتي المجني عليه والمتهم ليكون منتجاً ومحققاً لآثاره القانونية وعليه، فإن الأخير، وإن كان طرفاً سلبياً في الصلح الجنائي الخاص -إن جاز التعبير- إلا أنه لا يستقيم هذا الإجراء بدونه حتى ولو طلبه أو بادر به المجني عليه؛ ذلك أنه ليس في جميع الأحوال يقبل المتهم بإجراء الصلح الجنائي، بل قد يرى أنه من الأفضل السير في إجراءات الدعوى الجنائية بدلاً من الصلح فيها لإثبات براءته.

والمتهم بعدّه أحد أطراف الدعوى الجنائية "هو كل شخص تتور ضده شبهات ارتكابه فعلاً إجرامياً، فيلزم بمواجهة الادعاء بمسؤوليته عنه، والخضوع للإجراءات التي يحددها القانون، وتستهدف تمحيص هذه الشبهات وتقدير قيمتها ثم تقرير البراءة أو الإدانة"⁽²⁾، وبالتالي فإن المتهم وفي جميع مراحل الإجراءات الجنائية تلاحقه قرينة البراءة، والذي لا يتغير مركزه القانوني إلى مدان أو محكوم عليه، إلا بصدر حكم قضائي بات في الدعوى المنظورة أمام محكمة مشككة بموجب القانون⁽³⁾.

وإذا كان في حال تعدد المجني عليهم لا ينتج الصلح الجنائي أثره في مواجهه المتهم إلا إذا صدر عنهم جميعاً، فإن الحكم يكون كذلك في حال تعددهم، فمتى ما تعدد المتهمون في واقعة معينة وصدر الصلح الجنائي من المجني عليه تجاه أحدهم فإن آثاره القانونية تمتد لباقي المتهمين في الواقعة نفسها محل الاتهام، وهو الحكم الذي أقره صراحة التشريع البحريني في المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (4) من النص على أنه "... وإذا تعدّد المتهمون فإنه يجب أن يشملهم جميعاً".

(1) قضت المادة (10) الفقرة (2) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "وفي حالة تعدد المجني عليهم لا يعتبر التنازل صحيحاً إلا إذا صدر من جميع من قدموا الشكوى".

(2) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص105).

(3) للمزيد حول مبدأ قرينة البراءة: سرور، القانون الجنائي الدستوري (ص271) / أبو عزم، صدام إبراهيم وعتوم، نانسي وصفي (2019)، ضمانات المحاكمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، (الطبعة الأولى)، سلسلة ثقافة حقوق الإنسان (5)، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، البحرين (ص130) وما بعدها.

وفي جميع الأحوال، إذا كانت بعض التشريعات المقارنة تجيز لورثة المجني عليه إجراء الصلح الجنائي الخاص مع المتهم، فإن الأمر على النقيض في حال وفاة الأخير، وذلك؛ لأن وفاة المتهم في الدعوى الجنائية سبب عام في انقضائها، ولا يؤول الأمر لورثته في إتمام السير بها، بالتالي فإن وفاته تحول دون مباشرة ورثته لإجراء الصلح الجنائي، وفقاً لقاعدة "من يملك الكل يملك الجزء"، فإذا كان ورثة المتهم المتوفى لا يملكون "الكل" وهو السير في الدعوى الجنائية، فالأمر كذلك بالنسبة لهم في شأن "الجزء" وهو إجراء الصلح الجنائي⁽¹⁾.

الفقرة الثانية

شرط الرضائية في تطبيق التصالح الجنائي

استقراء مما تضمنته النصوص الإجرائية في النظم المقارنة محل المشروعية⁽²⁾ يلاحظ أنها قد استخدمت عبارتي "يجوز ... أن يتم التصالح مع المتهم ..."، و"يجوز للمتهم التصالح ..."، وهي عبارات قاطعة على أن المتهم له الحق في إجراء التصالح الجنائي من عدمه، وبعبارة أخرى فإن له أن يأخذ هذه الرخصة التي وكلها إياه القانون في إنهاء الخصومة أو الدعوى الجنائية، أو أن له الخيار في مباشرة تلك الدعوى والسير فيها وصولاً إلى صدور حكم قضائي بات فيها.

ومن ذلك، يتبين أن التصالح الجنائي وفقاً للقاعدة العامة هو حق للمتهم، وما دام أنّ الأمر كذلك، فله أن يتمسك به، وله أن يتنازل عنه، وهذا ما يجعل من التصالح الجنائي يكسب صفة الرضائية، فهو لا إجبار ولا إكراه فيه، سواء أكان هو من طلبه ابتداءً، أم عُرض عليه من قبل السلطة المختصة لاحقاً.

(1) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص108).

(2) نصت المادة (21) مكرراً من التشريع البحريني في قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يجوز فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القانون أن يتم التصالح مع المتهم في المخالفات، وكذلك في الجنح التي يعاقب عليها بالغرامة أو جوازيًا بالحبس الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر، وعلى المتهم الذي يطلب التصالح أن يدفع مبلغاً مالياً ... إذ تم ذلك أمام النيابة العامة وإذا كان طلبه أمام المحكمة ...". كما قررت المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "يجوز للمتهم التصالح في المخالفات وكذلك في الجنح التي لا يعاقب عليها وجوباً بغير الغرامة أو التي يعاقب عليها جوازيًا بالحبس الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر. وعلى محرر المحضر أو النيابة العامة بحسب الأحوال أن يعرض التصالح على المتهم أو وكيله ... ولا يسقط حق المتهم في التصالح برفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة ...".

ويلاحظ أيضاً أن النظم الإجرائية المقارنة وبعد تقرير حق المتهم في إجراء التصالح الجنائي، أردفت عبارتي "... وعلى المتهم الذي يطلب التصالح"، و "... أن يُعرض التصالح على المتهم ..."، إذ إن التساؤل الذي يثور في هذا الحال من هي الجهة التي يطلب المتهم التصالح الجنائي معها، أو أن تقوم هي بعرض التصالح عليه؟

حدد التشريع البحريني في المادة (21) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية على أن المتهم الذي يرغب بالتصالح في نطاق جرائم المخالفات، أو جرائم الجнг التي يعاقب عليها بالغرامة أو جوازيًا بالحبس الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر، أن يطلب ذلك أمام النيابة العامة، وذلك قبل إعلانه للحضور أمام المحكمة، وأمام المحكمة المختصة قبل الفصل في الدعوى بحكم بات.

في حين أوجب التشريع المصري في المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية على محرر المحضر (السلطة الإدارية أو مأمور الضبط القضائي) أو النيابة العامة (سلطة التحقيق والاثهام)، عرض التصالح، كما ولا يسقط حق المتهم في التصالح عند إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة⁽¹⁾. ويرى الباحث أنه حسناً ما سلكه التشريع البحريني في أن حصر جواز التصالح الجنائي فيما بين المتهم والنيابة العامة أو المحكمة المختصة فقط دون جهة الضبطية القضائية، بوصف أن التصالح هو إجراء جنائي يستوجب أن يتم أمام جهة قضائية بالمعنى الفني الدقيق؛ إذ إن ذلك ضماناً حقيقية على أن يتم هذا التصالح برضائية المتهم دون إكراه أو إجبار وقع عليه.

وعلى الرغم من ذلك، منح التشريع البحريني في بعض القوانين الخاصة⁽²⁾ الجهة الإدارية إجراء التصالح الجنائي مع المتهم، إذ من المستحسن أن يقرر القانون حينها بعدم جواز نفاذ التصالح الجنائي إلا بعد عرضه على النيابة العامة للتثبت من توافر شروطه المقررة قانوناً.

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص519).

(2) نصت المادة (40) من قانون تنظيم سوق العمل على أنه "يجوز، في غير حالة العود، التصالح في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (23) من هذا القانون،، وعلى محرر المحضر بعد مواجهة المخالف بالمخالفة أن يعرض عليه الصلح ويثبت ذلك في

في حين أن التشريع المصري في ظل المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية عندما أُنِيط لمحرر المحضر إجراء التصالح الجنائي مع المتهم، يرجع ذلك إلى أن قانون العقوبات قد تبني التقسيم الثلاثي للجرائم، وقرر عدداً من المخالفات فيه، وأوجب قانون الإجراءات الجنائية للنيابة العامة إصدار أوامر جنائية في تلك المخالفات (المادة 325 مكرراً)، وبالتالي فإن من طبيعة ما يستلزم الحال أن يتقرر لمأمور الضبط عرض التصالح الجنائي على المتهم في حينه (1).

ومن هذا المنطق، فإن المتهم له أن يطلب التصالح الجنائي مع النيابة العامة أو المحكمة المختصة، أو أن يقوم مأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة أو المحكمة المختصة بعرض التصالح عليه، وفي جميع الأحوال يستلزم الأمر حضور المتهم أمام الجهة المحددة قانوناً لكي يطلب التصالح بنفسه أو يُعرض عليه.

وعلى هذا الأساس ذهب رأي في الفقه المقارن إلى عدّ أن لا تصالح في حال غيبة المتهم وعدم حضوره، في حين رأى اتجاه آخر إلى وجوب استدعاء المتهم الغائب وعرض التصالح الجنائي عليه؛ تقريراً لحقه المقرر قانوناً وفقاً للأصول الإجرائية المتبعة في الإعلان والتبليغ، فإن لم يحضر عدّ ذلك رفضاً منه لإجراء التصالح على نحو ضمني (2)، هذا ولم يتطرق التشريع البحريني والتشريع المصري للإجراء واجب الاتباع في حال عدم حضور المتهم لطلب التصالح أو عرضه عليه، وما هي آلية الإعلان أو التبليغ، وما هو الجزء القانوني عند تخلف المتهم عن الحضور أمام الجهة المختصة.

المحضر..."، كما نصت المادة (362) الفقرة (2) من قانون الشركات التجارية على أنه "يجوز للوزير المعني بشئون التجارة أو من يفوضه قبل إحالة المخالف للمحاكمة الجنائية أن يقرّر التصالح في الجرائم المنصوص عليها في الفقرات ...".

(1) ذهب رأي في الفقه المقارن إلى أنه حتى ولو لم يعرض التصالح الجنائي الذي يتم بين المتهم ومأمور الضبط القضائي في نطاق جرائم الجنب التي يجوز التصالح فيها على النيابة العامة، فإن القانون جعل من أي إجراء يقوم به مأمور الضبط القضائي خاضعاً لرقابة النيابة العامة والمنوط بها التصرف في الدعوى الجنائية، حيث قررت المادة (22) من القانون رقم (46) لسنة 1972 بشأن السلطة القضائية في التشريع المصري على أن "مأمور الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظائفهم تابعين للنيابة العامة ويجوز لها عند الضرورة تكليف معاون النيابة وتحقيق قضية بأكملها"، ويقابلها في التشريع البحريني، المادة (52) من المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002 بإصدار قانون السلطة القضائية والذي ينص على أن "مأمور الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظائفهم تابعين للنيابة العامة، ويجوز لها عند الضرورة تكليف مساعد النيابة العامة بتحقيق قضية بأكملها". عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص67).

(2) للمزيد حول تلك الآراء: عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص69).

وعلى الرغم من أن التشريع البحريني قد قرر إجراء التصالح الجنائي بطلب المتهم نفسه بوصفه
استخدم عبارة "... وعلى المتهم الذي يطلب التصالح"، إلا أن هذا النص لا يعني عدم حق السلطة
المختصة من عرض التصالح على المتهم، والذي له حق القبول أو الرفض، بل هو من الواجب عليها في
حال عدم طلب المتهم للتصالح الجنائي أن تقوم بعرضه عليه، وتنبهه عنه بوصفه لربما يكون جاهلاً عن
حقه (1).

كما أوجب التشريع المصري قيام السلطة المختصة بعرض التصالح الجنائي على المتهم بوصفه
استخدم عبارة "... أن يُعرض التصالح على المتهم ..."، إلا أن النص نفسه لم يقرر جزاء البطلان في
حال عدم عرض هذا التصالح، وبالتالي فإن إغفال الجهة الموكلة لها قانوناً عرض التصالح الجنائي لا
يعني على الإطلاق عدم أحقية المتهم في طلبه، بوصف أن هذا الإجراء وفقاً للأصل العام، هو حق
للمتهم، جاز له التمسك به، وجاز له التخلي عنه، ولا يعني عدم عرض التصالح هو سقوط لحق المتهم
في طلبه وإتمامه (2).

ويرى الباحث أن وجوب عرض السلطة المختصة التصالح الجنائي على المتهم لا يتعارض على
الإطلاق مع عدّ التصالح إجراء استثنائياً عن الأصل العام، ووسيلة احتياطية بديلة عن السير في
إجراءات الدعوى الجنائية، بوصف أن المتهم له كامل الرضائية في رفض إجراء التصالح مع السلطة
المختصة والسير في الإجراءات المقررة قانوناً نحو استصدار حكم قضائي فيها؛ ذلك أن وجوب العرض
يحقق نفعاً على النظام القضائي برمته من خلال تحقيق عدالة ناجزة، كما أن هذا الوجوب غرضه تنبيه
المتهم الذي لربما يكون غافلاً عن ممارسة حقه في إجراء التصالح الجنائي مع السلطة المختصة.

(1) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص95) / عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص71).

(2) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص122).

الفرع الثالث

شرط المقابل في تطبيق الصلح الجنائي

لم يتفق الفقه المقارن -كما سلف بيانه في خصائص الصلح الجنائي- حول مدى مشروعية المقابل في هذا العمل الإجرائي، فبعضهم عدّه شرطاً لازماً في صورتَي الصلح الجنائي، والآخر عدّه شرطاً في التصالح الجنائي دون الصلح الجنائي الخاص، وعليه سوف يأتي بيان موقف النظم الإجرائية المقارنة من هذا المقابل في صورتَي الصلح الجنائي.

الفقرة الأولى

شرط المقابل في تطبيق الصلح الجنائي الخاص

استقراء من النصوص الإجرائية المقارنة ذات الصلة بالصلح الجنائي الخاص، والقائم بين المتهم والمجني عليه في المادة (21) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني، والمادة (18) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري يلاحظ أن كليهما لم يشيرا بالإيجاب أو السلب إلى أن يكون الصلح الجنائي الخاص مقابل عوض مالي على الإطلاق، وهو مسلك محمود في التشريع؛ حتى لا تكون الخصومة بينهما أو الدعوى الجنائية سلعة قابلة للتفاوض⁽¹⁾.

في حين أن التشريع الكويتي قد سلك اتجاهاً مغايراً في المادة (240) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، حيث أجاز الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه على مال، دون أن يحدد النص مقدار هذا المال وطبيعته تاركاً الأمر إلى ما تترضي به إرادة الطرفين في ذلك.

(1) وخلافاً لهذا الرأي عدّ جانب في الفقه المقارن بالإلزامية المقابل في صورتَي الصلح الجنائي ليكون منتجاً لآثاره نحو انقضاء الدعوى الجنائية. المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص95) / الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص254) / أحمد، خصخصة الدعوى الجنائية (ص66).

وعلى الرغم من أن المادة (393) من قانون العقوبات في التشريع البحريني، والمادة (237) من قانون الجزاء في التشريع الكويتي، والمادة (534) من قانون التجارة المصري قد أوجبت لكي يكون الصلح الجنائي نافذاً ومنتجاً لآثاره في الجرائم المتصلة بالشيكات وجوب قيام المتهم بالوفاء بقيمة الشيك كاملاً للمجني عليه في أحوال محددة، إلا أن هذا الوفاء لا يعني من جواز عدّ الصلح الجنائي قائم على أساس المعاوضة أو المقابل، بوصف أن التشريعات المقارنة لم تستوجب هذا المقابل إلا في جريمة واحدة وفي أحوال محددة، في حين لم يتقرر هذا المقابل في باقي الجرائم الأخرى، ومن جانب آخر، فإن تقرير المقابل في جرائم الشيك له اعتباراته الخاصة، غرضه إحاطة هذه الورقة التجارية بالحماية القانونية التي تستوجب وجوب الوفاء بقيمتها.

ويرى الباحث أنه حسنٌ ما سلكته النظم القانونية المقارنة وفي أحوال محددة من وجوب قيام المتهم (المدين) بسداد كامل قيمة الشيك للمجني عليه (الدائن)؛ لما لذلك من أثر بالغ على حماية المعاملات التجارية بين الأفراد، وحماية الاقتصاد الوطني للدولة، ولا يغير وفاء المتهم للمجني عليه بقيمة الشيك من عدّه صلحاً جنائياً خاصاً بينهما (1).

الفقرة الثانية

شرط المقابل في تطبيق التصالح الجنائي

استقراء مما أوردته النظم الإجرائية المقارنة (2) يتبين أنها قد أوجبت على المتهم دفع مبلغ مالي خلال فترة زمنية محددة لكي يكون التصالح الجنائي نافذاً ومنتجاً لآثاره القانونية، وبالتالي لا يكفي في هذه

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص254).

(2) نصت المادة (21) مكرراً من التشريع البحريني في قانون الإجراءات الجنائية على أنه "... وعلى المتهم الذي يطلب التصالح أن يدفع مبلغاً مالياً يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة، أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر إذا تم ذلك أمام النيابة العامة قبل إعلانه بالتكليف بالحضور أمام المحكمة، وإذا كان طلبه أمام المحكمة حتى قبل الفصل فيها بحكم باتّ فعلية أن يدفع مبلغاً يعادل ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر".

كما قررت المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "... وعلى المتهم الذي يرغب في التصالح أن يدفع، قبل رفع الدعوى الجنائية، مبلغاً يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقرر للجريمة، ويكون الدفع إلى خزانة المحكمة أو النيابة العامة أو إلى من

الحال مجرد طلب المتهم التصالح وقبول الجهة المختصة لذلك، أو عرض تلك الجهة التصالح على المتهم وقبول الآخر إياه، دون سداد المقابل المقررة مقداره في القانون (1).

وذهب التشريعان البحريني والمصري إلى رسم خط فاصل يُحدد على أساسه مقدار هذا المقابل المالي، وهو ما قبل إحالة الدعوى الجنائية للمحكمة المختصة أو ما بعد تلك الإحالة، والتي اصطلح عليها التشريع البحريني بمرحلة ما قبل إعلان المتهم بالحضور أمام المحكمة وما بعد ذلك، حيث قررت تلك التشريعات بناء على هذا المعيار مقابلاً مالياً مخففاً في مرحلة قبل الإعلان والإحالة، ومقابلاً مالياً مشدداً في مرحلة بعد الإعلان والإحالة.

ولا ريب أن تلك التشريعات المقارنة عندما وضعت هذا الخط الفاصل في تحديد المقابل المالي المخفف والمشدّد جاء رغبة منها نحو تشجيع المتهم على المبادرة في دفع مقابل التصالح الجنائي خلال جمع الاستدلالات، ومرحلة التحقيق الابتدائي قبل إحالة الدعوى للمحكمة وإعلانه بالحضور أمامها، غرضه تخفيف العبء على عاتق القضاء من الدعاوى الجنائية المحالة إليه (2).

لاسيما أن المتهم في مرحلة ما قبل الإحالة والإعلان سوف يدفع مبلغاً يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقرر للجريمة، في حين أنه سوف يدفع في مرحلة ما بعد الإحالة والإعلان مبلغاً يعادل ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة، فضلاً على أن تطبيق هذا المعيار يكون أصح للمتهم بدلاً من أن يخاطر في السير بإجراءات الدعوى الجنائية والتي قد تنتهي بالحكم عليه بأقصى مقدار من العقوبة المحددة في القانون (3).

يرخص له في ذلك من وزير العدل. ولا يسقط حق المتهم في التصالح برفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر، وذلك قبل صدور حكم في الموضوع".

(1) وعلى النهج نفسه قضت محكمة النقض المصرية على أنه "... وكان المقرر أن السداد قرين التصالح وهو ما يفيد تصالحه معها فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح ... " طعن رقم (26473) لسنة (2) قضائية، صادر بجلسة 2 أبريل

2013، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>

(2) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص102).

(3) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص529).

ومن هذا المنطلق، فإن لم يَقم المتهم بسداد مقابل التصالح الجنائي في مرحلة المقابل المالي المخفف، فقد أجازت النظم الإجرائية المقارنة له حق إجراء التصالح بعد إحالة الدعوى للمحكمة المختصة، شريطة أن يسدد مقابلًا ماليًا مشددًا، مقداره يعادل ثُلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر.

ورغم أن التشريعين البحريني والمصري قد حددا مقدارًا تصاعديًا لمقابل التصالح الجنائي في الجريمة في نطاق القواعد الإجرائية، حسب الحال التي تكون عليها الدعوى الجنائية، إلا أن ذلك لا يعني عدم جواز تحديد قيمة ثابتة كمقابل للتصالح الجنائي؛ إذ يلزم في جميع الأحوال أن يكون هذا المقابل معلومًا ومحدد المقدار قانونًا، سواء أكان بنسبة معينة، أم قيمة ثابتة (1).

ويلاحظ أن التشريع المصري قد حدد الجهة المنوط بها تحصيل مقابل التصالح الجنائي، وهي إما خزانة المحكمة أو النيابة العامة، أو من يرخص له في ذلك من وزير العدل، في حين أن التشريع البحريني في قانون الإجراءات الجنائية لم يُسمِّ جهة بعينها لاستلام مقابل التصالح، بل يستفاد من ذلك أنها تدفع إلى خزانة المحكمة وفقًا للأصول والقواعد العامة المتبعة في شأن ذلك (2).

وجدير بالتنويه أن بعض الفقه المقارن (3) قد استخدم مصطلح "الغرامة" للدلالة فيها على مقابل التصالح الجنائي، وهو في حقيقته مصطلح غير دقيق، إذ وعلى الرغم من أن الباحث يميل إلى عدّ مقابل التصالح بمنزلة عقوبة رضائية ذات طبيعة خاصة، إلا أن النظم الإجرائية المقارنة لم تستخدم هذا المصطلح للدلالة على ذلك المقابل، الأمر الذي يلزم مراعاته في هذا الشأن.

(1) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص104).

(2) لعل الغاية التي رُمى إليها التشريع المصري في تسمية الجهات الثلاث سالفة البيان لتحصيل مقابل التصالح هو تيسير الإجراءات المقررة على الراغبين به وتلافي الصعوبات التي قد يلاقيها البعض في سداد هذا المقابل في المناطق الريفية أو الأقضية، فيكون للمتهم دفع مقابل التصالح أمام النيابة العامة قبل إحالة الدعوى الجنائية للمحكمة، أو دفع المقابل لخزانة المحكمة بعد الإحالة وقبل صدور حكم فيها، مع جواز دفع هذا المقابل لدى أي موظف عام يسمى من وزير العدل، كأن يكون المحافظ أو غير ذلك ممن تنطبق عليهم صفة الموظف العام. محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص105).

(3) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكررا) و (18 مكررا أ) (ص125) / المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص529).

المطلب الثاني

الشروط الشكلية لتطبيق الصلح الجنائي

لا يكفي لكي يحقق الصلح الجنائي أثره القانوني أن تتوافر فيه شروطه الموضوعية المقررة في النص الإجرائي، والمتمثلة في المشروعية والرضا والمقابل، بل يلزم إلى جانب ذلك توافر شروط أخرى ذات طابع شكلي، يحدد من خلالها الطرق الواجب اتباعها لكي يكون الصلح الجنائي بصورتيه ذا أثر على الدعوى الجنائية، وعليه سوف يأتي بيان تلك الشروط الشكلية في ثلاثة فروع متتالية.

الفرع الأول

شرط الأهلية في تطبيق الصلح الجنائي

تُعرف الأهلية في القانون المدني ⁽¹⁾ على أنها صلاحية أو قدرة الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات والقيام بالتصرفات القانونية السلمية، ويقابل الأهلية في القانون الجنائي ما تسمى بالمسؤولية الجنائية ⁽²⁾، وهي قدرة الشخص على تحمل النتائج القانونية المترتبة على ارتكابه للجريمة ⁽³⁾. وحيث أن المسؤولية الجنائية الكاملة للمتهم تعني قدرته على تحمل النتائج المترتبة على ما ارتكبه من سلوك إجرامي، فإن من اللازم أن يتمتع المتهم نفسه بأهلية إجرائية تجعل منه قادراً على مباشرة الأعمال القانونية ذات الصلة بالدعوى الجنائية والسير فيها، مما يعني أنه كلما توافرت المسؤولية الجنائية للمتهم، لزم أن توافر إلى جانبها أهليته الإجرائية في مباشرة الدعوى ⁽⁴⁾.

(1) الفتاوي، المدخل لدراسة علم القانون (ص308).

(2) للمزيد حول المسؤولية الجنائية: شنه، قانون العقوبات البحريني (القسم العام) (ص165) / عبد العال، النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجنائية في قانون الجزاء الكويتي (ص664).

(3) تنص المادة (31) من قانون العقوبات في التشريع البحريني على أنه "لا مسؤولية على من ارتكب الفعل المكون للجريمة من غير إدراك أو اختيار" وأعقبها المادة (32) من القانون نفسه تنص على أنه "لا مسؤولية على من لم يجاوز الخامسة عشرة من عمره حين ارتكاب الفعل المكون للجريمة، وتتبع في شأنه الأحكام المنصوص عليها في قانون الأحداث"، وأردفت المادة (70) من القانون نفسه لتتص على أنه "مع مراعاة الحالات التي نص عليها القانون بعد من الأعذار المخففة كذلك حدثت سن المتهم الذي جاوز الخامسة عشرة ولم يتم الثامنة عشرة، وارتكاب الجريمة لبواعث أو غايات شريفة أو بناء على استفزاز خطير صدر من المجني عليه بغير حق".

(4) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص89).

وتكمن العلة في وجوب توافر الأهلية الإجرائية في شخص المتهم، على عدّ أن طبيعة الإجراءات الجنائية تستلزم قيامه بإبداء رأيه والدفاع عنه ومواجهة ومناقشة الغير فيه، بدءًا من مرحلة التحقيق الابتدائي وحتى مرحلة المحاكمة وصدور حكم قضائي بات، وهي جميعها ضمانات وحقوق كفلها القانون له ولا تتحقق إلا ببلوغه سن المسؤولية الجنائية وتمتعه بالملكات الذهنية والعقلية، وبمفهوم المخالفة، فإنه لا يجوز اتخاذ أيّ إجراءات جنائية ضد شخص غير مسؤول من الناحية الإجرائية (1).

ونظرًا لوصف المتهم هو أحد أطراف الصلح الجنائي بصورتيه، فإنه من اللازم لكي يتمتع بالأهلية الإجرائية أن تتوافر لديه المسؤولية الجنائية، وبمعنى آخر فإن الأهلية الإجرائية التي تُمكن المتهم من مباشرة إجراء الصلح الجنائي مع المجني عليه أو التصالح الجنائي مع السلطة المختصة هي الأهلية القانونية نفسها المقررة في شأن المسؤولية الجنائية، وأما ما دون ذلك يظل المتهم ناقصًا في أهليته غير قادر على إجراء الصلح الجنائي.

في حين ذهب رأي في الفقه المقارن (2) إلى القول: إنه من غير السديد عدّ أن تحقق الأهلية الإجرائية للمتهم للقيام بالصلح الجنائي يستلزم توافر الأهلية المقررة في المسؤولية الجنائية، بحجة أن الصلح الجنائي لا يثبت التهمة الموجهة للمتهم ولا ينفیها، وأن خيار الأخير في الصلح راجع إلى رغبته في ألا تتخذ في مواجهته أيّ إجراءات جنائية، وبالتالي من غير السليم إقران الأهلية الإجرائية بتحقق المسؤولية الجنائية.

وذهب الرأي السابق إلى أن الأهلية الإجرائية للمتهم والواجب توافرها في شأن الصلح الجنائي هي أهلية التصرف بعوض، وبالتالي يلزم أن تتوافر في المتهم الأهلية المقررة في القانون المدني، ومتى ما

(1) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص110).

(2) المبييضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص95)

كان المتهم قاصراً ناب عنه وليه، وتكمن العلة من ذلك - وفقاً لهذا الرأي- أن الصلح الجنائي هو أقرب للصلح المدني وبالتالي تطبق في شأنه الأهلية نفسها المقررة في قواعد القانون الخاص (1).

ويرى الباحث أن الرأي السابق قد ألبس الصلح الجنائي ثوباً مدنياً خلافاً لطبيعته المختلطة؛ إذ لا يمكن عدّ أن يسري في شأن الصلح الجنائي الأحكام نفسها المقررة في الصلح المدني، وذلك لاختلاف طبيعة كلتا القاعدتين القانونيتين؛ إذ من الأولى أن تحدد أهلية المتهم الإجرائية بتوافر مسؤوليته الجنائية بوصف كلا القاعدتين ذات طبيعة واحدة وتحكمها قواعد القانون الجنائي، لا القياس عليها من قواعد قانونية أخرى ذات طبيعة مختلفة.

أما بشأن الأهلية الإجرائية اللازم توافرها في شخص المجني عليه بعدّه أحد أطراف الصلح الجنائي الخاص، يلاحظ أن التشريعين البحريني (2) والمصري (3) لم يحددا الأهلية الإجرائية اللازمة لذلك، وعليه ذهب رأي في الفقه المقارن (4) إلى قياس أهلية التنازل في الجرائم المقيد تحريكها بشكوى من المجني عليه على الأهلية اللازمة في الصلح الجنائي، بوصفهما متحدان في العلة، ويمنحان المجني عليه حقاً إيجابياً في تحريك الدعوى الجنائية والسير فيها، ويرتبان الأثر نفسه نحو انقضاءها.

في حين عدّ رأي آخر في الفقه المقارن (5) إلى أنه يمكن مواجهة خلو التشريعين البحريني والمصري من تحديد الأهلية اللازم توافرها في المجني عليه بما قرره أحكام القواعد العامة في القانون، والتي تقتضي أن ولي القاصر هو وكيل عنه بحكم القانون ينظر في القليل والكثير من شؤونه المتعلقة

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص255).

(2) نصت المادة (10) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "إذا كان المجني عليه في الجرائم المشار إليها في المادة السابقة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة وقت تقديم الشكوى أو كان مصاباً بعاقة في عقله تقدم الشكوى ممن له الولاية عليه. وإذا كانت الجريمة واقعة على المال فتقبل الشكوى كذلك من الوصي أو القيم. وإذا تعارضت مصلحة المجني عليه في الأحوال السابقة مع مصلحة من يمثلها أو لم يكن له من يمثلها تقوم النيابة العامة مقامه".

(3) نصت المادة (5) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "إذا كان المجني عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة، أو كان مصاباً بعاقة في عقله، تقدم الشكوى ممن له الولاية عليه. وإذا كانت الجريمة واقعة على المال، تقبل الشكوى من الوصي أو القيم وتتبع في هاتين الحالتين جميع الأحكام المتقدمة الخاصة بالشكوى".

(4) العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص157) / المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص225).

(5) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص178).

بالمال والنفس؛ لذا فإن للوكيل إجراء الصلح الجنائي نيابة عن المجني عليه القاصر أو عديم الأهلية الإجرائية.

أما بخصوص ما قرره التشريع الكويتي ⁽¹⁾ في هذا الشأن، فإنه لا يجوز للمجني عليه -متى ما كان قاصراً أو ناقص الأهلية ⁽²⁾ لصغر السن أو لعاهة في عقله أو كان غائباً- إجراء الصلح الجنائي الخاص، وإنما يحل محله وليه الشرعي، وفي حال تعذر هذا الحل، يجوز لمن له مصلحة في إتمام الصلح الجنائي في الجريمة أن يتقدم للمحكمة بطلب إجراء الصلح الجنائي لتعين ولياً شرعياً للمجني عليه، وللمحكمة حينها أن تأذن لأحد أقاربه أو تمنح النيابة العامة ولاية مباشرة الصلح نيابة عنه ⁽³⁾.

وتبدو أن العلة التي قررها التشريع الكويتي في تخويل المحكمة المختصة تعيين من تراه مناسباً من أقارب المجني عليه أو تمنح النيابة العامة ولاية إتمام الصلح الجنائي مع المتهم، هي الرغبة عدم تعطيل إجراء الصلح الجنائي الخاص في حال عدم وجود الولي الشرعي، وذلك لاحتمال وجود مصلحة تعود بالنفع على المجني عليه ناقص الأهلية فحول المحكمة أن تأذن لبعض ممن حصرهم القانون في مباشرة حق إجراء الصلح الجنائي لمصلحة المجني عليه ⁽⁴⁾.

وفي جميع الأحوال، متى ما تم الصلح الجنائي دون توافر الأهلية الإجرائية المقررة قانوناً في المتهم أو المجني عليه أصبح الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي مشوباً بالبطلان، بوصف أن الأهلية الإجرائية شرطاً شكلياً لازماً؛ لكي يكون هذا الإجراء نافذاً ومنتجاً لآثاره المقررة قانوناً ⁽⁵⁾.

(1) نصت المادة (243) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أنه "إذا كان المجني عليه في الجريمة ناقص الأهلية أو غائباً فلوليّه الشرعي أن ينوب عنه في الصلح مع المتهم أو في العفو عنه. إذا لم يكن لناقص الأهلية أو الغائب ولي شرعي، فإن للمحكمة المرفوع لها الدعوى، بناء على طلب يتقدم به من له مصلحة، أن يصدر إنذاراً لأحد أقارب المجني عليه أو المدعي عليه أو النائب العام بأن ينوب عنه في مباشرة حق الصلح".

(2) عَدّ التشريع الكويتي في المادة (1) الفقرة (أ) من القانون رقم (3) لسنة 1983 في شأن الأحداث أن سن الرشد الجنائي هو بلوغ الشخص سن الثامنة عشرة، وما عدا ذلك يُعَدّ ناقصاً للأهلية. عبد العال، النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجنائية في قانون الجزاء الكويتي (ص666).

(3) نصر الله والسماك، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص349).

(4) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص121).

(5) المبيضين، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة (ص101).

الفرع الثاني

شرط الميعاد في تطبيق الصلح الجنائي

أولت القواعد القانونية المنظمة لحقوق الأفراد اهتماماً خاصاً بتحديد مدد أو مواعيد أو آجال⁽¹⁾ يستطيع الفرد ممارسة بعض من حقوقه خلالها، وتكمن أهمية هذا التحديد في حث الأفراد نحو إيلاء الاهتمام بحقوقهم المقررة من جانب، وضمان استقرار الأوضاع القانونية من جانب آخر. وتبلغ أهمية هذه المدد والآجال ذروتها في إطار القواعد الجنائية الإجرائية، بوصف أن وجود هذه المواعيد في إطار مباشرة الدعوى الجنائية يعد ضماناً رئيسة لتحقيق حق الفرد في المحاكمة العادلة، مما يترتب عليه حسن سير التقاضي وعدم التراخي في المطالبة بالحقوق للوصول إلى تحقيق العدالة الناجزة وعدم تعطيلها⁽²⁾، ومن هذا المنطلق، حددت النظم الإجرائية المقارنة مواعيد وآجال يلزم على أطراف الصلح الجنائي بصورتيه مراعاتها؛ لكي يكون نافذاً في مواجهة كافة ومحققاً لآثاره القانونية.

الفقرة الأولى

شرط الميعاد في تطبيق الصلح الجنائي الخاص

واستقراء مما تضمنته التشريعات المقارنة⁽³⁾ يتبين أن التشريعين البحريني والمصري لم يحددا ميعاداً زمنياً لتقرير جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه، بل أجاز كلا التشريعين إجراء ذلك الصلح في أي مرحلة كانت عليها الدعوى الجنائية، وسواء أكانت في عهدة النيابة العامة أثناء

(1) عرّف الفقه المقارن المدد أو المواعيد أو الآجال على أنها الفترة الزمنية التي يحددها القانون ويقيد فيها الإجراء القضائي. الشواربي، د. عبد الحميد (1996)، مواعيد الإجراءات القضائية، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر (ص5).

(2) عصفور، مي خميس (2010)، المواعيد والمدد في قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة (ص5).

(3) نصت المادة (21) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "للمجني عليه أو لوكيله الخاص، ولورثته أو وكيلهم الخاص مجتمعين في الجُرح المنصوص عليها في المواد ... أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة حسب الحالة التي عليها الدعوى إثبات ضلجه مع المتهم عما ارتكبه من فعل في حقه".

كما قررت المادة (18) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "للمجني عليه أو وكيله الخاص ولورثته أو وكيلهم الخاص إثبات الصلح مع المتهم أمام النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال ...".

مرحلة التحقيق الابتدائي، أم بعد إحالتها للمحكمة المختصة، بل ويمتد إلى ما بعد صدور حكم بات فيها ليشمل مرحلة تنفيذ المحكوم عليه للحكم الصادر بشأنه.

ومما سبق يتبين أن إجراء الصلح الجنائي الخاص غير مقرون بميعاد أو أجل محدد، ويجوز البدء فيه بمجرد أن تباشر النيابة العامة إجراءات التحقيق الابتدائي في الدعوى محل الجريمة، وهي الإجراءات التي ترمي إلى البحث والتنقيب عن الأدلة في شأن الجريمة المرتكبة وتجميعها وتقدير مدى صحتها لغرض أحالتها لعهددة المحكمة المختصة (1).

إلا أن التساؤل الذي قد يطرح في هذا الصدد حول مدى جواز إثبات الصلح الجنائي الخاص أمام جهة الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات، وبعبارة أخرى هل يجوز للمجني عليه والمتهم تقديم ما يثبت صلحهما بشأن الجريمة محل الخصومة في المرحلة التي تسبق تكوين الدعوى الجنائية؟

وحيث إن جمع الاستدلالات تعني قيام جهة الضبطية القضائية بجمع المعلومات اللازمة في شأن الجريمة المرتكبة لغرض تمكين النيابة العامة من اتخاذ قرارها في تحريك الدعوى الجنائية من عدمها (2)، فإنه من غير المتصور أن تقرر حينها جهة الضبطية جواز إجراء الصلح الجنائي من عدمه بوصف أن هذه المرحلة مقتصرة على جمع المعلومات ذات الصلة بالجريمة فقط من خلال الاستيضاح والاستفهام، دون التحقيق فيها وتوجيه اتهام للجاني بشأنها، الأمر الذي يتعذر معه تحديد ما إذا كانت الجريمة المرتكبة يجوز الصلح الجنائي بشأنها من عدمه.

إلا أنه في حال ما إذا تم إثبات الصلح بين المتهم والمجني عليه أمام مأمور الضبط القضائي، فإن الأخير عليه إرفاق محضر الصلح ضمن أوراق الخصومة، بوصف أن هذا المحضر يعد من المعلومات الجوهرية التي تمكن النيابة العامة - في حال ثبوت صحته وتوافقه مع القانون - من إقرار الصلح الجنائي وإنهاء الدعوى الجنائية.

(1) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص550).

(2) المرجع السابق (ص414).

أما في الأحوال التي لا يتم فيها إثبات الصلح الجنائي في مرحلة التحقيق أمام النيابة العامة، وتصدر الأخيرة قرارها بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة بعد التحقيق فيها مع المتهم وتوجيه الاتهام إليه بشأن ما أسند إليه، فإن القانون قد أجاز لطرفي الصلح الجنائي إثبات صلحهما أمام المحكمة المختصة، رغبة منه في منحهما أجلاً لدراسة الاحتمالات التي قد تؤول إليها الدعوى أمام المحكمة والحكم الذي من الممكن صدوره، والذي قد يولد رغبة في الصلح نحو إنهاء الدعوى محل الجريمة، ولا سيما وأن الجريمة قد مر عليها مدة زمنية لربما تكون النفوس قد هدأت واطمأنت وزالت الشحناء والآثار الناجمة عن السلوك الإجرامي المرتكب.

ولعل الهدف الذي ترمي إليه التشريعات المقارنة من تقرير جواز الصلح الجنائي الخاص أثناء مرحلة المحاكمة، هو احتمالية أن تقوم محكمة الموضوع بتغيير الوصف القانوني للسلوك الإجرامي⁽¹⁾، وتصبح حينها من جريمة لا يجوز الصلح فيها إلى أخرى يجوز الصلح فيها بموجب القانون، كأن تكون النيابة العامة قد نسبت اتهاماً بارتكاب جريمة سرقة بإكراه وهي من الجرائم التي لا يجوز الصلح فيها في التشريع البحريني، في حين أن المحكمة تعدل من هذا الوصف لتصبح جريمة خيانة أمانة، يجوز الصلح الجنائي فيها، بالتالي فإن تقرير هذا الحق في هذه المرحلة هو ترسيخ لحق الفرد في التمتع بضمانات المحاكمة العادلة⁽²⁾.

أما بخصوص التشريع الكويتي، فقد نصت المادة (240) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أنه "... يجوز للمجني عليه أن يعفو عن المتهم أو يتصالح معه على مال قبل صدور الحكم أو بعده"، وأردفتها الفقرة (2) من المادة نفسها لتقرر على أنه "وتسري على هذا الصلح

(1) وفي هذا الشأن أكدت محكمة التمييز البحرينية على أنه "... وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم..." طعن رقم (173 ج) لسنة 2011، صادر بجلسة 10 أكتوبر 2011، منشور في الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء: <http://www.sjc.bh>

(2) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص187).

شروط الشكوى من حيث الشكل ..."، في حين أعقبتها المادة (241) الفقرة (1) من القانون نفسه لتقرر على أنه "يترتب على الصلح أو العفو الفردي ما يترتب على الحكم بالبراءة من آثار، ولكن في غير الجرائم التي يشترط لرفع الدعوى فيها شكوى المجني عليه، لا يترتب على الصلح أو العفو الفردي آثاره إلا بموافقة المحكمة".

وعليه، فإن التشريع الكويتي لم يحدد ميعاداً زمنياً لغرض إثبات الصلح بين المتهم والمجني عليه، بل أجازته قبل صدور حكم نهائي في الدعوى الجنائية أو بعده (1)، وفي حال ما تم الصلح الجنائي بين أطرافه أمام النيابة العامة فإنه يتعين على الأخيرة رفعه إلى المحكمة، أما في حال قُدم طلب الصلح أثناء نظر الدعوى فإن المحكمة هي من تتولى إصدار قرارها بالموافقة على انقضاء الدعوى الجنائية صلحاً بين طرفيه من عدمه، وذلك في نطاق جرائم الإيذاء والتعدي وجرائم انتهاك حرمة الملك والتخريب والإتلاف الواقع على أملاك الأفراد، والتهديد وابتزاز الأموال بالتهديد، أما في نطاق الجرائم التي يشترط تقديم شكوى فيها فيقتصر دور المحكمة على إقرار الصلح الجنائي بعد التثبت من توافر شروطه (2).

الفقرة الثانية

شرط الميعاد في تطبيق التصالح الجنائي

استقراء مما تضمنته النظم الإجرائية المقارنة (3) يتبين أن التشريعين البحريني والمصري لم يحددا ميعاداً زمنياً لكي يطلب المتهم التصالح الجنائي مع السلطة المختصة، أو تقوم الأخيرة بعرض التصالح

(1) نصر الله والسماك، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص407).

(2) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص122).

(3) نصت المادة (21) مكرراً من التشريع البحريني في قانون الإجراءات الجنائية على أنه "... وعلى المتهم الذي يطلب التصالح أن يدفع مبلغاً مالياً يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة، أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر إذا تم ذلك أمام النيابة العامة قبل إعلانه بالتكليف بالحضور أمام المحكمة، وإذا كان طلبه أمام المحكمة حتى قبل الفصل فيها بحكم باتٍ فعليه أن يدفع مبلغاً يعادل ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر".

كما قررت المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "... وعلى المتهم الذي يرغب في التصالح أن يدفع، قبل رفع الدعوى الجنائية، مبلغاً يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقرر للجريمة، ولا يسقط حق المتهم في التصالح برفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر، وذلك قبل صدور حكم في الموضوع".

عليه، بل اكتفى في هذا الشأن بتشديد مقدار مقابل التصالح في الحال الذي يسبق إحالة الدعوى للمحكمة، عن الحال الذي يكون بعد الإحالة؛ إذ أن ذلك التشديد له مُسَوِّغاتُه التي سبق بيانها آنفاً، وهو مسلك محمود تجنب فيه التشريعان الإشكاليات الناتجة عن احتساب مواعيد إثبات الصلح وحالات قطع المدد.

ويبدو أن التشريع المصري وقبل التعديل النافذ في المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم (174) لسنة 1998، كان قد استوجب على المتهم الذي يتصلح مع السلطة المختصة أن يدفع خلال خمسة عشر يوماً من اليوم التالي لعرض التصالح عليه مقابلًا محددًا، كما قررت المادة نفسها أن حق المتهم لا يسقط بفوات ميعاد الدفع، ولا بإحالة الدعوى للمحكمة، إذا دفع مقابلًا مشدداً، لذا فإن الإشكاليات التي ظهرت في حينها على الحكم السابق تتعلق بشأن احتساب المدة التي يجوز فيها للمتهم دفع مقابل التصالح، لا سيما إذ خلت الأوراق مما يثبت بداية مدة عرض التصالح الجنائي المقررة (1).

ومن هذا المنطلق، تبنى الفقه المقارن (2) أن تكون العبرة في تشديد مقدار مقابل التصالح مع الجهة المختصة بالحال التي تكون عليها الدعوى الجنائية، فإن كانت الأخيرة في عهدة النيابة العامة يكون المقابل أقل قيمة مما لو تم إحالة الدعوى للمحكمة المختصة، رغبة في حث المتهم على سرعة التصالح والاستفادة من القيمة الأقل، بدلاً من أن يكون تحديد مقدار التصالح باحتساب مدة أو ميعاد زمني، وهو فعلاً ما تبناه التشريع المصري بشأن المادة (18) مكرراً المعدلة بالقانون رقم (74) لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية.

وخلافاً للمعيار المقرر في المادة (21) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني القائم على إحالة الدعوى الجنائية من عدمها في شأن تحديد ميعاد سداد مقابل التصالح الجنائي، فقد أخذ

(1) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص187).

(2) المرجع السابق (ص101).

التشريع نفسه في المادة (40) من قانون تنظيم سوق العمل⁽¹⁾، والمادة (56) من قانون المرور⁽²⁾ بمعيار إجراء التصالح الجنائي خلال مدة معينة، ويستحسن الباحث الأخذ بالمعيار الوارد في قانون الإجراءات الجنائية بدلاً من معيار احتساب المدة، لتفادي الصعوبات والإشكاليات المتعلقة باحتساب المدد في هذا الشأن.

ونظراً لتبني النظم الإجرائية المقارنة معيار إحالة الدعوى الجنائية بدلاً من معيار المدة، فقد كانت تلك النظم قاصدة عدم ترتيب جزاء البطلان في حال لم تقم السلطة المختصة بعرض التصالح على المتهم، رغبة منها على التأكيد مرة أخرى أن التصالح في أصله هو حق للمتهم نفسه، فمتى ما غفلت السلطة المختصة عن القيام بواجبها المقرر قانوناً ظل هذا الحق ثابتاً بحكم القانون للمتهم ولا يرتهن نشوءه بالعرض، فله أن يباشره متى ما شاء، وله التنازل عنه والسير في الدعوى الجنائية وفقاً للإجراءات الاعتيادية المقررة في هذا الشأن⁽³⁾.

إلى جانب ذلك، فإن الحكمة الأبرز في وجوب هذا العرض هو تنبيه المتهم عن حقه في التصالح الجنائي؛ لاحتمال أن يكون جاهلاً غير عالم به، ولعل الأهم من ذلك كله هو أن النظم الإجرائية وإن لم ترتب جزاء البطلان في التصالح بفوات ميعاده؛ لأنها جعلت بابه مفتوحاً حتى بعد صدور حكم بات في الدعوى، وما غرض تضمين النصوص القانونية ميعاداً لسداد مقابل التصالح إلا لتحديد مدة سقوط حق المتهم في الانتفاع بالمقدار المخفض من قيمة مقابل التصالح الجنائي⁽⁴⁾.

(1) نصت المادة (40) من قانون تنظيم سوق العمل على أنه "يجوز، في غير حالة العود، التصالح في الجريمة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (23) من هذا القانون، وعلى المخالف الذي يرغب في الصلح أن يسدد خلال سبعة أيام عمل من عرض الصلح عليه الحد الأدنى للغرامة ...".

(2) نصت المادة (56) من القانون رقم (23) لسنة 2014 بإصدار قانون المرور على أنه "... وعلى مأمور الضبط القضائي المختص عند تحرير المحضر أن يعرض التصالح على المتهم في هذه الجرائم وأن يثبت ذلك في المحضر. وعلى المتهم الذي يقبل التصالح أن يدفع مبلغاً يعادل الحد الأدنى للغرامة المقررة للجريمة في ميعاد أقصاه ثلاثون يوماً من تاريخ عرض التصالح عليه، فإذا بادر المتهم بالسداد خلال السبعة أيام التالية لعرض التصالح خفض مبلغ التصالح المذكور إلى النصف".

(3) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص122).

(4) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص529).

وقد أجاز التشريع البحريني ⁽¹⁾ التصالح الجنائي حتى بعد صدور حكم بات في الدعوى، ليكون مقابل التصالح حينها هو القيمة نفسها المقررة في مرحلة المحاكمة مضافاً إليها رسوم ومصاريف الدعوى، في حين أن التشريع المصري ⁽²⁾ لم يجز التصالح الجنائي في مرحلة ما بعد صيرورة الحكم القضائي باتاً، بل اقتصر الحال أثناء مرحلة المحاكمة وفي أي درجة كانت عليها الدعوى سواء أكانت أمام محكمة أول درجة، أم في مرحلة الاستئناف، أم أمام محكمة النقض، فيما دعا رأي في الفقه المقارن ⁽³⁾ إلى قصر جواز التصالح الجنائي أثناء نظر الدعوى الجنائية في مرحلة أول درجة فقط، وبالتالي لا يجوز وفقاً لهذا الرأي طلب أو عرض التصالح وقبوله في مرحلة الاستئناف، بحجة أن هذا التحديد سوف يقلل من عدد القضايا المنظورة أمام محكمة الدرجة الثانية، ورغبة في دفع المتهم في التصالح قبل هذه المرحلة.

الفرع الثالث

شرط الكتابة في تطبيق الصلح الجنائي

تُعَدُّ الكتابة شرطاً شكلياً ذا أهمية بالغة في مجال الأعمال القانونية، بوصفها المظهر الخارجي الذي تعبر بموجبه السلطات أو الأفراد أو الغير أياً كان عن إرادته، وعليه، فقد قررت النظم القانونية في بعض أحكامها إلى وجوب الكتابة في المسائل الإجرائية، وقد رتبت تلك النظم جزاء البطلان حال المخالفة، فهي إلى جانب أنها شكلية تمكن الكافة من إثبات هذا الإجراء، إلا أنها تعد ضماناً لحقوق المتقاضين في سبيل تمكينهم من ضمان حقهم في المحاكمة العادلة.

(1) نصت المادة (21) مكرراً من التشريع البحريني في قانون الإجراءات الجنائية على أنه "... وعلى المتهم الذي يطلب التصالح ... وإذا كان طلبه أمام المحكمة حتى قبل الفصل فيها بحكم باتٍ فعليه أن يدفع مبلغاً يعادل ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر".

(2) كما قررت المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "... وعلى المتهم الذي يرغب في التصالح أن يدفع، قبل رفع الدعوى الجنائية، مبلغاً يعادل ثلث الحد الأقصى للغرامة المقرر للجريمة، ولا يسقط حق المتهم في التصالح برفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر، وذلك قبل صدور حكم في الموضوع".

(3) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص75).

وقد استوجب التشريع البحريني⁽¹⁾ الكتابة كشرط شكلي ووجوبي؛ لكي يكون الصلح الجنائي الخاص -الواقع تحت مظلة القواعد الإجرائية- نافذاً ومحققاً لآثاره؛ لذا فقد قرر القانون أنه في حال تحقق الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه، يلزم أن يُقدم بذلك إقراراً بالمسؤولية مدوناً بمحضر صلح كتابي موقعاً عليه من أطرافه، إذ لم يكتفِ القانون بالتدوين والكتابة بل استلزم أن يكون محضر الصلح موقعاً من قبل أطرافه، وهم المتهم والمجني عليه أو وكيله الخاص أو ورثته أو وكيلهم الخاص.

إلا أنه ما يثير التساؤل في شأن ذلك، أن القانون أعلاه قد استوجب أن يكون الصلح الجنائي بموجب "إقرار بالمسؤولية"؛ إذ يفهم من هذه العبارة أن القانون قد أوجب تضمين محضر الصلح ما يفيد مسؤولية المتهم عما قام به تجاه المجني عليه، وكأنما هو إقرار بارتكابه الجريمة المنسوبة⁽²⁾، وهو أمر يخرج الصلح الجنائي من جوهره؛ ذلك أن الصلح بين المتهم والمجني عليه لا يعني إطلاقاً اعترافاً بالمسؤولية الجنائية⁽³⁾، ولا يفصح ذلك عن حجة إيجابية في ثبوت التهمة من عدمها⁽⁴⁾.

على عدّ أن إرادة المتهم لم تتجه نحو اعترافه بالجرم محل الجريمة في أساسه، فضلاً على أن فرض الاعتراف يتعارض وقرينة البراءة وهو مبدأ دستوري وحقوقى يلزم أن يصاحب المتهم حتى صدور حكم بات في الدعوى الجنائية⁽⁵⁾، ويرى الباحث أن من المستحسن على واضع القانون أن يكتفي بوجوب

(1) نصت المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (1) في قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يتم الصلح المنصوص عليه في المادة السابقة بموجب إقرار بالمسؤولية مدون بمحضر صلح كتابي موقع عليه من أطرافه أمام الجهة الأمنية المختصة، أو النيابة العامة أو المحكمة المختصة أو قاضي تنفيذ العقاب بحسب الأحوال، وفي الحالة الأولى يُعتمد المحضر من النيابة العامة".

(2) ذهب رأي في الفقه المقارن إلى عدّ أن إثبات تدوين إجراء الصلح الجنائي بصورتيه هو بمنزلة اعتراف ضمني من المتهم عن الجريمة المنسوبة إليه. الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص237).

(3) نصت المادة (226) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه: "في حالة الاعتراف الكامل بالجُرم في مواد الجُرح يجوز للمتهم إبداء الرغبة أمام النيابة العامة أو المحكمة حسب الأحوال في إجراء محاكمة عاجلة. وللنيابة العامة أن تحدّد جلسة لنظر هذه الدعوى خلال ثلاثة أيام. وفي حالة قبول المحكمة نظر الدعوى وفق الإجراءات العاجلة نزلت العقوبة المقررة للجريمة إلى ما لا يزيد على نصف حدّها الأقصى وإذا كان للعقوبة حد أدنى خاص نزلت العقوبة بحُدّها إلى النصف، ويصدر الحكم في ذات الجلسة. وللمحكمة أن تقرّر نظر الدعوى وفقاً للإجراءات العادية إذا عدل المتهم أو أحد المتهمين في حالة تعدّدهم عن رغبته أو اعترافه الكامل أو تخلف بنفسه أو وكيله بدون عذر عن حضور الجلسة قبل قفل باب المرافعة، أو إذا رأت من تلقاء نفسها عدم صلاحية الدعوى للفصل فيها بالإجراءات العاجلة".

(4) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص704).

(5) العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص162) / رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص18).

تقديم أطراف الصلح ما يفيد الصلح الكتابي وأن يكون موقعاً منهم، بوصف أن إقرار المسؤولية الواجب في النص الحالي لا يستقيم وطبيعة الصلح الجنائي.

فضلاً على ذلك، فقد استوجبت المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (1) تقديم إقرار مسؤولية مدون بمحضر صلح كتابي موقع عليه من أطرافه أمام الجهة الأمنية المختصة، واشترط النص موافقة النيابة العامة إذا تم الصلح أمام تلك الجهة، في حين أن المادة (21) مكرراً (أ) من القانون نفسه قد قررت "... أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة حسب الحالة التي عليها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم ..."، الأمر الذي يولد إرباكاً وتضارباً بين النصين في القانون نفسه، كما أنه من المستحسن استبدال عبارة "مأمور الضبط القضائي" محل "الجهة الأمنية المختصة" بوصفها أكثر شمولية وتتسق والصياغة القانونية المقررة في أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية وقانون السلطة القضائية.

أما في نطاق الجرائم المتعلقة بالشيك، فإن التشريع البحريني ⁽¹⁾ اكتفى بأن يقدم للمحكمة ما يفيد الصلح الجنائي مع المتهم، ولم يستلزم القانون في المادة (393) من قانون العقوبات أي شكلية محددة إطلاقاً، فيستوي أن يكون الصلح الجنائي حينها صريحاً أو ضمنياً، صدر شفاهه أو كتابه، فضلاً على أن القانون لم يستلزم أن يكون هذا الإثبات موثقاً، بل إن عموم النص لا يلزم وفاء المتهم بقيمة الشيك محل الجريمة لكي يكون الصلح منتجاً لآثاره ⁽²⁾، في حين أن النص نفسه -محل المشروعية وقبل التعديل- قد استوجب أن يكون محضر الصلح موثقاً يتضمن الوفاء بالشيك ⁽³⁾.

(1) نصت المادة (393) الفقرة (5) من قانون العقوبات على أنه "وللمجني عليه أو وكيله الخاص ولورثته أو وكيلهم الخاص ... أن يطلبوا من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال، وفي أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات الصلح مع المتهم ...".

(2) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرراً أ) (ص122).

(3) نص المادة (393) الفقرة الأخيرة من قانون العقوبات قبل استبدالها بالقانون رقم (41) لسنة 2014 النافذ على أنه "وللمجني عليه أو وكيله الخاص في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال وفي أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات تصالحه مع المتهم بتقديم محضر صلح موثق يتضمن الوفاء بقيمة الشيك، ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية إذا كانت الدعوى أمام المحكمة أو الأمر بالأمر بوجه إقامة الدعوى إذا كان الأمر قيد التحقيق لدى النيابة العامة. وإذا ثبت قيام الجاني بالوفاء بقيمة الشيك بعد الحكم عليه نهائياً فيجوز لقاضي التنفيذ أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها بناءً على طلب المحكوم عليه أو من ينبيه، ويعرض الطلب على قاضي التنفيذ المختص خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه".

ويرى الباحث من الأهمية ولحسن الصياغة التشريعية أن تتوحد الإجراءات اللازمة في شأن الصلح الجنائي المقررة في قانون الإجراءات الجنائية مع ما ورد في قانون العقوبات؛ إذ من غير المستحسن أن يتطلب القانون شكلية متشددة للصلح الجنائي في قانون معين، ثم لا يتطلب أي شكلية على الإطلاق في قانون آخر، رغم أن كلا القانونين يدوران في فلك الصلح الجنائي، فضلاً على أنه لا يوجد مسوغ ظاهري يسوّغ هذا التمييز في الشكلية في الإجراء نفسه بين قانونين مختلفين.

وفي شأن التشريع الكويتي، واستقراءً مما قرره المواد (240-243) قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية يلاحظ أنها لم تستوجب شكلية الكتابة في شأن الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه؛ أي يستوي أن يكون الصلح بأي صورة وأسلوب وطريقة كانت، ما دام أنه كان عن تراضي بينهما، لاسيما وأن التشريع الكويتي قد استوجب في الصلح الجنائي المقدم أمام النيابة العامة أن تقوم الأخيرة برفعه للمحكمة المختصة، كما ويجوز تقديم ما يثبت الصلح أمام المحكمة، وفي الحالين فإن محاضر النيابة العامة والمحكمة يستوجب فيها كتابة ما يدخل على إتمام الصلح الجنائي بينهما⁽¹⁾.

أما بخصوص التشريع المصري، فلم تشترط المادة (18) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية أي شكلية لازمة لإثبات الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه، حيث قضت الفقرة (2) من المادة نفسها على أنه "يجوز للمتهم أو وكيله إثبات الصلح المشار إليه في الفقرة السابقة"، وعليه فإن عموم النص يستنتج منه ألا يشترط في الصلح الجنائي أن يكون ثابتاً بالكتابة، ولا أن يقدم طرفاه عمّا تم الصلح عليه، بل ويقوم في محل الصلح اعتذار المتهم للمجني عليه وقبول الأخير ذلك⁽²⁾.

أما في شأن التصالح الجنائي المقرر ضمن نطاق القواعد الإجرائية في المادة (21) مكرراً في التشريع البحريني، والمادة (18) مكرراً في التشريع المصري، فلم يستوجب كلا التشريعين أي شكلية

(1) نصر الله والسماك، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص407).

(2) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص18) / طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرراً أ) (ص134).

محددة في التصالح القائم بين المتهم والسلطة المختصة بما في ذلك الكتابة، إلا أن لزوم الحال يتطلب قيام تلك السلطة بإثبات إجراء التصالح في محاضرها، الأمر الذي يعني أن الكتابة هي شرط غير صريح في القانون، ولكن مقتضى الحال يستلزم تحقق هذا الشرط بوصفه من بديهيات عمل الجهات الرسمية. وفي سياق متصل بشرط الكتابة في الصلح الجنائي ضمن القواعد الإجرائية فقد استلزمت التشريعات المقارنة ⁽¹⁾ أن يباشر المجني عليه بنفسه أو ورثته إجراءات الصلح الجنائي، أو عن طريق وكيله أو وكيلهم الخاص؛ إذ لا يكفي أن يكون الوكيل ممن يتمتع بوكالة عامة، بل يشترط أن تتضمن تلك الوكالة ما يبيح إجراء الصلح الجنائي.

وعليه ذهب الفقه المقارن ⁽²⁾ إلى ضرورة مراجعة التوكيل الخاص لدى وكيل المجني عليه أو وكيل ورثته، فإذا كان الصلح الجنائي نظير مقابل فإنه من اللازم أن يكون التوكيل حينها خاصًا بإجراء الصلح الجنائي في الدعوى الجنائية نفسها والواقعة محل الجريمة، وأما في حال ما كان الصلح الجنائي دون مقابل بين المتهم والمجني عليه لزم أن يكون توكيلًا خاصًا في عموم الصلح لا الواقعة محل الدعوى الجنائية.

ويُعدّ هذا الشرط الخاص في الوكالة أثناء إجراء الصلح الجنائي له مُسوّغاتة التي تتماشى مع القواعد العامة في القانون المدني ⁽³⁾، ولعل مقتضى الوكالة الخاصة يتفق والطبيعة الخاصة للصلح الجنائي، في عدّه استثناءً عن الأصل العام، والمتمثل بالسير في إجراءات الدعوى الجنائية، مما يستلزم ضمان تحقق التعبير الفعلي والصريح عن إرادة المجني أو ورثته نحو الصلح الجنائي.

(1) نصت المادة (21) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "للمجني عليه أو لوكيله الخاص، ولورثته أو وكيلهم الخاص مجتمعين في الجُثج المنصوص عليها في المواد ..."، كما نصت المادة (18) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه: "للمجني عليه أو وكيله الخاص ولورثته أو وكيلهم الخاص إثبات الصلح مع المتهم أمام النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال ...".

(2) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرراً أ) (ص134).

(3) نصت المادة (644) البند (أ) من القانون المدني في التشريع البحريني على أنه: "لابد من وكالة خاصة في كل تصرف ليس من أعمال الإدارة، وبوجه خاص في التبرعات والبيع والصلح والرهن والإقرار والتحكيم وكذلك في توجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء"، ويقابلها الحكم نفسه ما قررت المادة (702) من القانون المدني في التشريع المصري.

في حين أن التشريع الكويتي لا يستوجب أن يكون وكيل المجني عليه ممن لديه وكالة خاصة في إجراء الصلح، الأمر الذي يلزم تطبيق ما قرره المادة (120) الفقرة (2) من القانون أعلاه والتي تنص على أن "المتهم في جنحة، ولغيره من الخصوم، الحق دائماً في توكيل من يحضر معه"؛ أي يكفي توافر الوكالة العامة، على الرغم من أن الفقه المقارن⁽¹⁾ قد استوجب أن يكون التوكيل خاصاً وصريحاً متعلقاً بالواقعة التي يتم الصلح الجنائي فيها، ولعل هذا الرأي قد قاس هذا الحكم على ما يتطلب التنازل في الجرائم المقيدة بتقديم شكوى من المجني عليه، لاسيما وأن القانون قد عدّ في المادة (240) الفقرة (2) على أن "تسري على هذا الصلح شروط الشكوى من حيث الشكل ومن حيث أهلية المتصلح".

وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يكون الصلح الجنائي الخاص أو المتصلح الجنائي مقترناً أو معلقاً على شرط، بل يلزم أن يكون نهائياً، وكاشفاً عن رغبة أطرافه في نفاذه على نحو فوري وقطعي، أما القول بخلاف ذلك فإنه يجعل من الصلح أو المتصلح غير نافذين ومنتجين لآثارهما⁽²⁾.

وعليه لا يجوز أن يعلق المجني عليه نفاذ الصلح الجنائي لعدم قيام المتهم بإيداع مبلغ التعويض عن الأضرار في حسابه المصرفي، أو عدم قيام الأخير بأداء عمل معين لمصلحة المجني عليه، إلا أن هذا لا يؤثر على صحة ونفاذ الصلح الجنائي، وذلك في حال اتفاقاً على سداد مبلغ محدد أو القيام بعمل معين في وقت لاحق، إذ إن الصلح الجنائي حينها ينتج آثاره بمجرد التقاء إرادة طرفيه⁽³⁾.

(1) نصر الله والسماك، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص405).

(2) أحمد، خصخصة الدعوى الجنائية (ص63).

(3) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص509) / محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص185).

المبحث الثالث

الآثار القانونية المترتبة على تطبيق الصلح الجنائي

تمهيد وتقسيم:

عندما تتوافر الشروط الموضوعية والشكلية المقررة في النظم الإجرائية المقارنة في نطاق الجرائم التي يجوز إجراء الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي فيها، فإن ذلك يرتب آثارًا قانونية يحددها النص المقرر لمشروعية هذا الإجراء، وتختلف هذه الآثار باختلاف الدعوى ذات الصلة، فيما لو كانت دعوى جنائية أو مدنية، وسواء أتم ذلك الإجراء خلال مراحل سير الدعوى الجنائية، أم المرحلة اللاحقة لها.

وإذا كان الأصل أن أثر الصلح الجنائي بمفهومه العام يلقي بظلاله على الدعوى الجنائية بعده رخصة قانونية منحت لأطرافه لغرض إنهاء الخصومة، دون السير في إجراءاتها المقررة قانونًا، إلا أن ذلك الأثر قد يمتد في أحوال أخرى ليلقي بظلاله على دعوى المطالبة بالتعويض المرفوعة من المجني عليه أو المضرور في الجريمة، والتي ترفع تبعًا للدعوى الجنائية وتكون ملازمة لها.

وعليه، سوف يتناول هذا المبحث الآثار القانونية على تطبيق الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي على الدعوى الجنائية من جانب، والدعوى المدنية من جانب آخر، وذلك في مطلبين متتاليين.

المطلب الأول: آثار تطبيق الصلح الجنائي على الدعوى الجنائية.

المطلب الثاني: آثار تطبيق الصلح الجنائي على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية.

المطلب الأول

آثار تطبيق الصلح الجنائي على الدعوى الجنائية

قررت النظم الإجرائية المقارنة أثرًا رئيسًا في حال إجراء الصلح الجنائي يتمثل في سقوط الخصومة، أو انقضاء الدعوى الجنائية، كما رتبت أثرًا آخر يتمثل في وقف تنفيذ العقوبة عند صدور حكم بات في الدعوى، وعليه سوف يُخصص هذا المطلب لبيان هذين الأثرين الواقعيين على الدعوى الجنائية، وليهما بيان أثر البطلان على الصلح الجنائي وذلك في ثلاثة فروع متتالية.

الفرع الأول

انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح الجنائي

يُعدّ انقضاء الدعوى الجنائية أحد أبرز آثار الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي، وعليه يأتي هذا الفرع لبيان النتائج القانونية المترتبة هذا الأثر، ومضمون الحكم الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية نتيجة الصلح الجنائي، ونسبية آثار هذا العمل الإجرائي، وذلك في ثلاث فقرات متتالية.

الفقرة الأولى

النتائج القانونية المترتبة على انقضاء الدعوى الجنائية

استقراء مما تضمنته النظم الإجرائية المقارنة يتبين أن التشريع البحريني⁽¹⁾ والتشريع المصري⁽²⁾ قد أقرّا بانقضاء الدعوى الجنائية عند إجراء الصلح الجنائي في نطاق الشروط المقررة له قانونًا، ولعل هذا الأثر هو المقصد المنشود من أطرافه لعدم خوض غمار الدعوى الجنائية والسير في إجراءاتها.

(1) نصت المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (2) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "ويترتب على التصالح أو الصلح ... انقضاء الدعوى الجنائية في الجريمة محل التصالح أو الصلح ...".

كما نصت المادة (393) الفقرة (5) من قانون العقوبات والمتعلقة بجرائم الشيكات على أنه "ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية إذا كانت الدعوى أمام المحكمة أو الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى إذا كان الأمر قيد التحقيق لدى النيابة العامة...".

(2) قرر التشريع المصري في المادة (18) مكرراً (أ) الفقرة (4) من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة (534) الفقرة (4) من قانون التجارة على أنه "ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر...".

ومتى ما أثبت المتهم والمجني عليه قيام الصلح الجنائي الخاص بينهما، أو تم التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة، وفقاً لشروطهما الموضوعية والشكلية، وجب تقرير انقضاء الدعوى الجنائية الماثلة متى ما تم تحريكها من النيابة العامة وقبل إحالتها للمحكمة المختصة، وتصدر فيها قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية (1).

وفي حال كانت الخصومة الجنائية قد رفعت من جهة الضبطية القضائية وأبلغت بها النيابة العامة، فإنه لا يجوز للأخيرة تحريكها بل تصدر فيها قراراً بحفظ الأوراق (2)، أما إذا أحييت الدعوى الجنائية بعد تحريكها للمحكمة المختصة ودخلت في حوزتها، فإن الأخيرة تصدر حكماً في موضوع الدعوى يتمثل في انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح الجنائي (3).

وفي حال وقع الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي في غير الحالات المقررة قانوناً، أو تم بين من ليس لهم الحق في ذلك، فإن للنأيابة العامة حينها تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها، والسير فيها وفقاً للأصول المعتادة، وعدّ الصلح الجنائي كأن لم يكن (4).

وفي جميع الأحوال، فإن انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي لا يجيز لأطرافه العدول أو التراجع عن إتمامه وتنفيذه لأي سبب كان على الإطلاق، كما لا يجوز الرجوع

كما نصت المادة (18) مكرراً الفقرة (5) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "وتنقضي الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح ...".
(1) نصت المادة (160) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق انه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمراً بذلك وتأمراً بالإفراج عن المتهم المحبوس ما لم يكن محبوساً لسبب آخر ، ولا يكون صدور الأمر بالآلا وجه لإقامة الدعوى في الجنايات إلا من المحامي العام"، وعرفه الفقه المقارن بأنه أمر قضائي صادر من سلطة التحقيق (النيابة العامة أو قاضي التحقيق) بعد تحريك الدعوى الجنائية يقرر بمقتضاه عدم السير في الدعوى لتوافر أحد الأسباب التي بينها القانون، وهي إما لكون الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة غير كافية للإدانة. عبد الله، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية البحريني (ص219).

(2) نصت المادة (78) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "إذا رأت النيابة العامة أنه لا محل للسير في الدعوى بناء على الاستدلالات التي جمعت أمرت بحفظ الأوراق"، وعرفه الفقه المقارن بأنه إجراء إداري يصدر عن النيابة العامة بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات، ويصدر هذا الأمر قبل تحريك الدعوى الجنائية لأسباب قانونية: كأن يكون الفعل غير خاضع للتعريم أو ورود سبب من أسباب الإباحة أو مانع من موانع المسؤولية أو العقاب، أو عدم قيام الشاكي في جرائم الشكوى بتقديم شكواه أو انقضاء الدعوى لأحد أسبابها المقررة قانوناً، أو لأسباب واقعية: وهي أن تكون الدعوى جاهزة لتحريكها إلا أنا النيابة العامة وما لها من سلطة ملائمة ترى عدم أهمية ذلك، لتفاهة الجريمة أو الضرر الحاصل. حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص445).

(3) براك، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة (ص777) / عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص562).

(4) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص574).

ومباشرة الدعوى الجنائية مجدداً حال ظهور أدلة جديدة فيها، ولو كانت تلك الأدلة محل إدانة ثابتة في حق المتهم (1).

وذلك على عد أن الصلح الجنائي هو أحد الأسباب القانونية العارضة (2) على الدعوى الجنائية والمؤدية لانقضائها مما يمنع محاكمة المتهم مرتين عن الواقعة نفسها محل الصلح الجنائي (3)، وحقيقة الأمر فإن تقرير هذا الحكم هو نتيجة سليمة يستوجبها المنطق القانوني السليم حتى لا تكون الدعوى رهينة أحد أطرافها لغرض تهديد الآخر والتلويح بالرجوع إليها من خلال عدوله وتراجعها عن الصلح الجنائي.

وقد أنفرد التشريع الكويتي (4) عادداً أن أثر الصلح الجنائي على الدعوى الجنائية لا يكون بانقضائها، وإنما يُنتج الصلح الجنائي ما للبراءة من آثار، وقد فرق واضع القانون بين نوعين من الجرائم، وأورد حكماً خاصاً لكل منهما، فإذا كانت الجرائم محل الصلح الجنائي مُقَيَّدَةً تحريكها بناءً على شكوى من المجني عليه فيقتصر دور المحكمة على إثبات الصلح الجنائي فقط؛ ليكون محققاً لآثاره القانونية، أما إذا كان الصلح الجنائي محله جرائم الإيذاء والتعدي وجرائم حرمة الملك والتخريب والإتلاف الواقعة على أملاك الأفراد وجرائم التهديد فيلزم حينها موافقة المحكمة على الصلح ليكون نافذاً في مواجهة أطرافه (5).

ويرى الباحث أنه لا توجد أيّ مسوّغات قانونية أو عملية منطقية للتمييز في بين الجرائم العادية، التي لا يستلزم فيها موافقة المحكمة لتقرير أثر الصلح الجنائي، وجرائم الشكوى التي لا يتقرر الصلح

(1) نصت المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (2) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "... ولا أثر للعدول عن التصالح أو الصلح على انقضاء الدعوى الجنائية".

(2) تنقضي الدعوى الجنائية إما لأسباب طبيعية، وهو ما يعني توافر سبب طبيعي أدى بها لانقضاءها يتمثل في صدور حكم قضائي بالإدانة أو البراءة، وقد قضت بذلك المادة (307) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "تنقضي الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم بات فيها بالبراءة أو بالإدانة"، أو تنقضي لأسباب عارضة، وهي أسباب تتوافر بعد تحريك الدعوى الجنائية وقبل صدور حكم بات فيها، ومن ذلك وفاة المتهم أو الصلح مع المجني عليه.

(3) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص565).

(4) قرر التشريع الكويتي في المادة (241) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجنائية على أنه "يترتب على الصلح أو العفو الفردي ما يترتب على الحكم بالبراءة من آثار، ولكن في غير الجرائم التي يشترط لرفع الدعوى فيها شكوى المجني عليه، لا يترتب على الصلح أو العفو الفردي آثاره الا بموافقة المحكمة".

(5) نصر الله والسماك، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص407).

الجنائي فيها إلا بعد موافقة المحكمة، وقد سوَّغ رأي في الفقه المقارن ⁽¹⁾ هذا التمييز على عدّه أن المحكمة قد ترفض الصلح الجنائي إذا رأت أن مصلحة الجماعة وفقاً لقواعد العدالة تستوجب السير في الدعوى الجنائية وصولاً لاستصدار حكم فيها.

ولعل ما يساند رأي الباحث، أن جرائم الشكوى هي في ذاتها قيد على النيابة العامة لتحريك الدعوى الجنائية، كما وأن الصلح الجنائي هو بمنزلة قيد آخر على مباشرة الدعوى والاستمرار فيها، وعلى الرغم من اتحاد العلة في كلا الإجرائين، إلا أن التشريع الكويتي استلزم موافقة المحكمة على الصلح الجنائي لنفاذه، الأمر الذي قد يوجد من هذا القيد العديد من الإشكاليات أثناء التنفيذ، ويراكم القضايا التي بحاجة إلى إجازتها من قبل المحكمة، وهو ما يفقد الصلح الجنائي الغايات والمسوغات المرجوة منه والمتمثلة في تخفيف عبء الدعاوى الجنائية أمام القضاء.

الفقرة الثانية

مضمون الحكم الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية

نتيجة للتباين السابق في مسلك النظم الإجرائية المقارنة حول أثر الصلح الجنائي على الدعوى بعد دخولها في حوزة المحكمة المختصة، فقد ذهب مسلك من التشريع ⁽²⁾ والفقه ⁽³⁾ والقضاء المقارن ⁽⁴⁾ إلى أنه متى ما تم الصلح الجنائي بعد إحالة الدعوى للمحكمة وثبت للأخيرة تحقق الشروط القانونية، وجب

(1) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص123).

(2) نصت المادة (241) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي على أنه "يترتب على الصلح أو العفو الفردي ما يترتب على الحكم بالبراءة من آثار...".

(3) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص123).

(4) وفي الأثر نفسه قضت محكمة التمييز الكويتية على أنه "... أنه يجوز للمجني عليه في جرائم التهديد المنصوص عليها في المادة 173 من قانون الجزاء التي دين به الطاعن أن يعفو عن المتهم أو يتصالح معه على مال قبل صدور الحكم أو بعده فيترتب على الحكم بالبراءة من آثار بشرط موافقة المحكمة". وكان مؤدى ذلك، أن المجني عليه العفو عن المتهم أو يتصالح معه في هذا النوع من الجرائم في جميع الأحوال سواء تم ذلك أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ويترتب على ذلك أن طلب إعمال الأثر القانوني لهذا العفو تجوز إثارته في أي حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة التمييز...". طعن رقم (672) لسنة 2010، صادر بجلسة 3 مايو-2011، منشور في الموقع الإلكتروني للبوابة القانونية الرسمية (دولة الكويت): <http://www.law.gov.kw>.

عليها أن تصدر حكماً يقضي بانقضاء الدعوى الجنائية وبراءة المتهم، ويسوّغ الفقه المقارن ⁽¹⁾ موقفه من أن حكم انقضاء الدعوى سببه الصلح الجنائي، في حين أن حكم البراءة هو تقريرٌ للأصل العام والمتمثل في تطبيق مبدأ قرينة البراءة على المتهم، ولعدم صدور حكم قضائي بإدانته.

في حين ذهب رأي آخر من الفقه ⁽²⁾ وأيده في ذلك القضاء المقارن ⁽³⁾ -وهو ما يميل إليه الباحث- إلى عدّ متى ما تم إثبات الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي أمام المحكمة المختصة، وجب عليها أن تقضي بانقضاء الدعوى الجنائية فقط، لا أن يتضمن حكمها براءة المتهم، بحجة أن الحكم بالبراءة يعني أن الواقعة غير معاقب عليها أو أن الجريمة غير مكتملة الأركان أو أن أدلة الإثبات غير كافية، وهو ما لم يتحقق بالنسبة للصلح الجنائي.

ونظراً لعدّ الصلح الجنائي بصورتيه من الأسباب العارضة لانقضاء الدعوى الجنائية بوصفه يلحق بالدعوى الجنائية ويحول دون مباشرتها والسير فيها وصولاً لاستصدار حكم قضائي بات فيها، مما يجعل من قواعده أنها ذات طبيعة أمر مرتبطة بالنظام العام ⁽⁴⁾.

وعليه يجوز للمحكمة أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عند إثبات الصلح الجنائي من تلقاء نفسها دون طلب الخصوم، ولا يملك المتهم حينها التنازل عنه، فضلاً على جواز إثارة الدفع بانقضاء الدعوى

(1) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص104).

(2) د. أنيس حسيب السيد المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (دراسة مقارنة)، صفحة رقم (581).

(3) وفي ذلك قضت محكمة التمييز البحرينية على أنه ولما كان "... أن الفقرة الأخيرة من المادة 393 من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم 11 لسنة 2014 والمعمول بأحكامه اعتباراً من 2014/9/3 ... تسري عند توافر شروط تطبيقها على الدعوى ... وإن كان يبين من المفردات أن الطاعن قدم إقراراً موقعاً صادراً من المجني عليه يفيد التصالح مع الطاعن واستلامه قيمة الشيك موضوع الدعوى ومن ثم تكون الفقرة الخامسة من المادة سالفة الذكر تكون واجبة التطبيق ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف وانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح". طعن رقم (436) لسنة 2013، صادر بجلسة 18 مايو 2015، منشور في الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء: <http://www.sjc.bh>.

(4) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص104).

لهذا السبب العارض في أي مرحلة كانت عليها الدعوى الجنائية ⁽¹⁾، بل ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التمييز ما دام أنه لا يقتضي تحقيقاً في موضوع الدعوى ⁽²⁾.

الفقرة الثالثة

نسبية آثار الصلح الجنائي على انقضاء الدعوى الجنائية

تباينت مواقف الفقه والتشريع المقارن في شأن نسبية آثار الصلح الجنائي على انقضاء الدعوى الجنائية، وفي ذلك ذهب رأي في الفقه المقارن ⁽³⁾ إلى عدّ أن "الصلح في المواد الجنائية محكوم بقاعدتين مهمتين: أولاهما أن الصلح لا يحقق فائدة للغير، وثانيتهما عدم إضرار الصلح بالغير" ⁽⁴⁾، وعليه إذ تعدد المتهمون أو المحكوم عليهم أو المجني عليهم في جريمة يجوز الصلح الجنائي فيها، فلا تنقضي الدعوى الجنائية إلا بالنسبة للمتهم أو المحكوم عليه الذي كان طرفاً في الصلح الجنائي، وتظل الدعوى الجنائية قائمة تجاه الآخرين.

ورغم ذلك لم تتبنَ النظم الإجرائية المقارنة موقف الفقه المقارن السابق بين ثنايا تشريعاتها، على عدّ أن فرض التسليم بما سبق سوف يؤدي إلى تجزئة الجريمة الواحدة، وبالتالي لا يستفيد من الصلح الجنائي سوى المتهم الذي أجرى صلحه مع المجني عليه، وتكون الدعوى قائمة تجاه باقي المتهمين الآخرين.

(1) وفي ذلك قضت محكمة النقض المصرية على أنه "... كما يبين من مطالعة محضر جلسة الإشكال المؤرخ ... -والمرفق بملف الطعن- حضور محامي الحكومة وإقراره بصحة السداد وقبوله التصالح، مما يبني عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح، وهو أمر متعلق بالنظام العام يجب على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ولو بغير دفع من الطاعن، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الابتدائي، وانقضاء الدعوى الجنائية بالصلح". طعن رقم (27079) لسنة (67) قضائية، صادر بجلسة 1 يوليو 2007، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>.

(2) وفي ذلك قضت محكمة النقض المصرية على أنه "... لما كان ما يثيره الطاعن بشأن الصلح مردوداً بما يبين من محضر جلسة المحاكمة من عدم إبداء هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه التحدي به -ولو كان بياناً لموجبات الرأفة- لأول مرة أمام محكمة النقض نظراً لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن وظيفتها ومن ثم فلا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض". طعن رقم (48376) لسنة (85) قضائية، صادر بجلسة 15 ديسمبر 2016، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>.

(3) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص576).

(4) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص279).

وفي قبال ذلك يرى غالب الفقه المقارن ⁽¹⁾ إلى أنه إذا تم الصلح الجنائي بين بعض المتهمين أو المحكوم عليهم أو المجني عليهم دون الآخرين، فيترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكل المتهمين أو المحكوم عليهم أو المجني عليهم، ولا يكون للصلح الجنائي أثره في انقضاء الدعوى الجنائية إلا إذا أقر منهم جميعاً.

ومن هذا المنطلق عدّ التشريع البحريني ⁽²⁾ في قواعد الإجرائية أنه إذا تعدد المجني عليهم فلا يُنتج الصلح الجنائي أثراً إلا إذا صدر عنهم جميعاً، كما وعدّ أنه في حال تعدد المتهمون، فإنه يجب أن يشملهم جميعاً، وعلى أثر ما سبق، قرر التشريع الكويتي ⁽³⁾ إلى عدّ أنه في حال تعدد المجني عليهم وتم الصلح الجنائي من بعضهم دون الآخر، فلا يكون له أثر إلا إذا أقره الباقيون، أو إذا أقرته المحكمة رغم معارضتهم، متى ما تبين لها أنها معارضة تعسفية، إذ يلاحظ أن التشريع الكويتي لم يحسم المسألة إلا من جانب واحد وهو في حال تعدد المجني عليهم دون الإشارة إلى الحال التي يتعدد فيها المتهمون ⁽⁴⁾، في حين أن التشريع البحريني كان أكثر دقة وشمولية في ذلك.

أما بالنسبة للتشريع المصري، ورغم خلو أحكام قانون الإجراءات الجنائية من إيراد حكم يعالج فرض حال تعدد المتهمين أو المحكوم عليهم أو المجني عليهم، وتم إجراء الصلح الجنائي من بعضهم دون الآخر، إلا أن تعليمات النيابة العامة الواردة في الكتاب الدوري رقم (12) لسنة 2006 قد أقرت ذلك النهج الغالب في الفقه والتشريع المقارن، وحرى بالتشريع المصري إجراء التعديل اللازم لضمان إيراد الحكم الغالب صراحة ضمن القانون منعاً للتوسع في الاجتهاد والتفسير ⁽⁵⁾.

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية، (ص281) / العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص579).

(2) نصت المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (4) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "وإذا تعدد المجني عليهم لا ينتج الصلح أثراً إلا إذا صدر عنهم جميعاً. وإذا تعدد المتهمون فإنه يجب أن يشملهم جميعاً".

(3) نصت المادة (242) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أنه "إذا تعدد المجني عليهم في جريمة، وصدر العفو أو الصلح عن بعضهم، فلا يكون له آثار إلا إذا أقره الباقيون...".

(4) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص200) / العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص579).

(5) العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص579).

ومن جانب آخر، عدّ رأي في الفقه المقارن ⁽¹⁾ أنه لا تقتصر نسبية أثر الصلح الجنائي الخاص على أطرافه فحسب، بل تمتد كذلك إلى موضوع الجريمة محل الإجراء الجنائي، وبمعنى آخر، فإن كانت الجريمة محل الصلح مرتبطة بجريمة أخرى، فإن انقضاء الدعوى الجنائية يكون مقصوراً على الجريمة التي تم الصلح الجنائي فيها، أما عدا ذلك من جرائم سواء أكانت مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة، أم غير مرتبطة، فلا يمتد أثر العمل الإجرائي حينها إلا بالنسبة للجريمة محل الصلح الجنائي الخاص في الدعوى الجنائية.

أما في شأن التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة، فإذا ما تعددت الجرائم وكانت مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وكانت الجريمة ذات الوصف الأشد هي الجريمة محل التصالح الجنائي، فإن انقضاء الدعوى الجنائية يمتد لباقي الجرائم الأخرى، أما في حال ما إذا كانت الجريمة ذات الوصف الأخف هي التي يجوز التصالح فيها، فإن انقضاء الدعوى يكون مقصوراً عليها فقط، ويستمر نظر الدعوى الجنائية بالنسبة لباقي الجرائم ⁽²⁾.

ولا يرى الباحث أي مسوغ قانوني أو واقعي للتسوية في التمييز بين الأثر في موضوع الدعوى الجنائية بين الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي، لاسيما مع صراحة الحكم الذي أورده القواعد العامة ⁽³⁾ في التشريعات المقارنة من عدّ أنه متى ما وقعت الجريمة وكانت مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة عدّت كلها جريمة واحدة ويحكم فيها بعقوبة الجريمة الأشد، وحسباً ما سلكه التشريع البحريني ⁽⁴⁾

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص581).

(2) رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (ص78).

(3) تنص المادة (66) الفقرة (1) من قانون العقوبات في التشريع البحريني على أنه "إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها"، ويقابلها في التشريع الكويتي المادة (84) الفقرة (1) من قانون الجزاء والتي تنص على أنه "إذا ارتكب شخص جملة جرائم لغرض واحد بحيث ارتبطت ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة، وجب ألا يحكم بغير العقوبة الأشد..."، ويقابلها في التشريع المصري المادة (32) والتي تنص على أنه "إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها. وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم".

(4) نصت المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (2) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "ويتربط على التصالح أو الصلح المنصوص عليه في المادتين السابقتين انقضاء الدعوى الجنائية في الجريمة محل التصالح أو الصلح والجرائم الأخرى المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية إذا كانت العقوبة المقررة لها أخف من عقوبة الجريمة محل التصالح أو الصلح...".

من إيراد حكم صريح، مفاده انقضاء الدعوى الجنائية في الجريمة محل الصلح الجنائي بصورتيه، بالإضافة إلى الجرائم الأخرى المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة متى ما كانت عقوبة الجريمة الأخيرة أخف من عقوبة الجريمة محل الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي.

الفرع الثاني

وقف تنفيذ العقوبة محل الصلح الجنائي

أجازت بعض النظم القانونية إجراء الصلح الجنائي بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية⁽¹⁾، ورتبت تلك النظم أثر وقف تنفيذ العقوبة بحق المحكوم عليه عند إجرائه للصلح الجنائي مع المجني عليه، أو تصالحه مع السلطة المختصة، وسوف يتناول هذا الفرع موقف التشريع والفقه المقارن من هذا الأثر القانوني على الصلح الجنائي، وذلك في فقرتين رئيسيتين.

الفقرة الأولى

موقف التشريع المقارن من أثر وقف تنفيذ العقوبة

على الرغم من أن النظم الإجرائية المقارنة قد اتفقت على عدّ انقضاء الدعوى الجنائية هو الأثر الرئيس على إجراء الصلح الجنائي، إلا أنّ تلك التشريعات المقارنة قد تباينت أحكامها في شأن مدى جواز إجراء الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية المنظورة. واستقرأ مما قرره أحكام القانون ذات الصلة، يتبين أن التشريع البحريني قد أجاز إجراء الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه، والتصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة، ولو بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية، وهو الحكم الصريح الذي أقرته المادة (21) مكرراً (ب) من قانون

(1) يُعرّف الفقه المقارن الحكم البات على أنه الحكم الذي لا يقبل طعنًا بطريق عادي أو غير عادي طريق إعادة النظر، فهو لا يقبل الطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو التمييز، ويكون الحكم باتاً بأن يكون ابتداءً غير قابل للطعن أو لفوات مواعيد الطعن المقررة قانوناً، أو لاستتفاذ طرق الطعن فيه. حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص1059).

الإجراءات الجنائية⁽¹⁾، في حين منحت المادة (393) الفقرة (5) من قانون العقوبات سلطة تقديرية لقاضي التنفيذ في قبول الصلح الجنائي عند وفاء المحكوم عليه بقيمة الشيك للمجني عليه⁽²⁾.

وبالرجوع إلى القواعد الإجرائية ذات الصلة، يتبين أن التشريع البحريني قد رتب أثر وقف تنفيذ العقوبة عند إثبات الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي⁽³⁾، ويقدم حينها طلب إثبات ذلك إلى قاضي تنفيذ العقاب، وفقاً للإجراءات المقررة في مرحلة المحاكمة، والتي تعني أن على المحكوم عليه دفع مقابل التصالح بما يعادل ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة، أو الحد الأدنى المقرر لها، أيهما أكثر، مضافاً إليها قيمة رسوم ومصاريف الدعوى الجنائية.

ومن خلال تفحص نص القانون محل المشروعية، يتبين أنه أوجب على أطرافه الإقرار بإجراء الصلح الجنائي أمام قاضي تنفيذ العقاب، ويصدر في هذه الحال أمراً منه بوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها، وبالتالي لم يقرر النص صراحة منح جواز وقف تنفيذ العقوبة للسلطة التقديرية لقاضي العقاب على غرار ما انتهجته المادة (393) الفقرة (5) من قانون العقوبات، بل يستفاد من صياغة النص على وجوب تحقيق هذا الأثر متى ما كان الصلح الجنائي محققاً لشروطه الموضوعية والشكلية ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن النص الإجرائي محل إجراء الصلح الجنائي بصورتيه قد رتب أثر وقف تنفيذ العقوبة بعد صيرورة الحكم باتاً في الدعوى الجنائية، إلا أنه أعقب ذلك الأثر بعبارة "... وتسري في شأنه الأحكام المقررة في القانون بشأن وقف تنفيذ العقوبة"؛ إذ بالرجوع إلى القانون ذي العلاقة يلاحظ أن قانون العقوبات قد أورد جملة في أحكامه عن وقف تنفيذ العقوبة في المواد (81-86) منه، وعلى هذا الأساس فإن وقف التنفيذ الذي قصده التشريع البحريني في النص الإجرائي يستتبع جملة النتائج الآتية:

-
- (1) نصت المادة (21) مكرراً (ب) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "ويجوز التصالح أو الصلح بعد صدور الحكم بالبراءة...".
 - (2) نصت المادة (393) الفقرة (5) من قانون العقوبات على أنه "... وإذا ثبت قيام الجاني بالوفاء بقيمة الشيك بعد الحكم عليه نهائياً فيجوز لقاضي التنفيذ أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها بناءً على طلب المحكوم عليه أو من ينوبه...".
 - (3) نصت المادة (21) مكرراً (ب) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "ويجوز التصالح أو الصلح بعد صدور الحكم بالبراءة وفق الشروط المقررة عند إجرائه في مرحلة المحاكمة مضافاً إليها سداد المحكوم عليه قيمة رسوم ومصاريف الدعوى، ويتم الإقرار به أمام قاضي تنفيذ العقاب ويصدر في هذه الحالة أمراً بوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها، وتسري في شأنه الأحكام المقررة في القانون بشأن وقف تنفيذ العقوبة".

- (1) إن وقف تنفيذ العقوبة في الدعوى الجنائية محل الصلح الجنائي سوف يكون لمدة محدودة، مقدارها ثلاث سنين (فترة التجربة) من تاريخ صيرورة الحكم القضائي بالإدانة نهائياً⁽¹⁾.
 - (2) يجوز إلغاء وقف التنفيذ الصادر من قاضي تنفيذ العقاب، إذا ارتكب المحكوم عليه خلال فترة التجربة جريمة عمدية قُضي عليه من أجلها بعقوبة سالبة للحرية لأكثر من شهرين⁽²⁾.
 - (3) إذا تبين خلال فترة التجربة صدور حكم في جريمة عمدية قُضي عليه من أجلها بعقوبة سالبة للحرية لأكثر من شهرين ولم تكن المحكمة قد علمت به⁽³⁾.
 - (4) يترتب على إلغاء وقف تنفيذ العقوبة خلال فترة التجربة تنفيذ الحكم الصادر بالإدانة⁽⁴⁾.
 - (5) إذ انقضت فترة التجربة دون أي من الأسباب التي تؤدي إلى إلغائه عُدَّ الحكم كأن لم يكن⁽⁵⁾.
- ويبدو أن التشريع البحريني وإن أجاز الصلح الجنائي بصورتيه في مرحلة ما بعد صيرورة الحكم باتاً في الدعوى الجنائية، إلا أنه قد أحاطها بحال من التشدد المقصود حماية لاستقرار المراكز القانونية، وتأكيداً على عدم جواز المساس بحجية الأحكام المقضي بها⁽⁶⁾.

(1) نصت المادة (83) من قانون العقوبات على أنه "يكون وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنين من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائياً".

(2) نصت المادة (84) (البند ثانياً) من قانون العقوبات على أنه "إذا ارتكب المحكوم عليه خلال فترة التجربة المحددة في المادة السابقة جريمة عمدية قُضي عليه من أجلها بعقوبة سالبة للحرية لأكثر من شهرين سواء صدر الحكم بالإدانة أثناء هذه الفترة أو صدر بعد انقضائها بشرط أن تكون الدعوى قد حركت خلالها".

(3) نصت المادة (84) (البند ثالثاً) من قانون العقوبات على أنه "إذا ظهر خلال فترة التجربة صدور حكم مما نص عليه في الفقرة السابقة ولم تكن المحكمة قد علمت به".

(4) نصت المادة (85) من قانون العقوبات على أنه "يترتب على الحكم بالإلغاء تنفيذ العقوبة التي كان قد قضى بوقف تنفيذها".

(5) نصت المادة (86) من قانون العقوبات على أنه "إذا انقضت فترة التجربة دون أن يتوافر سبب من أسباب إلغاء وقف التنفيذ اعتبر الحكم كأن لم يكن".

(6) قضت محكمة التمييز البحرينية على أنه "لما كانت المادة 307 من قانون الإجراءات الجنائية تنص على ... وكان مفاد هذا النص - على ما استقرت عليه أحكام محكمة التمييز - أنه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى: أولاً: أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة، وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين. ثانياً: أن يكون الحكم صادراً في موضوع الدعوى سواء قضى بالإدانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيعها، أما إذا صدر الحكم في مسألة غير فاصلة في الموضوع، فإنه لا يجوز حجية الشيء المقضي به". طعن رقم (232) لسنة 2014، محكمة التمييز البحرينية، صادر بجلسة 2 مارس 2015، منشور في الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء:

بالإضافة إلى ذلك، فإن الغاية المنشودة من الصلح الجنائي هي التخفيف عن عائق القضاء من دعاوى جنائية محالة إليه، إلا أنه في حال صيرورة الحكم باتاً تكون هذه العلة منتفية وجوداً، وبالتالي لا مفر حينها إلا من وقف تنفيذ العقوبة احتراماً للحكم القضائي الصادر، وما يشكله من عنوان للحقيقة في الدعوى الماثلة، كما هدف واضع القانون إلى تحقيق الردع بالنسبة للمحكوم عليه الذي كان بإمكانه إجراء الصلح الجنائي وترتيب أثر انقضاء الدعوى الجنائية، إلا أنه ما ظل في تقرير حقه إلى حين صدور حكم بات فيها، ورغم ذلك لم يحرمه القانون من فرصة وقف تنفيذ العقوبة عند إثبات صلحه مع المجني عليه أو تصالحه مع السلطة المختصة.

أما بخصوص التشريع الكويتي ⁽¹⁾، وعلى الرغم من أن قواعده الإجرائية قد أجازت الصلح بين المحكوم عليه والمجني عليه بعد صدور حكم نهائي بالإدانة في الدعوى الجنائية، إلا أنه لم يقرر القانون أثر وقف العقوبة بل عده من قبيل الحكم بالبراءة، ويكون تقديم طلب إجراء الصلح الجنائي بعد صدور حكم نهائي في الدعوى أمراً وجوبياً للمحكمة التي أصدرت الحكم، سواء أكانت محكمة أول درجة، أم المحكمة الاستئنافية، أم في أي صورة ما، إذا أصبح الحكم نهائياً بعدم الطعن فيه ⁽²⁾.

ويلاحظ مما سبق، أن التشريع الكويتي قد أجاز للمحكمة وبعد صدور حكم بات في الدعوى إجراء الصلح الجنائي بين المحكوم عليه والمجني عليه على أن يترتب على ذلك ما لحكم البراءة من آثار، ويرى الباحث أن تحقيق هذا الأثر يجافي المنطق القانوني السليم؛ إذ من غير المعقول وبعد صدور حكم نهائي في الدعوى يتضمن إدانة المتهم عما نسب إليه من اتهام، ويقوم الأخير بإجراء الصلح الجنائي مع

(1) نصت المادة (240) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية على أنه "يجوز للمجني عليه أن يعفو عن المتهم أو يتصالح معه على مال قبل صدور الحكم أو بعده ..."، وأعقبها المادة (241) الفقرة (2) من القانون نفسه لتنص على أنه "يترتب على الصلح أو العفو الفردي ما يترتب على الحكم بالبراءة من آثار ... إذا رغب المجني عليه في العفو عن المحكوم عليه أو الصلح معه بعد صدور حكم نهائي بإدانته، قدم طلباً بذلك إلى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم لتتظر فيه وفقاً للأحكام السالفة الذكر".

(2) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص122).

المجني، ويُعد حينها أن ذلك بمنزلة البراءة وما يترتب على ذلك من آثار؛ إذ لا تستقيم الإدانة القضائية والبراءة القانونية في الدعوى الجنائية نفسها.

وفي شأن التشريع المصري، فقد قررت المادة (18) مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "ويجوز الصلح في أية حالة كانت عليها الدعوى وبعد صيرورة الحكم باتاً ... وتأمر النيابة بوقف تنفيذ العقوبة"، كما نصت المادة (534) الفقرة (4) من قانون التجارة في شأن جرائم الشيكات على أنه "... تأمر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح أثناء تنفيذها وبعد صيرورة الحكم باتاً؛ إذ وعلى الرغم من أن القانون أعلاه قد سار على النهج الذي قام عليه التشريع البحريني في تقرير مشروعية الصلح الجنائي الخاص بعد صيرورة الحكم باتاً في الدعوى الجنائية، مرتباً عليه أثر وقف تنفيذ العقوبة، إلا أنه لم يجز إجراء التصالح الجنائي في المرحلة نفسها ضمن قواعد قانون الإجراءات الجنائية⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه ذهب رأي في الفقه المقارن⁽²⁾ إلى التمييز بين وقف تنفيذ العقوبة كأثر للصلح الجنائي عن وقف تنفيذ العقوبة المقرر بمقتضى المادة (55) من قانون العقوبات في التشريع المصري - والتي يقابلها المادة (81) من قانون العقوبات في التشريع البحريني - حيث عدّ هذا الرأي أن وقف التنفيذ الأول يكون بقوة القانون، مهما كانت العقوبة الصادرة بحق المحكوم عليه، كما أن وقف التنفيذ يكون نهائياً، فلا يجوز إلغاؤه أو العدول عنه مهما صدر ضد المحكوم عليه من أحكام ارتكبتها قبل أو بعد الصلح الجنائي.

وعلى الرغم من أن الباحث لم يجد في هذا الرأي مسوغاً قانونياً للفرقة بين وقف تنفيذ العقوبة كأثر للصلح الجنائي ووقف تنفيذ العقوبة المقرر في القواعد العامة في قانون العقوبات، إلا أنه فيما يخص التشريع البحريني - على أقل تقدير - فإن النصوص القانونية الواردة في هذا الصدد قاطعة الدلالة على أن

(1) نصت المادة (18) مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "ولا يسقط حق المتهم في التصالح برفع الدعوى الجنائية إلى المحكمة المختصة إذا دفع ثلثي الحد الأقصى للغرامة المقررة للجريمة أو قيمة الحد الأدنى المقرر لها أيهما أكثر، وذلك قبل صدور حكم في الموضوع".

(2) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص584).

أثر وقف تنفيذ العقوبة حال الصلح الجنائي يقصد به ما قرره القواعد العامة في هذا الشأن، وهو على النحو الذي سبق بيانه.

وفي جميع الأحوال، فإن أثر وقف تنفيذ العقوبة المقرر عند إجراء الصلح الجنائي بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية ينتج ثمرتين: الأولى: متى ما كانت العقوبة المحكوم بها هي الحبس ولم يبدأ تنفيذها فيمتنع عن البدء فيها، أو اتخاذ أي إجراء قبالها، أما إذا بدء التنفيذ فيتم الإفراج عن المحكوم عليه أيًا كانت المدة المتبقية من العقوبة⁽¹⁾، أما الثانية: فإن لم يتم تحصيل عقوبة الغرامة الصادرة بشأن المحكوم عليه فيمتنع عن ذلك، وإذا ما قام بسدادها فيرد إليه ما قام بسداده، على أن يوقف فوراً أي إجراء آخر يتعلق بتنفيذ العقوبة الصادرة في مواجهته⁽²⁾.

الفقرة الثانية

موقف الفقه المقارن من أثر وقف تنفيذ العقوبة

نتيجة لحال التباين في موقف التشريعات المقارنة بشأن جواز إجراء الصلح الجنائي في مرحلة ما بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية، ومدى ترتيب أثر وقف تنفيذ العقوبة في مواجهة المحكوم عليه، الأمر الذي جعل من الفقه المقارن بين مؤيد ومعارض لتقرير هذا الأثر.

وعليه، ذهب رأي في الفقه المقارن إلى معارضة تقرير أثر وقف تنفيذ العقوبة عند إجراء الصلح الجنائي في مرحلة ما بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية، على عدّ أن هذا الأثر يشكل انتهاكاً ومساساً بحجية الأحكام الجنائية التي حازت حجية الأمر المقضي به⁽³⁾.

(1) نصت المادة (325) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "يفرج فوراً عن المتهم المحبوس احتياطياً إذا كان الحكم صادراً بالبراءة أو بعقوبة أو تدبير غير سالب للحرية أو إذا أمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة أو إذا كان المتهم قد قضى في الحبس الاحتياطي مدة العقوبة المحكوم بها".

(2) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص567) / المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص123).

(3) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص289).

كما عدّ هذا الرأي أن جواز إجراء الصلح الجنائي في هذه المرحلة يعني المساواة بين المحكوم عليه الملتزم بواجباته والذي لا يكبد الدولة عناء ومشقة التقاضي واللجوء للسير في إجراءات المحاكم، وبين الآخر الذي يتهرب ويماطل في إجراء الصلح الجنائي حتى صدور الحكم في الدعوى، والذي استنفذ درجات التقاضي كافة، مما يجافي ذلك قواعد العدالة والإنصاف المقررة (1).

في حين عدّ الفقه المقارن (2) المؤيد لتقرير أثر وقف تنفيذ العقوبة عند إجراء الصلح الجنائي في مرحلة ما بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية إلى جملة من الاعتبارات، تتمثل في أن تقرير هذا الأثر سوف يخفف على المؤسسات العقابية ومنع اختلاط المحكوم عليه بالمحكومين الآخرين داخل مراكز الإصلاح والتأهيل، بالإضافة إلى سرعة حصول الدولة على حقوقها بعيداً عن إجراءات التنفيذ المقررة للأحكام الجنائية، فضلاً على أنه أثر يتفق والسياسة الجنائية الحديثة القائمة على البعد عن العقوبات التقليدية والأخذ ببدايل الدعوى الجنائية.

وأمام تلك المسوّغات، يرى الباحث أن الموقف الذي سلكه التشريع البحريني في تقرير أثر وقف تنفيذ العقوبة بدلالة القواعد العامة المقررة في قانون العقوبات يتفق تماماً مع المسوّغات التي ساقها مؤيدو تطبيق أثر وقف تنفيذ العقوبة حال الصلح الجنائي في مرحلة ما بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية، بوصفه أثر ينسجم ومبدأ احترام الاحكام القضائية، لاسيما عندما تكتسب تلك الأحكام حجية الأمر المقضي به، تطبيقاً في ذلك لقواعد العدالة وتحقيقاً للردع العام والخاص.

(1) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص588).

(2) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص572).

الفرع الثالث

أثر البطلان على الصلح الجنائي

يُعدّ الإجراء الجنائي هو عمل قانوني له دور في تحريك الدعوى الجنائية والسير فيها وصولاً إلى إصدار حكم قضائي فاصل وبات (1)، مما يترتب على تخلف كل أو بعض أركان أو شروط ذلك الإجراء جزاء قانوناً قد يأخذ شكل الانعدام، أو السقوط أو عدم القبول أو البطلان (2). وقد قرر التشريع البحريني جزاء البطلان (3) في المادة (286) من قانون الإجراءات الجنائية حيث نص على أنه "إذا تقرر بطلان أي إجراء، فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة، ولزم إعادته متى أمكن ذلك" (4)، وعليه، سوف يتناول هذا الفرع أثر تقرير البطلان على الصلح الجنائي، ومدى جواز تصحيح البطلان الواقع على هذا العمل الإجرائي، وذلك في فقرتين رئيسيتين.

الفقرة الأولى

مدى أثر تقرير البطلان على الصلح الجنائي

استقراء مما قرره النظم الإجرائية المقارنة في شأن بطلان الإجراء الجنائي -ومن ذلك الصلح الجنائي- يتبين أنه جزاء في حال تقريره تمتد آثاره على ذاتية الصلح الجنائي، وعلى الإجراءات اللاحقة عليه، دون أن يمتد أثر البطلان على الإجراءات الجنائية السابقة له.

(1) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص388).

(2) للمزيد حول: جزاء انعدام أو سقوط أو عدم قبول العمل الإجرائي، سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات (ص779) / الحسيني، مدحت محمد (2006)، البطلان في المواد الجنائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية-مصر (ص21).

(3) عرّف الفقه المقارن البطلان بعده أحد الجزاءات الإجرائية على أنه جزاء تخلف كل أو بعض شروط صحة العمل الإجرائي، ويترتب عليه عدم تحقق الآثار القانونية الناجمة عن ذلك الإجراء. حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية وفقاً لأحدث التعديلات التشريعية (ص394).

(4) ويقابلها النص نفسه في التشريع المصري المادة (336) من قانون الإجراءات الجنائية، في حين قرر التشريع الكويتي جزاء البطلان في المادة (146) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والتي تنص على أن "إذا تبين للمحكمة أن إجراء من إجراءات الدعوى أو التحقيق به عيب جوهري، فلها أن تأمر ببطلانه وإعادته، أو أن تقضي بتصحيح العيب الذي لحقه كلما كان ذلك ممكناً، ولا يجوز الحكم ببطلان الإجراء إذا لم يترتب على العيب الذي لحقه أي ضرر بمصلحة العدالة أو الخصوم".

أولاً: أثر بطلان الصلح الجنائي على ذاتيته.

متى ما قضت المحكمة بموجب حكم قضائي ببطلان الصلح الجنائي الخاص بين المتهم والمجني عليه، أو بطلان التصالح الجنائي بين المتهم والسلطة المختصة لتخلف أحد شروطه الموضوعية أو الشكالية المقررة قانوناً، فإنه وحسب ما قضت به المادة سالفه الإشارة، يُهدر ما للصلح الجنائي من قيمة قانونية، ويُعدّ كأن لم يكن وتزول جميع آثاره القانونية على نحو فوري ومباشر (1).

وتطبيقاً لذلك فإن بطلان الصلح الجنائي لتخلف شروطه الموضوعية قد يكون ناجماً عن عدم توافر الرضا الحر من أحد أطرافه، أو قد يكون الرضا الحر متحققاً من غير الأشخاص الذين يجوز لهم إجراء الصلح الجنائي، أو قد يكون الإجراء قد تم على جريمة لا يجوز الصلح الجنائي فيها ابتداءً، أو أن يكون مقابل التصالح الجنائي حينها مالا غير مشروع وتعد حيازته جريمة في حد ذاتها.

ويكون بطلان الصلح الجنائي لتخلف شروطه الشكالية، إما لأنه قد تم من أشخاص لا أهلية إجرائية لهم في القيام به، أو قد تم بعد الميعاد المحدد له قانوناً، أو أن العمل لم يُراعَ فيه القالب الذي استلزمه القانون كتوافر شرط الكتابة، أو وضعه في محضر له صفة الرسمية، أو تضمين المحضر ما يفيد اعتراف المتهم بالجريمة المرتكبة.

ومفاد ما تقدم، أنه لا يجوز أن يقرر بطلان الصلح الجنائي الجهة الإدارية أو مأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة، بل وحتى المحكمة المختصة، إلا بموجب حكم قضائي صادر عنها، وهو ما يعني لزوم أن تكون الدعوى الجنائية محالة إليها ومعرضة أمامها، وذلك على عدّ أن المحكمة وبما لها من ولاية على الدعوى الجنائية المنظورة لها أن تثبت من مدى تحقق الشروط الموضوعية والشكالية المقررة، ومتى ما تبين لها تخلفها جميعاً أو بعضها قضت ببطلان الصلح الجنائي بوصفه عملاً إجرائياً،

(1) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص408).

الأمر الذي يُمكنها من السير في الدعوى الجنائية وفقًا للأصول المعتادة، وصولًا لإصدار حكم فاصل في الدعوى سواء أكان ببراءة المتهم، أم بالإدانة (1).

ثانيًا: أثر بطلان الصلح الجنائي على الإجراءات الجنائية السابقة له.

عندما يتقرر بطلان الصلح الجنائي فإن أثره يكون على نحو مباشر؛ أي يمس الإجراءات الباطل نفسه وما يلحقه، أما الإجراءات السابقة له ما دامت صحيحة ابتداء فإنه لا يمتد أثر البطلان ليشملها ما دام أن الإجراءات الباطل مستقل عما سبقه ولا يدخل ضمن عناصره (2)؛ أي أن العبرة في عدم أثر بطلان الصلح الجنائي على الإجراءات السابقة له، وهو عدم وجود حال ارتباط بين العمل الإجرائي (الصلح الجنائي) وبين ما سبقه من إجراءات صحيحة (3).

ثالثًا: أثر بطلان الصلح الجنائي على الإجراءات اللاحقة عليه.

متى ما قضت المحكمة ببطلان الصلح الجنائي لتخلف كل أو بعض شروطه المقررة قانونًا، فإن أثر ذلك سوف يلقي بظلاله على الإجراءات اللاحقة عليه، والتي اصطلح التشريع المقارن كما هو النص أعلاه عبارة "الآثار التي تترتب عليه مباشرة"، شريطة أن تكون مرتبطة به، وبمفهوم المخالفة إذا كان بطلان الصلح الجنائي غير مرتبط بأي من الإجراءات اللاحقة عليه، فلا يمتد أثر بطلان الصلح حينها إلى الإجراءات المباشرة له (4).

وفي جميع الأحوال، فإن تقرير بطلان الصلح الجنائي لا يترتب عليه قطع مدة سريان تقادم الدعوى الجنائية، وسبب ذلك أن بطلان الإجراءات الجنائي لا يعد من قبيل الأحوال التي تقطع مدة التقادم والتي حصرتها المادة (20) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو

(1) سلامة، د. مأمون محمد (1992)، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة (ج 2 / ص 354).

(2) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص 409).

(3) الحسيني، البطلان في المواد الجنائية (ص 182).

(4) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص 410).

إجراءات المحاكمة أو إجراءات الاستدلال، شريطة أن تكون قد اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها على نحو رسمي (1).

الفقرة الثانية

تصحيح البطلان الواقع على الصلح الجنائي

وعليه، فإنه متى ما تقرر بطلان الصلح الجنائي فإن آثاره تكون على نحو مباشر، وتشمل العمل الإجرائي الباطل نفسه، وما يلحقه من إجراءات، شريطة أن تكون مرتبطة به، إلا أن التساؤل الذي قد يثور في هذا الصدد حول مدى جواز تصحيح بطلان الصلح الجنائي، ومن ثم إلجائه ثوب الصحة بعدما كان مشوباً بثوب البطلان لتخلف كل أو بعض شروطه الموضوعية أو الشكلية المقررة قانوناً؟ وعلى الرغم من أن القاعدة العامة حسبما قضت به المادة (286) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني، على أن تقرير البطلان يعني زوال كافة الآثار القانونية للعمل الإجرائي (الصلح الجنائي)، إلا أن المادة (285) من القانون نفسه قد نصت على أنه "يجوز للقاضي أن يصحح ولو من تلقاء نفسه كل إجراء يتبين له بطلانه" (2) لتمنح القاضي الحق ولو من تلقاء نفسه تصحيح كل إجراء تبين له بطلانه.

ومفاد ذلك، أنه وأثناء نظر المحكمة للدعوى الجنائية وأثبت الخصوم أمامها إجراء الصلح الجنائي، وتبين للمحكمة بطلانه لتخلف شرط من شروطه الموضوعية أو الشكلية، فإن هذا لا يمنع وفقاً لما قرره النصوص المقارنة من قيام المحكمة بتوجيه الخصوم نحو تصحيح الصلح الجنائي الباطل (3).

(1) نصت المادة (20) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "تنقطع المدة التي تنقضي بها الدعوى الجنائية بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وبالأمر الجنائي وكذلك بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي، وتسري مدة جديدة من يوم الانقطاع".

(2) ويقابلها النص نفسه في التشريع المصري المادة (335) من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة (146) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي.

(3) سلامة، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري (ج2 / ص353).

ولا يكون ذلك إلا عندما يتبين للمحكمة من وقائع الدعوى أن إرادة أطرافه قد اتجهت على نحو صريح نحو تحقيق آثار هذا العمل الإجرائي، بعد أن هذا التوجيه القضائي يتفق أصلاً ومسوّغات الصلح الجنائي وغاياته المتوخاة، والمتمثلة في تقليل عدد الدعاوى المنظورة وتحقيق العدالة الناجزة، وبالتالي لا يوجد ما يمنع حينها من تصحيح الصلح الجنائي المشوب بالبطلان، شريطة أن يكون ذلك الإجراء قابلاً من الناحية القانونية والواقعية للتصحيح⁽¹⁾.

وبالتالي متى ما ثبت للمحكمة أن الصلح الجنائي المعروض أمامها يشوبه إكراه للمجني عليه على الصلح مع المتهم، أو أن الجريمة لا يجوز الصلح الجنائي فيها ابتداءً، فإنها أحوال لا يمكن أن تقوم المحكمة سواء أكان من تلقاء نفسها، أم بطلب الخصوم تصحيح الصلح الجنائي؛ إذ من غير المتصور تصحيح الصلح الجنائي الباطل في حال الإكراه أو خروج الجريمة محل الدعوى من نطاق المشروعية، ويضاف إلى ذلك أنه لا يجوز تصحيح الصلح الجنائي إذا تبين تنازل من تقرر البطلان لمصلحته، أو أجازه أطرافه رغم بطلانه، بوصفه صلحاً باطلاً على نحو مطلق لارتباطه بالمصلحة العامة والنظام العام.

المطلب الثاني

آثار تطبيق الصلح الجنائي على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية

أجازت النظم الإجرائية المقارنة للمدعي بالحق المدني (المجني عليه أو المضرور من الجريمة) حق إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى الجنائية⁽²⁾ للمطالبة بالتعويض عما تسببه المتهم من أضرار لحقت بأحدهما أو كلاهما⁽³⁾.

(1) الحسيني، البطلان في المواد الجنائية (ص191).

(2) عرّف الفقه المقارن الدعوى المدنية في نطاق قانون الإجراءات الجنائية على أنها دعوى المجني عليه أو المضرور (المدعي بالحق المدني) للمطالبة بالتعويض عن الضرر التي لحقه من المتهم أو المسؤول عن الحقوق المدنية (المدعى عليه بالحق المدني) بسبب أو بمناسبة الجريمة المرتكبة. حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص259) / المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي (ص124) / عبد الله، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية البحريني (ص106).

(3) إن موضوع الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية أساسه المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق المدعي بالحق المدني نتيجة الجريمة، والتعويض يكون مالياً ويشمل تقدير الخسارة الفعلية والحرمان من الربح بسبب الجريمة، إلى جانب الرد، وهو تعويض عيني يتمثل في إعادة الحال

ووفقاً للقواعد العامة، فإن القضاء الجنائي هو المناط بالنظر في الدعاوى الجنائية، والقضاء المدني مناط بالنظر في الدعاوى المدنية، إلا أنه وفي أحوال محددة ولغايات قصدها واضع القانون أجازت النظم القانونية المقارنة قيام القضاء الجنائي بمناسبة نظره الدعوى ذات الصلة البت والفصل في الدعوى المدنية والمتضمنة المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الجريمة الجنائية محل الدعوى الجنائية⁽¹⁾.

وقد أوجبت النصوص الإجرائية المقارنة⁽²⁾ لقيام الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية توافر شرطين أساسيين: الأول: وقوع الجريمة، إذ يكفي في هذا الشأن وجود واقعة غير مشروعة يعاقب عليها القانون، وفي مجال الصلح الجنائي يلزم أن يكون القانون قد أجاز الصلح فيها⁽³⁾، أما الشرط الثاني: هو حصول ضرر ناجم عن الجريمة لحق بشخص معين، شريطة أن يكون الضرر الواقع محققاً على نحو جازم ولو في المستقبل على ألا يكون محتملاً، وأن يكون ذلك الضرر قد أصاب المدعي بالحق المدني من الجريمة، مع توافر رابط السببية بين الجريمة والضرر⁽⁴⁾؛ أي أن الجريمة هي السبب المباشر وراء حدوث ذلك الضرر.

لما كان عليه قبل وقوع الجريمة، ومثالها: إعادة الأشياء المسروقة في جريمة السرقة، أو إزالة الجدار المخالف المبني على ملك الغير في جريمة الحدود، كما ويشمل التعويض عن أضرار الجريمة المصاريف التي تكبدها المدعي بالحق المدني من نفقات الدعوى المدنية كرسوم الكشف وأجور الخبراء ونفقات الشهود وأي مصاريف أخرى. المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص146)

(1) أخذ التشريع البحريني في المواد (22-42) من قانون الإجراءات الجنائية، والمواد (111-118) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي، والمواد (251-267) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري بنظام رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية خروجاً في ذلك على قواعد الاختصاص العامة، للمطالبة بالتعويض عما تسببت به الجريمة من أضرار للمدعي بالحق المدني.

(2) نصت المادة (22) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "لمن لحقه ضرر شخصي مباشر محقق الوقوع ناشئ عن الجريمة أن يدعي بحقوق مدنية قبل المتهم أثناء جمع الاستدلالات أو مباشرة التحقيق أو أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة تكون عليها حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية".

كما نصت المادة (11) الفقرة (1) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية في التشريع الكويتي على أنه "يجوز لكل من أصابه ضرر بسبب الجريمة أن يرفع دعوى بحقه المدني أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجزائية، في أية حالة كانت عليها الدعوى إلى أن تتم المرافعة، ويكون له في هذه الحالة صفة المدعي المنضم في الدعوى الجزائية إذا كان غيره هو الذي رفعها".

ونصت المادة (251) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بإقفال باب المرافعة طبقاً للمادة 275، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية".

(3) عبد الله، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية البحريني (ص113).

(4) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص318) وما بعدها.

وعليه، سوف يخصص هذا المطلب لبيان أثر الصلح الجنائي على حقوق المدعي بالحق المدني سواء أكان المجني عليه، أم المضرور من الجريمة، وصولاً لتقرير مدى حجية الحكم الجنائي الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية في الصلح الجنائي على الدعوى المدنية، وذلك في فرعين متتاليين.

الفرع الأول

أثر الصلح الجنائي على حقوق المدعي بالحق المدني

يُعَدّ المدعي بالحق المدني في الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في الأصل العام شخص المجني عليه، بوصفه من وقعت عليه الجريمة ونتج عنها ضررٌ شخصي محقق، وكان هذا الضرر ناشئاً عن تلك الجريمة المرتكبة في مواجهة حقوقه الشخصية أو المالية أو مصلحة يحميها القانون. إلا أنه في أحوال أخرى قد يكون الضرر الناجم عن الجريمة لم يلحق ضرراً بالمجني عليه وإنما لشخص آخر يسمى المضرور من الجريمة⁽¹⁾، الأمر الذي يلزم بيان أثر الصلح الجنائي على حقوق المجني عليه من جانب، والمضرور من الجريمة من جانب آخر.

الفقرة الأولى

أثر الصلح الجنائي على الحقوق المدنية للمجني عليه

ترتبط الدعوى الجنائية في أساسها بشخص المجني عليه، بوصفه الذي وقعت عليه النتيجة الإجرامية ولحقه الضرر، وبالتالي متى ما تحققت الشروط التي استوجبها القانون جاز له المطالبة والحصول على التعويض المدني عما لحقه من فعل العدوان أمام القضاء الجنائي⁽²⁾.

(1) وهو ما عبرت عنه المادة (22) من قانون الإجراءات الجنائية ويقابلها المادة (111) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والمادة (251) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني والكويتي والمصري، على التوالي، على أنه "لمن لحقه ضرر شخصي مباشر محقق الوقوع ناشئ عن جريمة أن يدعي بحقوق مدنية...".

(2) المرصفاوي، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص126).

وبالرجوع إلى النصوص الإجرائية المقارنة ذات الصلة بالصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي يلاحظ أن التشريع البحريني في المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (3) قد نص صراحة على أنه "ولا يكون للتصالح أو الصلح أثر في الدعوى المدنية"، في حين لم يشر التشريع الكويتي في قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية إلى بيان مدى أثر الصلح الجنائي على الدعوى المدنية، في حين أن التشريع المصري في قانون الإجراءات الجنائية قد نص في المادة (18) مكرراً (أ) الفقرة (4) على أنه "... ولا أثر للصلح على حقوق المضرور في الجريمة"، وجاءت المادة (18) مكرراً الفقرة (5) لتتص على أن "وتنقضي الدعوى الجنائية بدفع مبلغ التصالح، ولا يكون لهذا الانقضاء أثر على الدعوى المدنية".

ومن هذا المنطلق، يلاحظ أن النصوص الإجرائية المقارنة قد أقرت صراحة على أن انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي لا أثر له إطلاقاً على الدعوى المدنية، والتي تشتمل على حقوق المجني عليه الذي له أن يدعي بحقه المدني في المطالبة بالتعويض المالي أو العيني عما لحقه من ضرر شخصي نتيجة الجريمة الواقعة على حقوقه أو مصالحه (1).

وعليه، فإنه من الجائز أن يتضمن محضر الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه تعويضاً عما لحقه من أضرار جراء الجريمة، سواء أكان التعويض مادياً ومقابلته نقدي، أم عينياً ومقابلته إرجاع الحال لما كان عليه قبل وقوع فعل العدوان، وحينئذ يكون مقابل الصلح هو بمنزلة التعويض المستحق له من جانب، وتنازلاً منه عن حقه في رفع دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض من جانب آخر (2).

(1) وعلى الأثر نفسه قرر القضاء المدني البحريني على أنه "... وبخصوص ما أثارته المدعى عليه -شركة التأمين- بعدم ثبوت الخطأ من جانب سائقة السيارة المؤمنة لدى المدعة عليها لعدم صدور حكم جنائب نهائي وبات ... فلما كان ذلك وكان الثابت من خلال خطاب نيابة المرور بأن الحادث محل الدعوى تم حسمه صلحاً لدعوى شعبة الحوادث المرورية ولم يصدر فيه أمراً جنائياً أو حكماً جنائياً، وكانت الأوراق احتوت على تقرير المرور عن الحادث فلا خطأ ولا قصور ان هي استخلصت منه ركن الخطأ من جانب سائق المركبة المتسببة في الحادث ويكون هذا الدفع في غير محله جديراً بالرفض". دعوى رقم (02/2018/15021/2)، حكم غير منشور صادر عن المحكمة الكبرى المدنية (الدائرة الرابعة)، بتاريخ 31 مارس 2020.

(2) محمد، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (ص208).

أما بالنسبة للتشريع الكويتي فقد ذهب رأي في الفقه المقارن ⁽¹⁾، إلى عدّ أنه نظرًا لكون المادة (241) من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية قد رتب أثر حكم البراءة حال انقضاء الدعوى بالصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه، فإن مؤدى ذلك أنه لا يجوز رفع دعوى مدنية مستقلة للمطالبة بتعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة حال العفو الفردي-الصلح الجنائي بدون مال- متى كان للمجني عليه فرصة الصلح على مال ابتداء.

وعليه، إذا ثبت أن المجني عليه كانت لديه القدرة على الصلح الجنائي ابتداءً مع المتهم بمقابل مالي، إلا أنه عفا عن المتهم -أي تم الصلح بينهما دون مقابل- فإن ذلك يمنع المجني عليه من رفع دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض، بوصف من خلال العفو الفردي قد تنازل ضمناً عن ذلك الحق؛ إذ كان بمقدوره الصلح بمقابل مع المتهم ويكون حينها ذلك المقدار تعويضاً عما لحقه من ضرر.

وأمام ما تقدم يثور التساؤل فيما لو تضمن محضر الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه قيام الأول بتعويض الأخير عما لحقه من ضرر، إلا أنه تبين لاحقاً أن التعويض المؤدى له لا يكفي لجبر الضرر الفعلي الحاصل، فهل يجوز للمدعي بالحق المدني (المجني عليه) رفع دعوى مدنية للمطالبة بزيادة مقدار التعويض؟

إن الإجابة عن ذلك تلزم الرجوع بطبيعة الحال إلى النصوص الإجرائية المقارنة، والتي لم تتضمن ما مفاده أن قيام الصلح الجنائي بين المتهم والمجني عليه بمقابل أو دونه يعني تنازلاً منه عن حقه في المطالبة بالتعويض، الأمر الذي يخلص فيه إلى أن المحكمة لها أن تستمر في نظر الشق المدني من الدعوى وتقدر التعويض على أساس الضرر الفعلي، ولا يمنعها ذلك من الأخذ في الحسبان ما سدده المتهم للمجني عليه كتعويض أولي يُخصم من مقدار التعويض الفعلي المحكوم له به ⁽²⁾.

(1) نصر الله والسماك، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي (ص408).

(2) المحلاوي، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية (ص602).

وفي جميع الأحوال فإن للمجني عليه أن يتقدم بطلب إلى القضاء الجنائي أمام محكمة أول درجة وأثناء نظر الدعوى الجنائية للمطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة للجريمة الواقعة، ولا يقبل ذلك الطلب أمام المحاكم الاستئنافية، وذلك في مرحلة ما قبل إجراء الصلح الجنائي وانقضاء الدعوى الجنائية، وإلا قضت المحكمة حينها بعدم قبول الدعوى المدنية لعدم الاختصاص (1).

ومن جانب آخر، فإن عدم تحريك الدعوى الجنائية من قبل النيابة ضد المتهم، يترتب عليه منع المجني عليه من رفع دعوى التعويض أمام القضاء الجنائي، بوصف أن الدعوى الجنائية في أساسها غير موجودة، وما الدعوى المدنية بالتعويض إلا تابعة للدعوى الجنائية، وتعدّ هذه النتيجة أمراً بديهياً، بوصف أن الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي جائزة بمناسبة وجود دعوى جنائية، فانقضاء الأخيرة بالصلح الجنائي يترتب عليه عدم اختصاص ذلك القضاء في نظر الدعوى المدنية، كما وللمجني عليه عند المطالبة بالتعويض اللجوء ابتداء إلى القضاء المدني بعدّه صاحب الاختصاص الأصلي في نظر مطالبات التعويض الناتج عن الضرر (2).

هذا ويلزم أن تتوافر في المجني عليه الأهلية القانونية الكاملة لإجراء التصرفات اللازمة لرفع دعوى التعويض المدني، ولا يكون ذلك إلا ببلوغه سن الرشد (3)، أما إذا كان المجني عليه ناقص الأهلية أو عديمها، جاز لممثله القانوني رفع الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض، وفي حال لم يكن له من يمثله فإن المحكمة تتولى تعيين من يمثله قانوناً (4).

(1) نصت المادة (22) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "لمن لحقه ضرر شخصي مباشر محقق الوقوع ناشئ عن الجريمة أن يدعي بحقوق مدنية قبل المتهم ... ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية".

ونصت المادة (251) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري على أنه "لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية ... ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية".

(2) عبد الله، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية البحريني (ص121).

(3) نصت المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1986 بإصدار قانون الولاية على المال على أن "سن الرشد إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة. كل من يبلغ سن الرشد يكون كامل الأهلية لأداء التصرفات القانونية ما لم يكن قد تقرر قبل ذلك باستمرار الولاية أو الوصاية على ماله، أو طرأ عليه عارض من عوارض الأهلية وفقاً للأحكام المقررة قانوناً".

(4) نصت المادة (24) الفقرة (1) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "ترفع الدعوى المدنية بالتعويض عن الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان أهلاً للتقاضي وإلا رفعت على من يمثله قانوناً، فإن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية، أن تعين له من يمثله طبقاً للمادة السابقة".

الفقرة الثانية

أثر الصلح الجنائي على الحقوق المدنية للمضرور من الجريمة

إذا كان الأصل العام أن المجني عليه هو المدعي بالحق المدني، وبالتالي يجوز له المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر عن طريق رفع الدعوى المدنية، إلا أنه في أحوال أخرى يجوز أن يكون ذلك المدعي غير المجني عليه، كورثته أو دائنيه ⁽¹⁾ بل ذهب بعضهم إلى إمكانية أن يكون المتضرر من الجريمة من يعيلهم المجني عليه ولو كانوا من غير ورثته ⁽²⁾.

ويرى الباحث أنه حسنًا فعل التشريع البحريني في المادة (21) مكرراً (ب) من قانون الإجراءات الجنائية عندما عبر عن أثر الدعوى المدنية حال انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح الجنائي بمصطلح "الحقوق المدنية"، بوصفها حقوقاً تثبت للمجني عليه الذي وقعت عليه الجريمة من جانب، وحقوقاً تثبت للمضرور من الجريمة من جانب آخر.

وبالرجوع إلى حكم المادة (42) الفقرة (2) من القانون أعلاه يلاحظ أنها نصت على أنه "وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها أحالت المحكمة الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بلا مصاريف إلى المحكمة المدنية المختصة ما لم تكن الدعوى قد تهيات للحكم في موضوعها".

ونظراً لعدّ أن الصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي من الأسباب الخاصة لانقضاء الدعوى الجنائية، فإن القانون قد ميز بين فرضيتين في شأن أثر الصلح الجنائي على الدعوى المدنية المنظورة أمام القضاء الجنائي، وهما: مرحلة ما قبل رفع الدعوى المدنية، ومرحلة ما بعد ذلك.

ففي الفرضية الأولى، متى ما تم الصلح الجنائي بين أطرافه، وانقضت الدعوى الجنائية قبل أن يقيم المضرور من الجريمة دعواه المدنية للمطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي، فإنه وفقاً للقواعد العامة لا

(1) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص350).

(2) عبد الله، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية البحريني (ص109).

تختص المحكمة الجنائية بنظر دعواه المدنية إلا تبعاً للأولى، الأمر الذي يتوجب على القضاء الجنائي عدم قبول الدعوى، ولا سبيل للمضرور حينئذ إلا رفع دعواه أمام القضاء المختص صاحب الاختصاص الأصل والتمثل في المحكمة المدنية (1).

أما الفرض الثاني، هو قيام المضرور من الجريمة برفع دعواه بطلب التعويض أمام المحكمة الجنائية، إلا أنه وأثناء نظر الأخيرة للدعوى قضت بانقضائها صلحاً أو تصالحاً، فحينئذ يكون مصير الدعوى المدنية بإعمال حكم المادة (42) الفقرة (2) من قانون الإجراءات الجنائية المشار لها أعلاه، والتي أوجبت على المحكمة الجنائية إحالة الشق المدني بلا مصاريف إلى المحكمة المدنية المختصة.

ويرجع السبب في ذلك إلى أن المحكمة الجنائية قد استنفذت ولايتها في نظر الدعوى بانقضائها فكان من الحتمي إحالة دعوى المطالبة بالتعويض للمحكمة المدنية لانتهاء الغاية التي قررها واضع القانون من الخروج على القواعد العامة للاختصاص والتمثلة في سرعة البت في القضايا والقدرة على الحكم وفقاً لظروف الدعوى وعدم تضارب الأحكام في دعوى تنشأ من مصدر واحد وهو الجريمة (2)، إلا أن القانون قد استثنى حالاً واحدة من ذلك، وهي حينما تكون الدعوى المدنية قد تهيأت للحكم في موضوعها، أما عدا ذلك وجب إحالة دعوى المضرور للمحكمة المدنية والمختصة.

في حين أن التشريع المصري وعملاً بحكم المادة (259) الفقرة (2) من قانون الإجراءات الجنائية قد نص على أنه "إذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها"، وهو موقف يتباين مع ما سلكه التشريع البحريني في نفس الحكم؛ إذ ومتى ما تم الصلح الجنائي بعد قيام المضرور برفع دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية، وانقضت الدعوى حينها بسبب ذلك، فإن الأخيرة تستمر في نظر الدعوى المدنية ولا تحيلها إلى القضاء المدني كما هو حال التشريع البحريني.

(1) عبد العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص595).

(2) عبد الله، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية البحريني (ص106).

وقد سوَّغ الفقه المقارن ⁽¹⁾ هذا الحكم الوارد في التشريع المصري إلى أنه من غير المقبول أن يتأثر المضرور في الجريمة بالصلح الجنائي الذي هو ليس طرفاً فيه، وبالتالي ليس من العدالة أن يتأثر المدعي بالحق المدني لظروف لاحقة طرأت على الدعوى الجنائية وهو لا يد له فيها، إلى جانب أن العبرة في اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية ينعقد وقت إقامة الدعوى، فإذا ما ثبت اختصاصها في ذلك الوقت استمرت بنظرها فيها حتى تمام الفصل فيها.

ويرى الباحث من خلال الترجيح بين الحكم الوارد في التشريع البحريني والآخر في التشريع المصري، فإن الأول أكثر توفيقاً واستحساناً من الآخر، إذ إن إلزام المحكمة الجنائية بإحالة الدعوى المدنية للقضاء المدني المختص هو أكثر انسجاماً مع قواعد العدالة والإنصاف، بوصف أن المحكمة المدنية هي أكثر دراية وإماماً ومعرفة وفهماً لمتطلبات الدعوى المدنية، وبالتالي تقرير التعويض محل المطالبة، أضف إلى ذلك أن هذه الإحالة تتماشى وقواعد الاختصاص المقررة؛ إذ لا يوجد مسوَّغ قانوني أو عملي من قيام المحكمة الجنائية بالنظر في دعوى تعويض رغم عدم وجود الدعوى الجنائية في أساسها، ويضاف إلى ذلك أن التشريع البحريني قد راعى بعداً عملياً، وهو أنه متى ما كانت الدعوى المدنية جاهزة للفصل فيها لها أن تحكم في الدعوى المدنية دون إحالتها للقضاء المدني.

هذا وقد سلك رأي في الفقه المقارن ⁽²⁾ منهجاً مغايراً لما سبق، حيث عدّ أنه متى ما تم الصلح الجنائي في الدعوى الجنائية بعد رفع المضرور في الجريمة دعواه المدنية أمام القضاء الجنائي، فإن انقضاء الدعوى الجنائية حينها يؤدي إلى سقوط الدعوى المدنية تبعاً لها، ويكون للمضرور رفع دعواه للمطالبة بالتعويض أمام القضاء المدني؛ ولذا فإن ما قرره التشريع البحريني في هذا الحال هو أكثر انسجاماً مع المنطق القانوني السليم وقواعد العدالة والإنصاف.

(1) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص209).

(2) العليم، الصلح الجنائي في القانون المصري (ص596)، نقلاً عن: إدريس، د. سر الخاتم عثمان (1979)، النظرية العامة للصلح الجنائي، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة (ص427).

وفي سياق متصل، ذهب رأي في الفقه المقارن ⁽¹⁾ إلى عدّ أن من اللازم قصر حق إقامة الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض عما سببته الجريمة من ضرر على شخص المضرور في الجريمة دون المجني عليه، وقد سوّج هذا الرأي موقفه من أن المجني عليه في حال صلحه مع المتهم سوف يُجبر ضرره بمقابل الصلح، بوصفه يحوي معنى العقوبة والتعويض في آن واحد.

وحقيقة الأمر، أن هذا الرأي يتعارض مع صراحة النصوص القانونية ذات العلاقة بالصلح الجنائي الخاص، والتي لم توجب إطلاقاً وجود المقابل المالي حال ما تم ذلك بينه وبين المجني عليه، إلى جانب تعارضه مع عمومية النصوص القانونية، والتي أجازت كل من لحقه ضرر شخصي مباشر محقق الوقوع وناشئ عن جريمة أن يدعي بحقوق مدنية، سواء أكان ذلك المدعي المجني عليه، أم المضرور في الجريمة، وهذه العمومية مقتضى رئيس تستلزمه قواعد العدالة؛ إذ من غير الإنصاف جبر الضرر الذي لحق بالمضرور وترك الأمر دون ذلك للمجني عليه.

ولا تختلف الأهلية القانونية اللازم توافرها في المضرور في الجريمة عما هي بالنسبة للمجني عليه؛ إذ يلزم في ذلك بلوغه سن الرشد اللازم لرفع الدعوى المدنية، وإلا ناب عنه ممثله القانوني، وإن لم يكن كذلك عينت له المحكمة من يمثله قانوناً ⁽²⁾.

ومن الملاحظ أن التشريع البحريني في المادة (393) الفقرة (5) من قانون العقوبات، والمادة (534) الفقرة (4) من قانون التجارة في التشريع المصري واللذان أجازتا الصلح الجنائي في نطاق جرائم الشيكات، لم تقررا بأي أثر إيجابي أو سلبي لانقضاء الدعوى الجنائية على الدعوى المدنية.

إذ وبالرغم من عدم إثارة ذلك الحكم في متن القانون، إلا أنه لا يمنع على الإطلاق من الرجوع إلى الأحكام العامة الواردة في النظم الإجرائية المقارنة بين كلا التشريعين، والتي أجازت لكل من لحقه ضرر شخصي مباشر محقق الوقوع ناشئ عن جريمة من المطالبة بحقوقه المدنية، ومتى ما انقضت الدعوى

(1) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص292).

(2) عبد الله، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية البحريني (ص121).

الجنائية بالصلح الجنائي الخاص بين المتهم (المدين) والمجني عليه (الدائن) جاز للأخير رفع دعواه المدنية مطالباً بالتعويض أمام القضاء المدني.

الفرع الثاني

مدى حجية الصلح الجنائي على الدعوى المدنية

منح التشريع البحريني في المادة (309) من قانون الإجراءات الجنائية ⁽¹⁾ الحكم الصادر من المحكمة الجنائية حجية على الدعوى المدنية، بعد أن القاضي الجنائي يكون في الغالب هو من له الدور الإيجابي في الدعوى الجنائية، من خلال دوره في البحث عن الحقيقة بنفسه، أو تعاونه مع النيابة العامة، وتمحيص الأدلة بوسائل الإثبات والنفي، واستبعاد ما لا تطمئن إليه عقيدة المحكمة، في حين أن القاضي المدني في الدعوى المدنية أقل إيجابية، بوصف أن دوره قاصراً على فحص الدعوى وما تقدمه الأطراف من أدلة عدا ما يتعلق بالنظام العام، الأمر الذي يحتم حينها أن يكون للحكم الجنائي حجية على الدعوى المدنية ⁽²⁾، فلا يعقل أن يأتي القاضي المدني ويستنقص أو يقلل من قيمة الحكم الجنائي وما لقضائه في صلاحية وسلطات أوسع ⁽³⁾.

ولغرض إعمال نص المادة سالفة الإشارة يلزم توافر شرطين رئيسين: الأول: هو صدور حكم جنائي بات في الدعوى الجنائية؛ أي فاصلاً فيها، سواء بالبراءة أو الإدانة، أما الثاني: هو عدم صدور حكم بات

(1) نصت المادة (309) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني على أنه "يكون للحكم الجنائي البات الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة حجية تلتزم بها المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها بحكم بات فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها، ويكون للحكم بالبراءة هذه الحجية سواء بني على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة، ولا تكون له هذه الحجية إذا كان مبنياً على أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون"، ويقابل الحكم نفسه، المادة (456) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع المصري.

(2) قضت محكمة النقض المصرية على أنه " ... أن الحكم الجنائي تكون له حجيته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق... " طعن رقم (717) لسنة (71) قضائية، صادر بجلسة 25

مايو 2003، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>.

(3) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص368).

في الدعوى المدنية؛ أي فاصلاً فيها، وتُعدّ قاعدة "حجية الحكم الجنائي على الدعوى المدنية" من قبيل النظام العام؛ أي يجوز للقاضي أن يطبقها من تلقاء نفسه، وأن يستند عليها دون طلب أصحاب المصلحة، ولا يجوز لهم في ذلك الاتفاق على مخالفتها، بل ويجوز الاحتجاج بها في أي مرحلة كانت عليها الدعوى المنظورة (1).

وأمام ما تقدم، فإن التساؤل الذي قد يطرح في هذا الصدد حول مدى حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية والقاضي بانقضاء الدعوى وبالصلح الجنائي وأثر ذلك على الدعوى المدنية المرفوعة من المدعي بالحق المدني، وبعبارة أخرى، هل أن الحكم الجنائي المتضمن انقضاء الدعوى بالصلح الجنائي له حجية على أمام القضاء المدني؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل حدت بالفقه المقارن إلى سلوك ثلاثة اتجاهات متباينة: ذهب الأول (2)، إلى عدّ الصلح الجنائي هو بمنزلة اعتراف ضمني من المتهم بارتكابه الجريمة، الأمر الذي يعني جواز قيام المدعي بالحق المدني الاحتجاج بالحكم الصادر بانقضاء الدعوى صلحاً أمام المحكمة المدنية، بوصف أن القانون قد استلزم لتطبيق قاعدة الحجية صدور حكم بالإدانة وهو ما تحقق باعترافه الضمني. وتعقيباً عليه، فإن من غير المقبول عدّ الصلح الجنائي بمنزلة اعتراف ضمني بالجريمة المرتكبة، مالم يكن نص القانون محل المشروعية قد قرر ذلك؛ أي من غير السليم تحميل النصوص القانونية أكبر مما اتجهت إليه إرادة واضع القانون، أضف لذلك، أن الأخذ بفكرة افتراض الاعتراف الضمني بارتكاب الجريمة حال الصلح الجنائي يؤدي إلى نتائج وخيمة، أبرزها التعارض الصريح من مبدأ قرينة البراءة، وهي قاعدة دستورية وقانونية وحقوقية ثابتة لا تفريط فيها، يلزم إعمالها في مراحل الدعوى الجنائية كافة، بل وحتى حين جمع الاستدلالات، كما أن الأخذ بفرض الاعتراف الضمني يعني إقراره بالمسؤولية الجنائية وهذا لا يثبت إلا بموجب حكم قضائي بات فاصل في موضوع الدعوى الجنائية.

(1) حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص378).

(2) الحكيم، النظرية العامة للصلح وتطبيقاتها في المواد الجنائية (ص294).

فيما ذهب الرأي الثاني في الفقه المقارن ⁽¹⁾ إلى عدّ الحكم الجنائي الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الصلح الجنائي له أثر سلبي على الدعوى المدنية؛ إذ يكون أثره قاصراً على انقضاء الدعوى الجنائية فقط، وبالتالي لا حجية إيجابية للحكم الجنائي حينها أمام القاضي المدني فيما يتعلق بثبوت التهمة أو نفيها، مما يخلص إلى عدم حجية الحكم الجنائي بالصلح على الدعوى المدنية ⁽²⁾.

في حين ذهب الرأي الثالث من الفقه المقارن ⁽³⁾ إلى عدّ أن النصوص القانونية التي أقرت قاعدة "حجية الحكم الجنائي على الدعوى المدنية" استلزمت أن يكون الحكم الجنائي الصادر يتعلق بوقوع الجريمة ووصفها القانون ونسبتها للفاعل مرتكبها، وهي أحوال لا يتناولها الحكم الجنائي الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية صلحاً أو تصالحاً، الأمر الذي يتعذر معه تطبيق قاعدة الحجية، فضلاً على أن الحكم الجنائي الصادر في الصلح الجنائي يتناول موضوع الدعوى وبالتالي لا أثر له على الدعوى المدنية ⁽⁴⁾.

ويرى الباحث أن الاتجاهين الثاني والثالث هما الأكثر ترجيحاً وتماشياً مع حكم القانون والاعتبارات العملية، كما أنهما سائرا في تسويع عدم حجية الحكم الجنائي الصادر بالصلح الجنائي على الدعوى المدنية مع الإرادة التي اتجه إليها واضع القانون، ولم يحمل ذلك المسوّغ مغالاة أو افتراضاً يتعارض والقواعد العامة في القانون، ومن هذا المنطلق، يستحسن الباحث أن تتضمن القواعد الإجرائية ذات الصلة نصاً صريحاً حول تقرير هذه الحجية ضمن الأحكام العامة للصلح الجنائي الخاص والتصالح الجنائي في قانون الإجراءات الجنائية.

(1) سرور، القانون الجنائي الدستوري (ص338).

(2) قضت محكمة النقض المصرية على أنه " ... مؤدى نص المادة 546 من قانون الإجراءات الجنائية أن حجية الحكم الجنائي في موضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة وبدون أن تلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة أو الإدانة... " طعن رقم (2065) لسنة (37) قضائية، صادر بجلسة 20 يناير 1968، منشور في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>.

(3) للمزيد حول قاعدة (حجية الحكم الجنائي على الدعوى المدنية): حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية (ص375).

(4) طنطاوي، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكرراً) و (18 مكرر أ) (ص142)، نقلاً عن: الذهبي، د. إدوارد غالي (بدون سنة نشر)، حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة (ص154).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث الموسوم بـ (الصلح الجنائي وأثره على الدعوى الجنائية في التشريع البحريني "دراسة مقارنة")، وبعد أن استعرض الباحث في الفصل الأول منه بيان ماهية الصلح الجنائي، وعرض خصائصه ومسوغاته، وتحديد طبيعته الفلسفية والقانونية، في حين جاء الفصل الثاني منه لبيان نطاق تطبيقه، وشروط الموضوعية والشكلية، وآثاره المترتبة، فإنه مما تقدم يتعين استخلاص أبرز النتائج والتوصيات ذات الصلة بموضوع البحث وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أبرز النتائج المستخلصة من البحث.

- (1) الصلح الجنائي هو عمل قانوني إجرائي رضائي، بين المتهم والمجني عليه من جهة، أو المتهم والسلطة المختصة من جهة أخرى، مقابل عوض تحدد قيمته قانوناً، في جرائم مقررّة سلفاً في القانون، ويترتب عليه سقوط الخصومة، أو انقضاء الدعوى الجنائية، أو وقف تنفيذ العقوبة، دون أن يكون لذلك أثر على الدعوى المدنية.
- (2) يهدف إجراء الصلح الجنائي بعدّه أحد صور العدالة التصالحية إلى الحد من عدد القضايا المرفوعة للنيابة العامة، والدعاوى المحالة للقضاء، وما قد يتسبب ذلك في تأخير الفصل فيها، دون تحقيق عدالة ناجزة، الأمر الذي يشكل حينها مساساً أو انتهاكاً لحق الإنسان في التمتع بضمانات المحاكمة العادلة.
- (3) يستمد الصلح الجنائي مشروعيته من النصوص القانونية التي تجيزه، والصادرة عن السلطة صاحبة الاختصاص الأصلي، ولا يجوز للأخيرة التنازل عن بعض اختصاصاتها لسلطة، أو جهة أخرى، في تحديد شروط أو إجراءات أو ضوابط أو نطاق أو آثار الصلح الجنائي.

(4) تُعدّ القاعدة القانونية محل الصلح الجنائي هي قاعدة ذات طبيعة إجرائية، بوصفها تنظم المسائل المتصلة بانقضاء الدعوى الجنائية، وتبين شروطها، وإجراءاتها، وآثارها، ومتى ما تخلفت تلك الشروط بعضها أو كلها، لحق بها جزاء البطلان.

(5) على الرغم من الطبيعة القانونية الإجرائية للصلح الجنائي، إلا أنه يرتبط على نحو وثيق بالقواعد الموضوعية (نصوص التجريم والعقاب)، بعدّ الأخيرة محلاً للصلح الجنائي؛ لذا يجوز في ذلك تطبيق قاعدة القانون الأصلح للمتهم في شأن الواقعة محل الصلح الجنائي.

(6) يُعدّ مقابل التصالح الجنائي شرطاً لازماً فيه لكي يحقق التصالح آثاره نحو انقضاء الدعوى الجنائية، في حين أن المقابل في الصلح الجنائي الخاص هو أمر محل إباحة، فهو لا يؤثر سلباً أو إيجاباً في نفاذ الصلح الجنائي وتحقيق آثاره.

(7) الصلح الجنائي الخاص هو عمل قانوني ذو صفة عقدية جنائية خاصة، يستمد سماته العامة من القانون المدني، وسماته الخاصة من القانون الجنائي، يلزم فيه الرضا الحر بين أطرافه، وأن تلتقيا على إجراءاته، على أن يكون محله الجريمة التي تقرر قانوناً مشروعية الصلح الجنائي فيها، ويكون سببه هو الأثر القانوني المترتب عليه، والمتمثل في انقضاء الدعوى الجنائية.

(8) التصالح الجنائي هو عمل قانوني أساسه وجود مقابل يعدّ بمنزلة عقوبة جنائية رضائية ذات طبيعة خاصة، تستمد هذه العقوبة مشروعيتها من نص القانون محل المشروعية، ولا يكون التصالح نافذاً إلا بعد إقراره من النيابة العامة لإكسابه صفة القضائية، ويتحقق عنصر الإيلاء في ذلك المقابل من خلال التدرج القانوني في مقداره نحو الزيادة كلما تقدمت مراحل الدعوى الجنائية وهو ما ينسجم ومبدأ تفريد العقوبة.

(9) انتهج التشريع البحريني في تقرير مشروعية الصلح الجنائي الخاص أسلوب تعداد الجرائم التي تكون محلاً لمشروعيتها، وهي جرائم قررها القانون على سبيل الحصر لا المثال، مما يعني عدم جواز التوسع فيها أو القياس عليها.

(10) امتاز التشريع البحريني بالدقة في تحديد نطاق تطبيق الصلح الجنائي الخاص، مما يدل على وعي واضع القانون في التمييز الفعلي بين التنازل الذي هو حق للمجني عليه في الجرائم المقيد تحريكها على شكوى أو طلب من السلطة العامة، وبين الصلح الجنائي الذي لا يعد قيداً على النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالمفهوم الدقيق، وإنما سبب لوقف السير في إجراءات الدعوى الجنائية، رغم أن التنازل والصلح الجنائي يحققان الأثر القانوني نفسه.

(11) إن النهج الذي قرره التشريع البحريني في نطاق الجرائم محل التصالح الجنائي قائم على تحديد قاعدة عامة للجرائم التي يجوز التصالح فيها، دون تحديد ماهيتها، من خلال تبني معيار العقوبة، ليدخل في نطاقه أي جريمة قرر القانون لها عقوبة الغرامة أيًا كان مقدارها أو الحبس الجوازي الذي لا يزيد حده الأقصى على ستة أشهر.

(12) إن الأخذ بالأوامر الجنائية في المخالفات لا يقلل على الإطلاق من أهمية وجدوى اختيارية التصالح الجنائي، بعدّهما وسيلتين تؤديان إلى عدم إثقال النيابة العامة بالقضايا؛ إذ لن يحال للمحكمة المختصة سوى الأوامر المعترض عليها من أطرافها.

(13) إن الأثر الرئيس المترتب على إجراء الصلح الجنائي هو سقوط الخصومة، أو انقضاء الدعوى الجنائية، أو وقف تنفيذ العقوبة فيما لو صدر حكم بات فيها، ولا يؤثر ذلك على دعوى مطالبة المدعي بالحق المدني بالتعويض عما لحقه من ضرر بسبب الجريمة، وبالتالي لا حجية للحكم الجنائي الصادر بالصلح الجنائي على الدعوى المدنية.

(14) على الرغم من أن التشريع البحريني قد أجاز الصلح الجنائي في مرحلة ما بعد صدور حكم بات في الدعوى الجنائية، إلا أنها جوازية محاطة بحال من التشدد حماية لاستقرار المراكز القانونية، وتأكيدًا على عدم جواز المساس بحجية الأحكام المقضي بها، وتحقيقًا لردع المحكوم عليه الذي كان بإمكانه إجراء الصلح الجنائي قبل صدور حكم فيها، حيث وازن التشريع بين تحقيق عدالة تصالحية رضائية دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة.

ثانيًا: أبرز التوصيات المستخلصة من البحث.

(1) توصيات عامة:

- (أ) الدعوة إلى تعزيز وتنمية ثقافة أعضاء السلطة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون نحو الأخذ ببدائل السير في إجراءات الدعوى الجنائية، بما في ذلك إجراء الصلح الجنائي، وحث أطراف الخصومة أو الدعوى الجنائية نحو اتباعها.
- (ب) دعوة محكمة التمييز البحرينية نحو صياغة مفهوم شامل للصلح الجنائي ليكون مشكاة تستضيء به المحاكم على اختلاف درجاتها، وفقه القانون البحريني والمقارن، لا سيما مع تقرير إجراء الصلح الجنائي ضمن القواعد الإجرائية، الأمر الذي يتوقع التوسع في تطبيقه.
- (ج) دعوة النيابة العامة إلى إصدار تعليمات بشأن تطبيق الصلح والتصالح الجنائي في نطاق المواد (21) مكرراً و(21) مكرراً (أ) و (21) مكرراً (ب) من قانون الإجراءات الجنائية في التشريع البحريني، ليكون دليلاً استرشادياً شاملاً وموحداً لأعضائها.
- (د) دعوة السلطة التشريعية إلى دراسة إصدار قانون إجرائي متكامل، ومكمل لقانون الإجراءات الجنائية، يتضمن بدائل السير في إجراءات الدعوى الجنائية، كالصلح والتصالح والوساطة والتسوية والإقرار المسبق بالجرم والأوامر الجنائية، على غرار المسلك الذي انتهجه في تقرير قانون خاص للعقوبات والتدابير البديلة.

(هـ) دعوة السلطة التشريعية إلى المراجعة الدورية والمستمرة للجرائم محل نطاق تطبيق الصلح الجنائي، ليكون القانون موثماً ومنسجماً مع متطلبات الواقع العملي، ومحققاً للغايات المنشودة منه.

(2) توصيات خاصة بإجراء تعديلات تشريعية على قانون الإجراءات الجنائية

(أ) تضمين المادة (17) الفقرة (1) والتي حددت أسباب انقضاء الدعوى الجنائية، حكماً صريحاً مفاده عدّ الصلح الجنائي أحد الأسباب المؤدية إلى انقضائها.

(ب) تضمين المادة (133) حكماً يجيز لوكيل النيابة العامة وعند حضور المتهم لأول مرة للتحقيق، أن يعرض عليه التصالح الجنائي أو ينبهه بإمكانية الصلح الجنائي الخاص، إذا كانت الجريمة محل الدعوى الجنائية تجيز ذلك.

(ج) تضمين المادة (220) الفقرة (1) حكماً يجيز للمحكمة المختصة وبعد تلاوة التهمة على المتهم عرض التصالح الجنائي أو تنبيهه بإمكانية الصلح الجنائي الخاص، إذا كانت الجريمة محل الدعوى الجنائية تجيز ذلك.

(د) عدم شمول الجريمة المتعلقة بالاحتيال، إذا كان محلها مالا أو سنداً مملوكاً للدولة أو هيئاتها العامة، والمعاقب عليها في المادة (391) الفقرة (2)، من مشروعية الصلح الجنائي فيها، بوصفها جريمة تقع على سلطة عامة وليس آحاد الناس، وبالتالي لا يتصور الصلح الجنائي الخاص فيها، بل التصالح الجنائي بشأنها.

(هـ) عدم شمول جريمة القتل الخطأ، والمعاقب عليها بالمادة (342) الفقرتين (1-2)، من جواز إجراء الصلح فيها، بوصف النتيجة الإجرامية قد أودت بحياة شخص إخلالاً جسيماً بما يجب على الجاني القيام به؛ إذ يستحسن شمولها بتطبيق قانون العقوبات والتدابير البديلة، وفقاً للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع.

(و) إضافة عبارة "وفي الأحوال التي ينص عليها القانون" بعد تعداد النصوص القانونية للجرائم التي يجوز الصلح فيها وفقاً لما قرره المادة (21) مكرراً (أ)، بوصف الأخيرة شرعة عامة في شأن الصلح الجنائي يلزم الرجوع لها، وحتى لا يتم تطبيق الصلح الجنائي في القوانين الخاصة بمعزل عن القاعدة العامة الإجرائية المقررة له.

(ز) إعادة النظر في الحكم الوارد بالمادة (21) مكرراً (ب)، والذي استوجب في حال الصلح الجنائي الخاص تقديم إقرار بالمسؤولية مدون بمحضر صلح كتابي موقع عليه من أطرافه، وهو الأمر الذي يتعارض صراحة مع مبدأ قرينة البراءة، وهو مبدأ دستوري وحقوقى ثابت؛ إذ يلزم الاكتفاء بتقديم محضر مكتوب موقع عليه من أطرافه ليتسق النص مع الشكلية الواردة في المادة (393) الفقرة (5) من قانون العقوبات.

(ح) تضمين المادة (21) مكرراً (ب) حكماً يفيد بتحديد الأهلية الإجرائية اللازمة في شخص المجني عليه لإجراء الصلح الجنائي الخاص أو التصالح الجنائي، على غرار ما تضمنته المادة (10) الفقرة (1) في شأن أهلية تقديم الشكوى.

(ط) استبدال عبارة "مأمور الضبط القضائي" محل "الجهة الأمنية المختصة" الواردة في المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (1)، بوصف أن الأولى عبارة أكثر شمولية وتتسق مع المفردات الواردة في قانون الإجراءات الجنائية وقانون السلطة القضائية.

(ي) تضمين المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (3) حكماً جديداً مفاده أن لا حجية على الحكم الجنائي الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية في الصلح الجنائي على الدعوى المدنية.

(3) توصيات خاصة بإجراء تعديلات تشريعية على قانون العقوبات

(أ) إضافة حكم جديد للمادة (393) الفقرة (5) يتضمن ما مفاده عدم مشروعية الصلح الجنائي الخاص في نطاق الجرائم المتعلقة بالشيك في حال عود الجاني لارتكابها مرة أخرى، بوصف

أن حال العود تنبئ عن خطورة إجرامية، وتساهل متعمد من الجاني في حق المجني عليه بشكل خاص والمجتمع على نحو عام.

(ب) إعادة صياغة المادة (393) الفقرة (5) وتضمينها الشروط والإجراءات العامة الواردة في المادة (21) مكرراً (ب) الفقرة (5) من قانون الإجراءات الجنائية، لاسيما في شكلية محضر الصلح الجنائي، وأثر وقف تنفيذ العقوبة، بعد كلتا المادتين تتعلقان بإجراء الصلح الجنائي الخاص.

ويخلص الباحث إلى تقديم مقترحين بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجنائية (مقترح 1) وآخر بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات (مقترح 2) في التشريع البحريني، وذلك بالصيغة الآتية:

مقترح (1):

اقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام

قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 وتعديلاته،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يستبدل بنصوص المواد (17) الفقرة الأولى، و(21) مكرراً (أ)، و(21) مكرراً (ب)، و(133)، و(220) الفقرة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002، النصوص الآتية:

"مادة (17) الفقرة الأولى:

تتقضي الدعوى الجنائية بوفاة المتهم، أو بصدور حكم بات فيها، أو بالتنازل عنها ممن له حق فيه، أو بالعفو الشامل، أو بالتصالح أو الصلح، أو إلغاء القانون الذي يعاقب على الفعل، أو بمضي المدة.

مادة (21) مكرراً (أ):

للمجني عليه أو لوكيله الخاص، ولورثته أو وكيلهم الخاص مجتمعين في الجُنْح المنصوص عليها في المواد (290)، (305)، (314)، (319)، (339) الفقرتين الأولى والثانية)، (343) الفقرتين الأولى والثانية)، (351)، (361) الفقرة الأولى)، (362) الفقرة الأولى)، (363) الفقرة الأولى)، (370)، (372)، (381)، (385)، (386)، (390)، (391) الفقرة الأولى، (395)، (397)، (409) الفقرة الأولى)، (410)، (411)، (413)، (415)، من قانون العقوبات، وفي الأحوال التي ينص عليها القانون، أن يطلب إلى النيابة العامة أو المحكمة حسب الحالة التي عليها الدعوى إثبات صُلْحِه مع المتهم عما ارتكبه من فعل في حقه.

مادة (21) مكرراً (ب):

يتم الصلح المنصوص عليه في المادة السابقة بموجب محضر صُلْحِ كتابي موقَّع عليه من أطرافه أمام مأمور الضبط القضائي، أو النيابة العامة أو المحكمة المختصة أو قاضي تنفيذ العقاب بحسب الأحوال، وفي الحال الأولى يُعتمد المحضر من النيابة العامة. وتسري في شأن أهلية المجني عليه الحكم الوارد في المادة (10) من هذا القانون.

ويترتب على التصالح أو الصلح المنصوص عليه في المادتين السابقتين انقضاء الدعوى الجنائية في الجريمة محل التصالح أو الصلح والجرائم الأخرى المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية، إذا كانت العقوبة المقررة لها أخفَّ من عقوبة الجريمة محل التصالح أو الصلح، ولا أثر للعدول عن التصالح أو الصلح على انقضاء الدعوى الجنائية.

ولا يكون للتصالح أو الصلح أثر على الحقوق المدنية، ولا حجية على الدعوى المدنية.

وإذا تعدّد المجني عليهم لا يُنتج الصلح أثراً، إلا إذا صدر عنهم جميعاً، وإذا تعدّد المتهمون فإنه يجب أن يشملهم جميعاً.

ويجوز التصالح أو الصلح بعد صدور الحكم الباتّ وفق الشروط المقرّرة عند إجراءاته في مرحلة المحاكمة مضاف إليها سداد المحكوم عليه قيمة رسوم ومصاريف الدعوى، ويتم إثباته أمام قاضي تنفيذ العقاب ويُصدر في هذه الحالة أمراً بوقف تنفيذ العقوبة المقضيّ بها، وتسري في شأنه الأحكام المقرّرة في القانون بشأن وقف تنفيذ العقوبة.

مادة (133):

يجب على عضو النيابة العامة عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق أن يدون جميع البيانات الخاصة بشخصيته ويحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه، ويثبت في المحضر ما قد يبيده في شأنها من أقوال، وله أن يعرض التصالح على المتهم أو ينبهه بإمكان الصلح، إذا كانت الجريمة محلاً لذلك.

مادة (220) الفقرة الأولى:

يبدأ التحقيق في الجلسة بالمناداة على المتهم والشهود ويُسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته ومولده، وتتلّى التهمة الموجهة إليه بورقه التكليف بالحضور، أو أمر الإحالة بحسب الأحوال، ثم تقدم النيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية -إن وجد- طلباتهما، والمحكمة أن تعرض التصالح على المتهم أو تنبهه بإمكان الصلح، إذا كانت الجريمة محلاً لذلك.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كلّ فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مقترح (2)

اقتراح بقانون بتعديل الفقرة الخامسة من المادة (393) من

قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976 وتعديلاته،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 وتعديلاته،

أقر مجلس الشورى ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

يستبدل نص الفقرة الخامسة من المادة (393) من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976، النص الآتي:

ويجوز، في غير حال العود، للمجني عليه أو وكيله الخاص ولورثته أو وكيلهم الخاص مجتمعين في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أن يطلبوا من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال، وفي أي حال كانت عليها الدعوى إثبات الصلح مع المتهم، ويجوز الصلح بعد صدور حكم بات في الدعوى إذا تبين قيام الجاني بالوفاء بقيمة الشيك، ويتم إثباته بموجب محضر صلح كتابي موقع عليه من أطرافه أمام قاضي تنفيذ العقاب، ويصدر في هذا الحال أمراً بوقف تنفيذ العقوبة المقضي بها، وتسري في شأنه الأحكام المقررة في القانون بشأن وقف تنفيذ العقوبة، ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية، ولا يكون له أثر على الحقوق المدنية، ولا حجية على الدعوى المدنية.

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية.

1. أبو عزام، صدام إبراهيم وعتوم، نانسي وصفي (2019)، ضمانات المحاكمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، (الطبعة الأولى)، سلسلة ثقافة حقوق الإنسان (5)، المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، البحرين.
2. أحمد، د. عبد الرحمن عاطف عبد الرحمن (2020)، خصخصة الدعوى الجنائية "دراسة مقارنة"، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة-مصر.
3. أحمد، د. عبد الرحمن عاطف عبد الرحمن (2020)، الوساطة ودورها في إنهاء الدعوى الجنائية "دراسة مقارنة"، (الطبعة الأولى)، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية، القاهرة.
4. براك، د. أحمد محمد (2017)، العقوبة الرضائية في الشريعة الإسلامية والأنظمة الجنائية المعاصرة "دراسة مقارنة"، دار الثقافة للطباعة والنشر، عمان-الأردن.
5. بوساق، د. محمد بن المدني (2002)، اتجاهات السياسة الجنائية المعاصرة والشريعة الإسلامية، (الطبعة الأولى)، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
6. بونة، د. أحمد محمد (2009)، علم الجزاء الجنائي "النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية، القاهرة.
7. حازم، شهد إياد (2016)، الصلح وأثره في الدعوى العامة بين القانونين الأردني والعراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
8. حسني، د. محمود نجيب (2017)، شرح قانون الإجراءات الجنائية وفقاً لأحدث التعديلات التشريعية، (الطبعة الخامسة)، دار النهضة العربية، القاهرة.

9. حسني، د. محمود نجيب (1989)، شرح قانون العقوبات "القسم العام"، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، القاهرة
10. الحسيني، د. عمار عباس (2011)، وظيفة الردع العام للعقوبة (دراسة مقارنة في فلسفة العقاب)، (الطبعة الأولى)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
11. الحسيني، مدحت محمد (2006)، البطلان في المواد الجنائية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية-مصر.
12. الحكيم، د. محمد حكيم حسين (2002)، النظرية العامة للصالح وتطبيقاتها في المواد الجنائية "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة.
13. الخرباوي، د. جمال شديد علي (2011)، حق المجني عليه في التنازل عن الدعوى الجنائية، (الطبعة الأولى)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.
14. رمضان د. مدحت عبد الحليم (2000)، الإجراءات الجنائية الموجزة لإنهاء الدعوى الجنائية (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة.
15. الزاوي، الطاهر أحمد (بدون سنة طباعة)، مختار القاموس: مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير، الدار العربية للكتاب، ليبيا.
16. سرور، د. أحمد فتحي (1982)، بدائل الدعوى الجنائية، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، السنة (53).
17. سرور، د. أحمد فتحي (2000)، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، (الطبعة الثانية)، دار الشروق، القاهرة.
18. سرور، د. أحمد فتحي (2002)، القانون الجنائي الدستوري، (الطبعة الثانية)، دار الشروق، القاهرة.

19. السعيد، د. كامل (2010)، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائية، (الطبعة الثالثة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
20. سلامة، د. مأمون محمد (2000)، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة (ج1).
21. سلامة، د. مأمون محمد (1992)، الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة (ج2).
22. السنهوري، د. عبد الرزاق أحمد (بدون سنة طباعة)، الوسيط في شرح القانون المدني (الهبة والشركة والقرص والدخل الدائم والصلح)، دار التراث العربي، بيروت-لبنان (ج5 / م2).
23. السنهوري، د. عبد الرزاق أحمد (1968)، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد: نظرية الالتزام بوجه عام، دار النهضة العربية، القاهرة (ج2).
24. السنوسي، د. آمال (2015)، الخصخصة وآثارها الاقتصادية، دار البداية، عمان-الأردن.
25. شنه، د. محمد (2006)، قانون العقوبات البحريني (القسم العام)، (الطبعة الثانية)، جامعة البحرين.
26. الشوبكي، محمد رفيق، نقاسي، محمد إبراهيم، ليبيا، محمد (2018)، الصلح بديلا للدعوى الجزائية في القانون الفلسطيني، مجلة التجديد، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، العدد (43)، (م22).
27. الطماوي، د. سليمان محمد (1975)، الأسس العامة في العقود الإدارية، دار الفكر العربي، القاهرة.
28. طنطاوي، د. إبراهيم حامد (2000)، الصلح الجنائي في نطاق المادتين (18 مكررا) و (18 مكرر أ)، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر.

29. عبد العال، د. محمد عبد اللطيف (2015)، النظرية العامة للجريمة والمسؤولية الجنائية في قانون الجزاء الكويتي، جامعة الكويت.
30. عبد العليم، د. طه أحمد محمد (2017)، الصلح الجنائي في القانون المصري طبقاً لآخر تعديلاته، (الطبعة الثالثة)، نادي القضاة، مصر.
31. عبد الغني، د. سمير (2007)، شرح قانون الجزاء الكويتي "القسم الخاص": جرائم الاعتداء على المال، دار الكتب القانونية، مصر.
32. العجايي، د. سليمان بن ناصر بن محمد (1434هـ)، أحكام التصالح الجنائي، بحث مقدم كورقة عمل لندوة التحكيم الجنائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
33. عبد الله، د. سعيد حسب الله (2005)، الوجيز في قانون الإجراءات الجنائية البحريني، (الطبعة الأولى)، جامعة البحرين.
34. عبيد، د. حسنين إبراهيم صالح (1974)، شكوى المجني عليه، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد (3).
35. عمر، د. أحمد مختار (2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة، (الطبعة الأولى)، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة-مصر.
36. عودة، عبد القادر (بدون سنة طباعة)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان (ج1).
37. عوض، د. محمد محي الدين (1991)، بدائل الجزاءات الجنائية في المجتمع الإسلامي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
38. الفتلاوي، د. سهيل حسين (2001)، المدخل لدراسة علم القانون (دراسة مقارنة في نظريتي القانون والحق)، مكتبة الذاكرة، بغداد.

39. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد يعقوب (2005)، القاموس المحيط، (الطبعة الثامنة)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.
40. القحف، د. مروان شريف (2014)، العدالة التصالحية لدى النيابة العامة والضابطة العدلية في التشريع الجزائي السوري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض العدد (59)، (م30).
41. قشقوش، د. هدى حامد (2003)، الصلح في نطاق قانون الإجراءات الجنائية الجديد رقم (174) لسنة 1998 مع التعليق على أحدث الأحكام، مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي (م11).
42. المانع د. عادل علي (2006)، الوساطة في حل المنازعات الجنائية، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد (4)، (م40).
43. المبيضين، علي محمد (2010)، الصلح الجنائي وأثره في الدعوى العامة، (الطبعة الأولى)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
44. محمد، د. أمين مصطفى (2002)، انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة.
45. محمود، د. صباح مصباح والدخيل، أحمد خلف (2007)، الطبيعة القانونية للجزاءات المالية الضريبية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العراق، العدد (2)، (م14).
46. مجمع اللغة العربية (1989)، المعجم الوجيز، دار التحرير للطبع والنشر، مصر.
47. مجمع اللغة العربية (2004)، المعجم الوسيط، (الطبعة الرابعة)، مكتبة الشروق الدولية، مصر.
48. المحلاوي، د. أنيس حسيب السيد (2019)، الصلح وأثره في العقوبة والخصومة الجنائية "دراسة مقارنة"، (الطبعة الأولى)، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

49. المرصفاوي، د. حسن صادق (1970-1971)، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، جامعة الكويت.

50. المرصفاوي، د. حسن صادق (1969-1970)، شرح قانون الجزاء الكويتي "القسم الخاص"، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان.

51. النبراوي، د. نبيل عبد الصبور (1996)، سقوط الحق في العقاب بين الفقه الإسلامي والتشريع الوضعي، دار الفكر العربي، القاهرة.

52. نصر الله، د. فاضل والسماك، د. أحمد حبيب (2011-2012)، شرح قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي، (الطبعة الثالثة)، كلية الحقوق، جامعة الكويت

53. الهيّتي، د. محمد حماد مرهج (2016)، الوجيز في شرح قانون العقوبات البحريني (القسم الخاص)، (الطبعة الأولى)، جامعة البحرين.

54. وان، د. عبد الفتاح وان (2016)، النظام القانوني لأطراف الصلح الجنائي في إطار التشريع العراقي، مجلة كلية الحقوق، جامعة تكريت، العراق، العدد (30)، السنة (8).

ثانيًا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

- (1) Bondy, Varda & Doyle, Margaret (2011), "Mediation in Judicial Review": *A practical handbook for lawyers*, The Public Law Project, London-UK. Available at: https://publiclawproject.org.uk/wp-content/uploads/data/resources/122/PLP_2011_MJR_handbook.pdf
- (2) Gabbay, Zvi D (2005), "Justifying Restorative Justice": *A Theoretical Justification for the Use of Restorative Justice Practices*, J. Disp. Resol. Available at: <https://scholarship.law.missouri.edu/jdr/vol2005/iss2/4>
- (3) Hunsberger, Adam (2013), "Restorative Justice in Theory", *Undergraduate Transitional Justice Review*: Vol. 4, Iss. One, Article 2. Available at: <https://ir.lib.uwo.ca/undergradtjr/vol4/iss1/2>

ثالثاً: التشريعات والقوانين.

مملكة البحرين

- (1) القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن تنظيم سوق العمل.
- (2) القانون رقم (23) لسنة 2014 بإصدار قانون المرور.
- (3) المرسوم بقانون رقم (46) لسنة 2002 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية.
- (4) المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1976 بإصدار قانون العقوبات.
- (5) المرسوم بقانون رقم (22) لسنة 2019 بشأن الوساطة لتسوية المنازعات.
- (6) المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002 بإصدار قانون السلطة القضائية.
- (7) المرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1987 بإصدار قانون التجارة.
- (8) المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2011 بإصدار قانون الشركات التجارية.
- (9) المرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1986 بإصدار قانون الولاية على المال.
- (10) المرسوم بقانون رقم (19) لسنة 2001 بإصدار القانون المدني.
- (11) القرار الوزاري رقم (32) لسنة 2020 بتنظيم الوساطة الجنائية.

دولة الكويت

- (1) القانون رقم (16) لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.
- (2) القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.
- (3) قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014.
- (4) المرسوم بقانون رقم (67) لسنة 1976 في شأن المرور.
- (5) المرسوم بقانون رقم (67) لسنة 1980 بإصدار القانون المدني.

جمهورية مصر العربية

(1) القانون رقم (150) لسنة 1950 بإصدار قانون الإجراءات الجنائية.

(2) القانون رقم (58) لسنة 1937 بإصدار قانون العقوبات.

(3) القانون رقم (46) لسنة 1972 بشأن السلطة القضائية.

(4) القانون رقم (17) لسنة 1999 بإصدار قانون التجارة.

(5) القانون رقم (131) لسنة 1948 بإصدار القانون المدني.

رابعاً: الأحكام والمبادئ القضائية.

(1) جمهورية مصر العربية، المبادئ القانونية التي أرستها محكمة النقض والمحكمة الدستورية

العليا، منشورة في الموقع الإلكتروني لمحكمة النقض المصرية: <https://www.cc.gov.eg>

(2) دولة الكويت، المبادئ القانونية التي أرستها محكمة التمييز، منشورة في الموقع الإلكتروني للبوابة

القانونية الرسمية لدولة الكويت: <http://www.law.gov.kw>

(3) مملكة البحرين، المبادئ القانونية التي أرستها محكمة التمييز، منشورة في الموقع الإلكتروني

للمجلس الأعلى للقضاء: <http://www.sjc.bh>

خامساً: الوثائق والقرارات الدولية.

(1) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR)، التعليق العام (32) المادة (14): الحق في المساواة

أمام المحاكم والهيئات القضائية وفي محاكمة عادلة، وثيقة رقم (CCPR/C/GC/32)، منشور

في الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: <https://www.ohchr.org>

(2) المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة

التصالحية في المسائل الجنائية، قرار رقم (2002/12)، منشور في الموقع الإلكتروني للأمم

المتحدة: <https://www.un.org>

Criminal Reconciliation and its impact on the criminal case in the Bahraini legislation

(Comparative study)

Prepared by: Mohamed Ahmad Abdulla Al-Najjar

Supervision: Dr. Ali Mahmoud Al-Masadeh

ABSTRACT

Criminal Reconciliation is a legal, procedural, consensual action between the accused and the victim on one side, or the accused and the competent authority on the other side, in return for a compensation amount determined by law, in crimes that are predetermined in the law articles, and it results in dropping the punishment of the litigation, the Lapse of the criminal case or suspension of the execution, without any effect on the civil lawsuit.

The Criminal Reconciliation procedure, as one of the forms of restorative justice, aims to reduce the cases backlog before the judicial bodies, and the delays caused by this in a way that violates human rights and freedoms, especially those related to guaranteeing fair trials, and it is an exceptional, consensual way to avoid going forward with criminal proceedings.

The scope of Criminal Reconciliation application is usually applied on crimes of contravention and some minor crimes of misdemeanor committed against persons or funds, and on the occasions of legal text failure to permit this procedure, then there is no way but to continue with the case procedures until a final judgment is issued.

In cases where the substantive and formal conditions stipulated by law are fulfilled for conducting the criminal reconciliation, this procedural act has achieved its consequences, represented in dropping the punishment of the litigation, the Lapse of the criminal case or suspension of the execution, if a final judgment had been issued for it, and the criminal reconciliation has no effect on the civil rights of the victim, aggrieved party, injured in the crime or proof of civil case.



الموافق: ٢٠٢١/٢/١٠ م

الرقم: ٢٠٢١/٢٥٢ م

إفادة إيداع قانوني

بناءً على قرار لجنة تقييم وإيداع المصنفات رقم (٣/ت إ م/٢٠٢١) الصادر في ٢٠٢١/٢/١٠ م، تفيد إدارة المكتبات العامة بوزارة التربية والتعليم بأنه تم إيداع نسخة من الأطروحة للباحث/الباحثة:

الاسم:	محمد احمد عبدالله احمد النجار
الرقم الشخصي:	
الجنسية:	بحريني
المؤهل العلمي:	ماجستير
عنوان الأطروحة:	الصلح الجنائي وأثره على الدعوى الجنائية في التشريع البحريني (دراسة مقارنة)
اسم الجامعة:	جامعة العلوم التطبيقية
الدولة:	مملكة البحرين
رقم الإيداع:	٢٠٢١/ع.د/٢٥٢

ديانا فيصل سرحان
مدير إدارة المكتبات العامة

